

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة

دروس فقهاء

كتاب الجنائز

بقلم

سليمان بن محمد الهميد

السعودية - رفحاء

الموقع / رياض المتقين

www.almotaqeen.net

كتاب الجنائز

الجنائز : جمع جنازة ، بفتح الجيم أو كسرهما ، وهو الميت .

وقيل : الجنائز بفتح الجيم للميت ، وبكسرهما النعش ، فالفتح للأعلى ، والكسر للأسفل .

والمراد بهذا الكتاب : أحكام الأموات من الغسل ، والتكفين ، والصلاة عليه ، والدفن .

(يسئ الله الموت) .

أي : يسئ للإنسان أن يكون مستعداً للموت ، بفعل الأعمال الصالحات ، وترك المعاصي والمنكرات .

وقد جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال (بادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سَبْعًا، هَلْ تَنْتَظِرُونَ إِلَّا فَرَقًا مُنْسِيًا، أَوْ غِنًى مُطْعِيًا، أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا، أَوْ هَرَمًا مُفْنِدًا، أَوْ مَوْتًا مُجْهِزًا، أَوْ الدَّجَالَ فَشَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ، أَوْ السَّاعَةَ فَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمْرٌ). رواه الترمذي وعنه . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سِتًّا طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا أَوْ الدُّخَانَ أَوْ الدَّجَالَ أَوْ الدَّابَّةَ أَوْ خَاصَّةَ أَحَدِكُمْ أَوْ أَمْرَ الْعَامَّةِ) . رواه مسلم

قَالَ هِشَامٌ : خَاصَّةَ أَحَدِكُمْ الْمَوْتُ، وَخَوِيصَةَ تَصْغِيرِ خَاصَّةٍ . وَقَالَ قَتَادَةَ: أَمْرُ الْعَامَّةِ الْفِيَامَةَ، كَذَا ذَكَرَهُ عَنْهُمَا عَبْدُ بَنِ مُحَمَّدٍ .
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) .

وَقَالَ تَعَالَى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ) .

وَقَالَ تَعَالَى (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) .
الموت يأتي بغتة والقبر صندوق العمل .

وفي البخاري : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ (أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي فَقَالَ كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ ، أَوْ عَابِرٌ سَبِيلٍ) .

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ .

قال النووي في شرح الحديث: معناه: لا تركز إلى الدنيا ولا تتخذها وطناً، ولا تحدث نفسك بطول البقاء فيها، ولا بالاعتناء بها، ولا تتعلق منها إلا بما يتعلق به الغريب في غير وطنه، ولا تشتغل فيها بما لا يشتغل به الغريب الذي يريد الذهاب إلى أهله.
(رياض الصالحين)

ففي هذا الحديث التزهيد في الدنيا ، وأنه لا ينبغي للإنسان أن يتخذها وطناً يركن إليها ، وهذا الحديث أصل في قصر الأمل في الدنيا ، وأن المؤمن ينبغي أن يكون فيها كأنه على جناح سفر .

فائدة :

وليحذر المسلم من طول الأمل .

قال رسول الله (لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنتين: في حب الدنيا وطول الأمل) .

يتولد من طول الأمل :

الكسل عن الطاعة، والتسوية بالتوبة، والرغبة في الدنيا، والنسيان للآخرة، والقسوة في القلب؛ لأن رفته وصفاءه إنما يقع بتذكر الموت، والقبر، والثواب، والعقاب، وأهوال يوم القيامة؛ كما قال تعالى (فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ) .

قال ابراهيم بن أدهم : من أطلق بصره طال أسفه ، ومن طال أمله ساء عمله .
قال ابن القيم : إضاعة الوقت من طول الأمل .
وقال الحسن : ما أطال عبداً الأمل إلا أساء العمل .
وقال الفضيل : إن من الشقاء طول الأمل ، وإن من النعيم قصر الأمل .
وقال بعض الحكماء : الجاهل يعتمد على الأمل ، والعاقل يعتمد على العمل .
وقال ابن القيم : مفتاح كل شر حب الدنيا وطول الأمل .
وقال الحسن : إياك والتسويق ؛ فإنك بيومك ولست بغدك .
قال الغزالي : إذا طولت أملك قلت طاعتك .
وقال بعضهم : الأمل كالسراب غر من رآه وخاب من رجاه .
وقال يحيى بن معاذ : الأمل قاطع عن كل خير ، والطمع مانع من كل حق .
وقال ابن مسعود : لا يطولنّ عليكم الأمد ولا يلهينكم الأمل فإنّ كلّ ما هو آت قريب .
وقال معروف الكرخي : نعوذُ بالله من طول الأمل ، فإنه يمنع خيرَ العمل .
قال ابن بطال : الخير ينبغي أن يبادر به ؛ فإن الآفات تعرض ، والموانع تمنع ، والموت لا يؤمن .
وقال القرطبي : (وَيُلهيهمُ الأمل) أي : يشغلهم عن الطاعة .
قال علي : إن أخوف ما أتخوف عليكم اثنتين : طول الأمل واتباع الهوى ؛ فأما طول الأمل فينسي الآخرة ، وأما اتباع الهوى فيصد عن الحق .
ومن أقوال ابن الجوزي : الأمل مذموم إلا للعلماء فلولاه ما صنعوا ، وإني رأيت خلقاً كثيراً غرهم الشباب ونسوا فقد الأقران ، وألهاهم طول الأمل ، ومن الاعتزاز طول الأمل ، وما من آفة أعظم منه ، فإنه لولا طول الأمل ما وقع إهمال أصلاً .
ويجب على من لا يدري متى يبعثه الموت أن يكون مستعداً .

﴿ وَالْإِكْتِثَارُ مِنْ ذِكْرِهِ ﴾ .

أي : ويسن الإكثار من ذكر الموت .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَذَا مِنَ اللَّذَاتِ الْمَوْتِ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .

قال ابن رجب : في الإكثار من ذكر الموت فوائد :

منها : أنه يحث على الاستعداد له قبل نزوله ، ويقصّر الأمل ، ويُرضي بالقليل من الرزق ، ويزهد في الدنيا ، ويرغب في الآخرة ، ويهون مصائب الدنيا ، ويمنع من الأشر والبطر والتوسع في لذات الدنيا .

قال ﷺ (كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة) وفي رواية (وترق القلب وتدمع العين) .

قال الحسن : من أكثر من ذكر الموت هانت عليه مصائب الدنيا .

وقال الدقاق : من أكثر من ذكر الموت أكرم بثلاثة أشياء : تعجيل التوبة ، وقناعة القلب ، ونشاط العبادة . ومن نسي الموت عوقب

بثلاثة أشياء : تسويق التوبة ، وترك الرضى بالكفاف ، والتكاسل في العبادة

﴿ وَيُكْرِهُ تَمَنِّيَ الْمَوْتِ ﴾ .

أي : يكره للإنسان أن يتمنى الموت بسبب مرض ، أو فقر ، أو مصيبة دنيوية .

أ- لحديث أنس رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ يَنْزِلُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنِّيًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ

أَحْبَبِي مَا كَانَتْ أَحْيَاؤُهُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّيْ إِذَا كَانَتْ أَلْوَفَاؤُهُ خَيْرًا لِي (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وعن جَبَابٍ قَالَ (لَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ) متفق عليه .

ج- ولحديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ إِذَا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا ، وَإِنَّمَا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتَبَ) رواه البخاري .

ج- وعنه . عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ وَلَا يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ ، إِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ وَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ الْمُؤْمِنَ عُمرُهُ إِلَّا خَيْرًا) رواه مسلم .

(لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ) الخطاب للصحابة ، والمراد هم ومن بعدهم من المسلمين عموماً .

(لَضُرِّ يَنْزُلُ بِهِ) من فقر أو مرض أو غير ذلك من الأضرار الدنيوية ، والمراد بالضرر الدنيوي لرواية ابن حبان (لا يتمنن أحدكم الموت لضر نزل به في الدنيا) .

فائدة : ١

فهذه الأحاديث فيها النهي عن تمني الموت بسبب ضرر نزل به من فقر أو مرض أو مصيبة .

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ حَدِيثِ أَنَسٍ : فِي الْحَدِيثِ التَّصْرِيحُ بِكَرَاهَةِ تَمَنِّي الْمَوْتِ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ مِنْ فَاقَةِ ، أَوْ مِحْنَةٍ بَعْدُ ، وَنَحْوِهِ مِنْ مَشَاقِّ الدُّنْيَا . (شرح مسلم)

فائدة : ٢

أن مطلق حديث أنس يشمل الضرر الدنيوي والأخروي ، لكن المراد إنما هو الضرر الدنيوي فقط لأمرين :

الأول : لرواية ابن حبان (... لضر نزل به في الدنيا) حيث قيد الضرر كونه في الدنيا .

الثاني : أنه قد ورد عن النبي ﷺ ما يدل على جواز الدعاء بالموت عند خوف الفتن ، ففي الحديث أن النبي ﷺ قال (... وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون) كما سيأتي إن شاء الله .

فائدة : ٣

متى يجوز تمني الموت :

أولاً : عند خوف الفتنة على دينه .

قال النووي : ... فَأَمَّا إِذَا خَافَ ضَرَرًا فِي دِينِهِ أَوْ فِتْنَةً فِيهِ ، فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ ؛ لِمَقْهُومِ هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ ، وَقَدْ فَعَلَ هَذَا الثَّانِي خَلَائِقٌ مِنَ السَّلَفِ عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ فِي أَدْيَانِهِمْ .

أ- قال ﷺ (... وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون) رواه أحمد .

ب- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ عَلَى الْقَبْرِ فَيَتَمَرَّغُ عَلَيْهِ وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَكَانَ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ وَلَيْسَ بِهِ الدِّينُ إِلَّا الْبَلَاءُ) رواه مسلم .

فقوله ﷺ (وليس به الدين) يقتضي إباحة ذلك أن لو كان عن الدين .

ج- وعن مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (ائْتِنَانِ يَكْرَهُهُمَا ابْنُ آدَمَ : الْمَوْتُ ، وَالْمَوْتُ خَيْرٌ لِلْمُؤْمِنِ مِنَ الْفِتْنَةِ ، وَيَكْرَهُ قِلَّةَ الْمَالِ ، وَقِلَّةُ الْمَالِ أَقْلٌ لِلْحِسَابِ) رواه أحمد .

د- وقال تعالى عن مريم (قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا) .

قال القرطبي : تمت مريم عليها السلام الموت من جهة الدين لوجهين :

أحدهما : أنها خافت أن يظن بها الشر في دينها وتعير فيفتنها ذلك .

الثاني : لئلا يقع قوم بسببها في البهتان والنسبة إلى الزنى وذلك مهلك . وعلى هذا الحد يكون تمني الموت جائزاً .

وقال ابن كثير : فيه دليل على جواز تمني الموت عند الفتنة ، فإنها عرفت أنها ستبتلى وتمتحن بهذا المولود الذي لا يحمل الناس أمرها فيه على السداد ، ولا يصدقونها في خبرها ، وبعدها كانت عندهم عابدة ناسكة ، تصبح عندهم فيما يظنون عاهرة زانية .
قال ابن رجب : وأما تمني خوف فتنة في الدين ، فإنه يجوز بغير خلاف .
وقال في موضع آخر : هو جائز عند أكثر العلماء .

قال عمر (اللهم كبرت سني ، وضعفت قوتي ، وانتشرت رعيتي ، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط) .
وتمت زينب بنت جحش لما جاءها عطاء عمر فاستكرته وقالت : اللهم لا يدركني عطاء لعمر بعدها ، فماتت قبل أن يدركها عطاء ثان لعمر .

وسأل عمر بن عبد العزيز من ظن به إجابة الدعاء أن يدعو له بالموت ، لما ثقلت عليه الرعية ، وخشي العجز عن القيام بحقوقهم .

وطلب كثير من السلف الصالح إلى بعض الولايات ، فدعوا لأنفسهم بالموت فماتوا .
واشتهر بعضهم واطلع على بعض عمل أحدهم أو معاملته مع الله فدعا لنفسه بالموت فمات .
وكان سفيان الثوري يتمنى الموت كثيراً فسئل عن ذلك فقال : ما يدربني لعلني أدخل في بدعة ، لعلني أدخل فيما لا يحل لي ، لعلني أدخل في فتنة أكون قد مت فسبقت هذا .

ثانياً : في طلب الشهادة .

وقد دل على مشروعية تمني الموت في هذه الحال كثير من الأحاديث :

أ- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لولا أن أشق على أمتي ما فعدت خلف سريرة ، ولوددت أني أقتل في سبيل الله ، ثم أحيأ ثم أقتل ، ثم أحيأ ثم أقتل) متفق عليه .

فقد تمنى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقتل في سبيل الله ، وما ذاك إلا لعظم فضل الشهادة .

ب- وعن سهل بن حنيف . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه) .

رواه مسلم

وقد كان السلف رضي الله عنهم يحبون الموت في سبيل الله .

قال أبو بكر رضي الله عنه بشأن مسيلمة الكذاب عندما ادعى النبوة : والله لأقاتلنهم بقوم يحبون الموت كما يحب الحياة .

وكتب خالد بن الوليد رضي الله عنه إلى أهل فارس : والذي لا إله غيره لأبعثن إليكم قوماً يحبون الموت كما تحبون الحياة .

وإنما كانت هذه المنزلة مرغوبة - لا حرماناً لله منها - وطلبها ممدوحاً من كل وجه ، لأن من أعطيها لم يجرم أجر العمل الصالح الذي تطيب لأجله الحياة ، وتكون خيراً للمرء من الموت ، ثم إن الله تعالى يحمي صاحب هذه المنزلة من فتنة القبر .

فعن سلمان رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل ، وأجرى عليه رزقه ، وأمن الفتان) رواه مسلم .

فائدة : ٤

الحكمة من تحريم تمني الإنسان الموت بسبب الضر الدنيوي :

أولاً : أنه يدل على عدم الصبر ، والمسلم مطالب بالصبر والاحتساب .

ثانياً : أن بقاء المسلم قد يكون خيراً له .

ففي الحديث - وقد سبق - (لا يتمنين أحدكم الموت ، إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً ، وإما مسيئاً فلعله أن يستعذب) أي يتوب .

وعند أحمد (وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيراً) .

وفي حديث أبي هريرة -وقد سبق- (لا يَتَمَيَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ ، وَلَا يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ ، إِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ ، وَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ الْمُؤْمِنَ عُمرُهُ إِلَّا خَيْرًا) رواه مسلم .

قال الحافظ : فيه إشارة إلى أن المعنى في النهي عن تمني الموت والدعاء به هو انقطاع العمل بالموت ، فإن الحياة يتسبب منها العمل ، والعمل يحصل زيادة الثواب ، ولو لم يكن إلا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال .
وقد قال ﷺ (إنه إذا مات أحدكم انقطع عمله) .

ثالثاً : أن الإنسان لا يدري ما الأفضل له ، البقاء أم الموت .

قال السعدي : ... فإن في تمني الموت لذلك مفسد .

منها : أنه يؤذن بالتسخط والتضجر من الحالة التي أصيب بها ، وهو مأمور بالصبر والقيام بوظيفته . ومعلوم أن تمني الموت يناهني ذلك .

ومنها : أنه يضعف النفس ، ويحدث الخور والكسل ، ويوقع في اليأس . والمطلوب من العبد مقاومة هذه الأمور ، والسعي في إضعافها وتخفيفها بحسب اقتداره ، وأن يكون معه من قوة القلب وقوة الطمع في زوال ما نزل به . وذلك موجب لأمرين :

اللطف الإلهي لمن أتى بالأسباب المأمور بها ، والسعي النافع الذي يوجبه قوة القلب ورجاؤه .

ومنها : أن تمني الموت جهل وحمق ، فإنه لا يدري ما يكون بعد الموت ، فربما كان كالمستجير من الضر إلى ما هو أفضح منه ، من عذاب البرزخ وأهواله .

ومنها : أن الموت يقطع على العبد الأعمال الصالحة التي هو بصدد فعلها والقيام بها ، وبقيّة عمر المؤمن لا قيمة له ، فكيف يتمنى انقطاع عمل الذرة منه خير من الدنيا وما عليها ، وأخص من هذا العموم : قيامه بالصبر على الضر الذي أصابه ، فإن الله يوفي الصابرين أجرهم بغير حساب .
(بحجة قلوب الأبرار) .

ومن الحكم : أن سكرات الموت شديدة، وهول المطلع أمر فظيع، ولا عهد للمرء بمثل ذلك، ثم إن الإنسان لا يدري ما ينتظره بعد الموت! .

قال ابن رجب : وقد ورد تعليل النهي عن تمني الموت بأن هول المطلع شديد؛ فتمنيه من نوع تمني وقوع البلاء قبل نزوله ولا ينبغي ذلك .

كما قال ﷺ (لَا تَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ ، وَلَكِنْ وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَافِيَةَ ، فَإِذَا لَقِبْتُمْوَهُمْ فَأْتِبْتُوا) .

وسمع ابن عمر رجلاً يتمنى الموت فَقَالَ: لا تتمنى الموت فإنك ميت، ولكن سل الله العافية، فإن الميت ينكشف له عن هول عظيم .

ولقد كان كثير من الصالحين يتمنى الموت في صحته، فلما نزل به كرهه لشدته، ومنهم: أبو الدرداء وسفيان الثوري، فما الظن بغيرهم .

● أن من كان داعياً فليدعوا بهذا الدعاء : اَللّٰهُمَّ اَحْيِيْ نِي مَا كَانَتْ اَحْيَاؤُهُ خَيْرًا لِّي ، وَتَوَفَّيْ اِذَا كَانَتْ اَلْوَفَاؤُهُ خَيْرًا لِّي .

والحكمة منه :

لأن في هذا الدعاء استسلام لقضاء الله ، والمسلم يقول هذا الدعاء ، لأنه لا يعلم هل الخير البقاء أم في الموت ، فشرع قول هذا الدعاء لأن فيه رد ذلك إلى الله الذي يعلم عاقبة الأمور .

فائدة : ٥

ما الجمع بين هذا الحديث ، وقول يوسف (ربّ توفي مسلماً ...) ؟
قال القرطبي : قيل : قال قتادة : لم يتمنى الموت أحد ، نبي ولا غيره ، إلا يوسف حين تكالبت عليه النعم وجمع له الشمل ، اشتاق إلى لقاء ربه .

وقيل : إن يوسف لم يتمن الموت وإنما تمنى الموافاة على الإسلام ، أي إذا جاء أهلي توفي مسلماً ، وهذا هو القول في تأويل الآية عند أهل التأويل .

فائدة : ٦

قوله ﷺ (لضر نزل به) فهل معنى ذلك أنه يجوز إذا لم يكن به ضر ؟
لا ، لا يجوز .

لكن هذا وصف أغلبي ، ولكن الغالب على النفوس أنها تتمنى الموت حين ينزل بها الضر .

(وتيسر عيادة المريض) .

أي : يسن للمسلم أن يعود المريض .

وقد جاءت النصوص الكثيرة في فضل عيادة المريض والأمر بها :

أ- عن البراء بن عازب رضي الله عنهما ، قال (أمرنا رسول الله ﷺ بعيادة المريض ، وإتياع الجنّاة ، وتشميت العاطس وإبرار المُقسِم ، ونصر المظلوم ، وإجابة الداعي ، وإفشاء السلام) متفق عليه .

ب- وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ ، قال (حقّ المسلم على المسلم خمس : ردّ السلام ، وعبادة المريض ، وإتياع الجنّات ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس) متفق عليه .

ج- وعنه ، قال : قال رسول الله ﷺ (إنّ الله عزّ وجلّ يقول يوم القيامة : يا ابن آدم ، مرّضت فلم تعدني ! قال : يا ربّ ، كيف أعودك وأنت ربّ العالمين ؟ قال : أما علمت أنّ عبدي فلاناً مرّض فلم تعدّه ! أما علمت أنّك لو عدته لوجدتني عنده ! يا ابن آدم ، استطعمتك فلم تطعمني ! قال : يا ربّ ، كيف أطعمك وأنت ربّ العالمين ؟ قال : أما علمت أنّه استطعمك عبدي فلاناً فلم تطعمه ! أما علمت أنّك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ! يا ابن آدم ، استسقيتك فلم تسقيني ! قال : يا ربّ ، كيف أسقيت وأنت ربّ العالمين ؟ قال : استسقاك عبدي فلاناً فلم تسقه ! أما علمت أنّك لو سقيته لوجدت ذلك عندي) .

رواه مسلم

د- وعن أبي موسى رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ (عودوا المريض ، وأطعموا الجنّات ، وفكوا العاني) رواه البخاري

ه- وعن ثوبان رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، قال (إنّ المسلم إذا عاد أخاه المسلم ، لم يزل في خرفة الجنة حتى يرجع) قيل : يا رسول الله ، وما خرفة الجنة ؟ قال : جناها) رواه مسلم .

و- وعن علي رضي الله عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول (ما من مسلم يعود مسلماً غدوة إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي ، وإن عادته عشية إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح ، وكان له خريف في الجنة) رواه الترمذي .

ز- وعن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ (من عاد مريضاً أو زار أحياً له ، قيل له : طبت وطاب ممشاك وتبوات من الجنة منزلاً) رواه الترمذي .

فائدة : ١

اختلف العلماء في حكم عيادة المريض :

القول الأول : أنها سنة مؤكدة .

وهذا قول جمهور العلماء .

للأحاديث الكثيرة التي سبقت في فضلها .

القول الثاني : أنها فرض كفاية .

وهذا اختيار ابن القيم رحمه الله ، وهذا القول هو الراجح ، للأمر بما :

كما في حديث البراء بن عازب السابق قال (أمرنا رسول الله ﷺ بسبع : ... بَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ) .

وكما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ : ... وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ) .

وكما في حديث أبي موسى رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (عُودُوا الْمَرِيضَ ...) .

قال الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في "صحيحه" باب وجوب عيادة المريض .

ثم أخرج بسنده عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكّوا العاني) وأخرج

أيضاً حديث البراء رضي الله عنه المذكور .

قال ابن حجر : قوله : (باب وجوب عيادة المريض) كذا جزم بالوجوب على ظاهر الأمر بالعيادة. قال ابن بطال: يحتمل أن

يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية، كإطعام الجائع، وفكّ الأسير، ويحتمل أن يكون للندب، للحثّ على التواصل والألفة،

وجزم الداودي بالأول . (الفتح) .

فائدة : ٢

وفي عيادة المريض فوائد :

يؤدي حق أخيه المسلم .

أنه لا يزال في خرفة الجنة .

أن في ذلك تذكيراً للعائد بنعمة الله عليه في الصحة .

أن فيها جلباً للمحبة والمودة . (قاله الشيخ ابن عثيمين)

فائدة : ٣

يستحبّ عيادة الذميّ .

اختلف العلماء :

فقييل : المنع مطلقاً .

وقيل : الجواز مطلقاً .

وقيل : الجواز إذا لمصلحة ودعوة .

وهذا الراجح .

عن أنس رضي الله عنه قال (كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرَضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ أَسْلِمَ فَنظَرَ إِلَى أَبِيهِ

وَهُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ أَطْعَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ فَأَسْلَمَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ) رواه البخاري .

قال الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في "صحيحه": "باب عيادة المشرك"، ثم ذكر حديث أنس السابق .

قال ابن بطال رضي الله عنه : إنما تشرع عيادته إذا رُجِي أن يجيب إلى الدخول في الإسلام، فأما إذا لم يُطَمَع في ذلك فلا . انتهى .

قال الحافظ -رَحِمَهُ اللهُ-: والذي يظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد، فقد يقع بعيادته مصلحة أخرى، قال الماوردي -

رَحْمَةُ اللَّهِ-: عيادة الذميّ جائزة، والقربة موقوفة على نوع حرمة تقترن بها من جوار أو قرابة .

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن قوم مسلمين مجاوري النصارى ، فهل يجوز للمسلم إذا مرض النصراني أن يعودّه ؟ وإذا مات أن يتبع جنازته ؟ وهل على من فعل ذلك من المسلمين وزرّ ، أم لا ؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين ، لا يتبع جنازته ، وأما عيادته فلا بأس بها ؛ فإنه قد يكون في ذلك مصلحة لتأليفه على الإسلام ، فإذا مات كافراً فقد وجبت له النار ، ولهذا لا يصلى عليه ، والله أعلم . (الفتاوى الكبرى) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : زيارة النصراني أو غيره من الكفار إذا كان مريضاً وتسمى في الحقيقة عيادة لا زيارة لأن المريض يعاد مرة بعد أخرى فإذا كان في ذلك مصلحة كدعوته إلى الإسلام فهذا خير ويطلب من الإنسان أن يعودّه وإن لم يكن فيها مصلحة فإن كان هناك سبب يقتضي ذلك مثل كونه قريباً أو جاراً أو ما أشبه ذلك فلا بأس أيضاً وإلا فالخير في ترك عيادته .

فائدة : ٤

لا حرج في عيادة الرجل المرأة الأجنبية ، أو المرأة الرجل الأجنبي عنها ، إذا توفرت الشروط الآتية : التستر ، وأمن الفتنة ، وعدم الخلوة.

قال الإمام البخاري : " باب عيادة النساء الرجال ، وعادت أم الدرداء رجلاً من أهل المسجد من الأنصار " . ثم ذكر حديث عائشة رضي الله عنها أنها عادت أبا بكر وبلاياً رضي الله عنهما لما مرضا في أول مقدمهم المدينة.

وروى مسلم عن أنس : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (انْطَلِقْ بِنَا إِلَى أُمِّ أَيْمَنَ نَرْوِزُهَا ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْوِزُهَا ، وَذَهَبَا إِلَيْهَا) .

قال ابن الجوزي : وَالْأَوْلَى حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا يُخَافُ مِنْهَا فِتْنَةً كَالْعَجُوزِ " انتهى.

فائدة : ٥

في حديث أنس فوائده :

الأولى: حُسْنُ خُلُقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الثانية: حرصه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هداية الخلق.

الثالثة: أن اليهود إذا مات على يهوديته كافر مخلد في النار وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم. قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار . رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة.

الرابعة: عيادة اليهودي إذا رجيت المصلحة؛ قال أبو داود رحمه الله سمعت الإمام أحمد سئل عن عيادة اليهودي والنصراني ؟ قال: إن كان يريد أن يدعو إلى الإسلام فنعم.

فائدة : ٦

حديث (ثلاثة لا يُعَادُونَ: صاحب الرّمْد، وصاحب الفرس، وصاحب الدّمْل) لا يصح .

قال العجلوني : (رواه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في الشعب وضعفه، عن أبي هريرة رفعه. ورواه البيهقي أيضاً عن يحيى بن أبي كثير من قوله، وهو الصحيح) .

وقال ابن عراق : فيه مسلمة بن علي الخشنى متروك .

قال الألباني : ومما يدل على وضعه : أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يعود صاحب الرمّد ، قال أنس : عاد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زيد بن أرقم من

رمد كان به .

أخرجه علي بن الجعد في " مسنده " (٢ / ٨٤٤ / ٢٣٣٥) والحاكم (١ / ٣٤٢) من طريق آخر وصححه ووافقه الذهبي وهو كما قالوا وله شاهد من حديث زيد نفسه صححه الحاكم أيضا والذهبي ، وهو مخرج في " صحيح أبي داود "

﴿ وَالتَّقِيْنَةُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَرَبُّهُ ﴾ .

أي : يسن عند حضور أجل الميت تلقينه : لا إله إلا الله .

لحديث أبي هريرة . قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

والتلقين أن يقول الشيء ليتبعه غيره ، فالمعنى اذكروا لا إله إلا الله ليتبعكم عليها الميت .

فهذا الحديث دليل على استحباب تلقين الميت لا إله إلا الله .

وقوله (موتاكم) مَعْنَاهُ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، وَسَمَّاهُمْ مَوْتَى ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ حَضَرَهُمْ .

● وهذا الأمر في الحديث للاستحباب لا للوجوب ، حيث لم يقل أحد من العلماء بالوجوب .

فائدة : ١

الحكمة من تلقين المحتضر الشهادة :

أنه ورد في الحديث (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة) رواه أبو داود .

قال القرطبي : تلقين الموتى هذه الكلمة سنة مأثورة عمِلَ بها المسلمون ، وذلك ليكون آخر كلامه : لا إله إلا الله ، فيختم له

بالسعادة ، وليدخل في عموم قوله ﷺ (من كان آخر كلامه : لا إله إلا الله ؛ دخل الجنة) .

فائدة : ٢

كيفية التلقين :

قال بعض العلماء :

إن كان المحتضر قوي الإيمان فإنه يؤمر بها .

أ- للحديث السابق .

ب- ولحديث أنس (أن رسول الله ﷺ عاد رجلاً من الأنصار ، فقال : قل : لا إله إلا الله ...) رواه أحمد .

وأما إذا كان المحتضر متأثراً مضطرباً ، فإنها تذكر عنده .

وأما إذا حضر المؤمن احتضار الكافر ، فإنه يأمره بها .

لقوله ﷺ لعنه (يا عم ، قل لا إله إلا الله) .

فائدة : ٣

قوله (مرة) أي : يلقن مرة واحدة حتى لا يضجر بضيق حاله وشدة كربه فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بما لا يليق .

فإذا قاله مرة واحدة لا تكرر عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر فيعاد التعريض به ليكون آخر كلامه .

قال القرطبي : فإذا تلقنها المحتضر وقالها مرة فلا تعاد عليه لئلا يضجره ، وقد كره أهل العلم الإكثار عليه من التلقين والإلحاح

عليه إذا هو تلقنها ، أو فهم عنه ذلك . (المفهم) .

وقال النووي : أجمع العلماء على هذا التلقين ، وكرهوا الإكثار عليه والمؤالاة لئلا يضجر بضيق حاله وشدة كربه فيكره ذلك

بقلبه ، ويتكلم بما لا يليق . قالوا : وإذا قاله مرة لا يكره عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر ، فيعاد التعريض به ليكون آخر

كلامه . (شرح مسلم) .

فائدة : ٤

لَمَّا اخْتَضِرَ عبد الله بن المبارك رحمه الله، جَعَلَ رَجُلٌ يُلقِيهِ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَأَكْتَرَّ عَلَيْهِ. فَقَالَ لَهُ: لَسْتُ مُحْسِنٌ! وَأَخَافُ أَنْ تُؤْذِيَ مُسْلِمًا بَعْدِي، إِذَا لَقَيْتَنِي، فَقُلْتُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ لَمْ أُحْدِثْ كَلَامًا بَعْدَهَا، فَدَعَنِي، فَإِذَا أُحْدِثْتُ كَلَامًا، فَلَقَيْتَنِي حَتَّى تَكُونُ آخِرَ كَلَامِي . (سير أعلام النبلاء) .

قال النووي : وَيَتَضَمَّنُ الْحَدِيثَ الْحُضُورَ عِنْدَ الْمُحْتَضِرِ لِتَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيسِهِ وَإِعْمَاضِ عَيْنَيْهِ وَالْقِيَامَ بِحُقُوقِهِ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ .

فائدة : ٥

اختلف العلماء في حكم تلقين الميت بعد دفنه .

(وهو أن يقوم الملقن عند رأسه بعد تسوية التراب عليه ويقول : يا فلان اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ...) على أقوال :

القول الأول : يستحب ذلك .

وهو قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

لحديث أبي أمامة . قال : قال رسول الله ﷺ (إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره ، فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل : يا فلان، فإنه يسمعه ولا يجيبه، ثم يقول : يا فلان بن فلانة ، فإنه يستوي قاعداً، ثم يقول: اذكر ما خرجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأنت رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً ...) رواه الطبراني .

قال النووي : فهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فيستأنس به ، وقد اتفق علماء المحدثين وغيرهم على المسامحة في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ، وقد اعتضد بشواهد من الأحاديث كحديث (واسألوا له التثبيت) ووصية عمرو بن العاص وهما صحيحان سبق بياهما قريباً ، ولم يزل أهل الشام على العمل بهذا في زمن من يقتدى به وإلى الآن ، وهذا التلقين إنما هو في حق المكلف الميت أما الصبي فلا يلحق . (المجموع) .

القول الثاني : أن تلقين الميت في قبره جائز وليس بمستحب .

واختار هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ، ووصفه بأنه أعدل الأقوال .

ولعل مستند هذا القول ، أن حديث التلقين بعد الدفن لم يثبت ، ولم يرد النهي عنه ، فيكون مباحاً لدخوله في عموم الدعاء بالثبات المأمور به .

القول الثالث : أنه مكروه وبدعة .

وهو اختيار ابن القيم في الهدى .

قال ابن القيم : ولم يكن -أي النبي- يجلس يقرأ عند القبر ، ولا يلحق الميت كما يفعله الناس اليوم .

ولأن النبي ﷺ علمنا بعد الدفن أن ندعو له بالمغفرة والثبات ، ولم يعلمنا التلقين .

ولا يعرف عن أحد من الصحابة فعل التلقين .

وهذا القول هو **الراجح** .

وأما حديث أبي أمامة السابق ، فهو لا يصح ، وإذا كان كذلك فلا يصح الاعتماد عليه أو العمل به مطلقاً ، فقول النووي أو غيره بأن الحديث الضعيف يستأنس به ، وذلك في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ، مردود بأن هذا الحديث ضعيف ، وضعفه شديد ، بل هو موضوع في نظر بعض الأئمة .

وأما جعل حديث (واسألوا له التثبيت) شاهداً لحديث التلقين ، فهذا غير صحيح ، لأن حديث (اسألوا له التثبيت) ليس

فيه إلا الدعاء للميت ، وكذلك أثر عمرو بن العاص وأمره بالوقوف عند قبره مقدار ما ينحر الجزور لا شهادة فيه على التلقين .
وأما قولهم : إن هذا العمل عليه الناس أو عليه عمل أهل الشام ، فهذا لا حجة فيه ، بل قول الإمام أحمد : ما رأيت أحداً يفعلها إلا أهل الشام ، دليل على أن المسألة مبتدعة ، وأنها لم تكن في القرون المفضلة . [كتاب أحكام المقابر - اختيارات ابن تيمية الفقهية]

فائدة : ٦

عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ) رواه أبو داود .
أقوال العلماء في معنى الحديث :

قيل : إن المؤمن يموت بعرق الجبين بما يكابده من المشاق بطلب المال الحلال ، فإن طلب المال الحلال لا بد له من تعب ومشقة .
وقيل : من الحياء ، وذلك لأن المؤمن إذا جاءت به البشرية مع ما كان قد اقترب من الذنوب حصل له بذلك خجل واستحياء من الله تعالى فعرق لذلك جبينه .

وقيل : إن المؤمن يشدد عليه في النزح ، وسكرات الموت تمحيصاً لذنوبه .

وهذا التفسير أقرب للصواب ، وذلك لأمر :

أولاً : أن شدة النزح أمر ثابت لا إشكال فيه ، وقد جاء في الصحيحين من حديث عائشة قالت (لما نزل برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طفق يطرح الخميصة على وجهه ، فإذا اغتم كشفها) وفي رواية قال (إن للموت لسكرات) .

ثانياً : جاء عند أحمد عن بريدة (أنه كان في خراسان ، فعاد أخاً له وهو مريض ، فوجده بالموت ، وإذا هو يعرق جبينه ، فقال :
الله أكبر ، سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : موت المؤمن بعرق الجبين) ، فهذا يؤيد المعنى الثاني .

(وَيَعْرِوْهُ هُنَّهٖ بِيَس) .

أي : يسن أن يقرأ القارئ عند المحتضر سورة (يس) .

لحديث مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (اقْرَأُوا عَلَيَّ مَوْتَكُمْ يَس) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِي .

لكن الحديث ضعيف معلول بعدة علل .

لكن جمهور العلماء على استحباب ذلك ، واختاره ابن تيمية .

ففي "الاختيارات" : والقراءة على الميت بعد موته بدعة ، بخلاف القراءة على المحتضر ، فإنها تستحب بياسين .

لكن كما سبق أن الحديث ضعيف ، وعليه فلا يشرع قراءتها عند المحتضر ، لأن الأحكام الشرعية لا تثبت بالأحاديث الضعيفة .

فائدة :

الحكمة من قراءتها عند من استحب ذلك :

لما فيها من التوحيد والمعاد والبشرى بالجنة .

كما قال تعالى (قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ . بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ) وقوله تعالى (إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ) فتستبشر الروح بذلك فتحب لقاء الله فيحب لقاءها .

(وَيُرِيهِمْ إِلَى اللَّهِ بَاطِنًا) .

أي : من حضر الميت يوجهه الميت إلى القبلة ، أي : يجعل وجهه نحو القبلة .

لحديث أبي قتادة (أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور ، فقالوا : توفي ، وأوصى بثلثة لك يا رسول الله ، وأوصى

أن يوجهه إلى القبلة لما احتضر ، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أصاب الفطرة ، وقد رددت ثلثة على ولده ، ثم ذهب فصلى عليه ، فقال :

اللهم اغفر له ، وارحمه ، وأدخله جنتك ، وقد فعلت (رواه الحاكم .

قال ابن حزم رحمه الله :

وتوجيه الميت إلى القبلة حسن فإن لم يوجه فلا حرج قال الله تعالى (فأينما تولوا فثم وجه الله) ولم يأت نص بتوجيهه إلى القبلة والنبي ﷺ مات في حجر عائشة رضي الله عنها، ووصفت لحظات موته بدقة ولم تذكر أنها وجهته إلى القبلة، وحديثها رواه البخاري ومسلم .

وكذا لم يثبت ذلك عن صحابي ، وما روي في ذلك عن أبي قتادة وأنه أوصى عند موته أن يستقبل به القبلة ، وأن النبي ﷺ أقره بقوله " أصاب الفطرة " : فضعيف لا يصح . انظر - في تضعيفه - : " إرواء الغليل " (١٥٣/٣)

قال الألباني : وأما قراءة سورة (يس) عنده، وتوجيهه نحو القبلة فلم يصح فيه حديث، بل كره سعيد بن المسيب توجيهه إليها، وقال: " أليس الميت امرأ مسلماً ؟

وعن زرعة بن عبد الرحمن أنه شهد سعيد بن المسيب في مرضه وعنده أبو سلمة بن عبد الرحمن فغشي على سعيد، فأمر أبو سلمة أن يحول فراشه إلى الكعبة ، فأفاق، فقال: حولتم فراشي؟! فقالوا نعم، فنظر إلى أبي سلمة فقال: أراه بعلمك ؟ فقال: أنا أمرتهم! فأمر سعيد أن يعاد فراشه . أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن زرعة.

(وَالنَّعْيُ يُنْقَسَمُ إِلَى جَائِزٍ وَمُحَرَّمٍ) .

النعي : هو الإخبار بموت الميت .

قال الترمذي في جامعه ص(٢٣٩) : والنعي عندهم أن ينادى في الناس أن فلاناً مات ليشهدوا جنازته .

وقال ابن الأثير في النهاية (٨٥/٥) : نعى الميت إذا أذاع موته ، وأخبر به ، وإذا ندبه .

والنعي ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : نعي محرم .

ودليله : حديث حذيفة ؓ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ .

وهو النعي الجاهلي من الإعلام بوفاة الميت على وجه التفاخر والتباهي ، مثل الصياح على أبواب البيوت والأسواق .

قال السندي في (حاشية ابن ماجه) كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُشْهِرُونَ الْمَوْتَ بِحَيْثُ كَرِهَتْهُ ، فَالْتَّهَى بِحُمُولِ عَلَيْهِ .

وقال الحافظ في الفتح : النَّعْيُ لَيْسَ مُمْتَوَعًا كُلَّهُ ، وَإِنَّمَا تُحْيَى عَمَّا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَصْنَعُونَهُ فَكَانُوا يُرْسِلُونَ مَنْ يُعْلِنُ بِخَبَرِ مَوْتِ الْمَيِّتِ عَلَى أَبْوَابِ الدُّورِ وَالْأَسْوَاقِ .

القسم الثاني : نعي جائز .

وهو الإخبار بموت الميت لحضور جنازته فهذا جائز ، ويدل عليه :

أ- حديث أبي هريرة (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ مِنَ الْمُصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا) متفق عليه .

ب- ولحديث أنس (فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى الْأَمْرَاءَ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ اسْتَشْهَدُوا وَقَالَ : أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبُ ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرُ فَأَصِيبُ ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ فَأَصِيبُ) متفق عليه .

قال النووي : وفيه [أي حديث النجاشي] اسْتِحْبَابُ الْإِعْلَامِ بِالْمَيِّتِ لَا عَلَى صُورَةِ نَعْيِ الْجَاهِلِيَّةِ ، بَلْ مُجَرَّدُ إِعْلَامٍ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَتَشْيِيعِهِ وَقَضَاءِ حَقِّهِ فِي ذَلِكَ ، وَالَّذِي جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ النَّعْيِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ هَذَا ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ نَعْيِ الْجَاهِلِيَّةِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى ذِكْرِ الْمَفَاحِرِ وَغَيْرِهَا .

وقال في المجموع : والصحيح الذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة التي ذكرناها وغيرها، أن الإعلام بموته لمن لم يعلم ليس بمكروه،

بل إن قصد به الإخبار لكثرة المصلين فهو مستحب، وإنما يكره ذكر المآثر، والمفاخر، والتطواف بين الناس يذكره بهذه الأشياء، وهذا نعي الجاهلية المنهي عنه، فقد صحت الأحاديث بالإعلام فلا يجوز الغاؤها، وبهذا الجواب أجاب بعض أئمة الفقه والحديث المحققين والله أعلم . (المجموع) .

وقال ابن قدامة : ... وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا بَأْسَ أَنْ يَعْلَمَ بِالرَّجُلِ إِخْوَانَهُ وَمَعَارِفَهُ وَذَوُو الْفَضْلِ ، مِنْ غَيْرِ نِدَاءٍ .
قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : لَا بَأْسَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ أَنْ يُؤْذَنَ صَدِيقَهُ وَأَصْحَابَهُ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُطَافَ فِي الْمَجَالِسِ : أَنْعِي
فَلَانَا كَفَعَلِ الْجَاهِلِيَّةِ .

وَمَنْ رَخَّصَ فِي هَذَا ؛ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ سَبْرِينَ .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الَّذِي ذُفِنَ لَيْلًا (أَلَا آذَنْتُمُونِي) .

وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ ، فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَصَفَّ
بِهِمْ ، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَبِي لَفْظٍ (إِنْ أَحَاكُمُ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ ، فُقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ) .

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّهُ قَالَ : لَا يَمُوتُ فِيكُمْ أَحَدٌ إِلَّا آذَنْتُمُونِي بِهِ) .

وَلَأَنَّ فِي كَثْرَةِ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ أَحْرًا لَهُمْ ، وَنَفْعًا لِلْمَيِّتِ ، فَإِنَّهُ يَحْضُلُ لِكُلِّ مُصَلٍّ مِنْهُمْ قِيْرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ .

وَجَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا أُوجِبَ) . (المغني) .

وقال ابن عبد البر : وكان أبو هريرة رضي الله عنه يمر بالمجالس ، فيقول : إن أحاكم قد مات فاشهدوا جنازته .

(فَإِذَا مَاتَ سِنٌّ تَغْمِيضُهُ وَاللَّعْنَةُ لَهُ) .

أي : فإذا مات الإنسان شرع لمن عنده أن يغمضه ، مع الدعاء له .

أ- لحديث أم سلمة قالت (دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنه وَقَدْ شَقَّ بَصْرُهُ فَأَعْمَصَهُ ، ثُمَّ قَالَ : "إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ ،
اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ" فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقَالَ : "لَا تَدْعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ . فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوَمَّنُ عَلَيَّ مَا تَقُولُونَ" . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ
اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقْبِهِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- وعن أم سلمة قالت قال رسول الله ﷺ (إِذَا حَضَرَ الْمُرِيضُ أَوْ الْمَيِّتُ فَقُولُوا خَيْرًا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَيَّ مَا تَقُولُونَ)
رواه مسلم .

والتعليل :

قال النووي : أن لا يقبح بمنظره لو ترك إغماضه .

وقال ابن قدامة : لأن الميت إذا كان مفتوح العينين والفم فلم يغمض حتى يبرد بقي مفتوحاً فيقبح منظره ، ولا يؤمن دخول
الهوام فيه والماء في وقت غسله .

وقال القرطبي : وهي سنة عمل بها المسلمون كافة ، والمقصود تحسين وجه الميت ، وستر تغير بصره .

فائدة : ١

قوله (إِذَا حَضَرَ الْمُرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ) وفي رواية النسائي (إِذَا حَضَرَ الْمُرِيضَ) .

(فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ) المراد بالملائكة ، ملك الموت ، وأعوانه ، أو عموم الملائكة الذين يحضرون الميت ، وهذا أولى ، لما أخرجه النسائي
من حديث أبي هريرة مرفوعاً (إِذَا حَضَرَ الْمُؤْمِنَ أَتَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ بِحَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ ... وَإِذَا احْتَضَرَ الْكَافِرَ أَتَتْهُ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ
بِمِسْحٍ) .

فائدة : ٢

قال القرطبي : قوله (إذا حضرتم الميت، فقولوا خيراً) أمر تأديب، وتعليم بما يقال عند الميت، وإخباراً بتأمين الملائكة على دعاء من هناك، ومن هذا استحباب علمائنا أن يحضر الميت الصالحون، وأهل الخير حالة موته ليذكروه، ويدعوا له، ولمن يخلفه، ويقولوا خيراً، فيجتمع دعاؤهم، وتأمين الملائكة، فينتفع الميت، ومن يُصاب به، ومن يخلفه . (المفهم) .

(وَهَلَجُ ثِيَابِي) .

أي : بعد تيقن موته يسن تجريده وخلع ثيابه التي عليه من أجل تغسيله .

لحديث عائشة : قالت (لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَدْرِي أُنَجِّدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ ثِيَابِهِ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانَا، أَمْ نَغْسِلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ؟ فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّوْمَ حَتَّى مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا وَذَقْنُهُ فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ: أَنْ اغْسِلُوا النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ، فَقَامُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَغَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ، يَصُبُّونَ الْمَاءَ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَيُدَلِّكُونَهُ بِالْقَمِيصِ دُونَ أَيْدِيهِمْ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا غَسَلَهُ إِلَّا نِسَاؤُهُ). رواه أبو داود

فهذا يدل على أن تجريد الميت كان مشهوراً عندهم .

ب- ولأن في تجريده أمكن لتغسيله وأبلغ في تطهيره .

ج- ولأنه إذا غُسلَ في ثوبه تَنَجَّسَ الثَّوْبُ بِمَا يَخْرُجُ ، وَقَدْ لَا يَطْهَرُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، فَيَتَنَجَّسُ الْمَيِّتُ بِهِ . (المغني) .

قال البهوتي رحمه الله : ثم جرده من ثيابه ندباً ، لأن ذلك أمكن في تغسيله ، وأبلغ في تطهيره وأشبه بغسل الحي وأصون له من التنجيس إذ يحتمل خروجها منه ولفعل الصحابة بدليل قولهم : لا ندري أنجرد النبي ﷺ كما نجرد موتانا .

وجاء في (الموسوعة الفقهية) : وذهب الحنفية والمالكية ... إلى أنه يستحب تجريد الميت عند تغسيله؛ لأن المقصود من الغسل هو التطهير وحصوله بالتجريد أبلغ . ولأنه لو اغتسل في ثوبه تنجس الثوب بما يخرج ، وقد لا يطهر...والصحيح المعروف عند الشافعية..أنه يغسل في قميصه...وأما ستر عورته فلا خلاف فيه .

فائدة : ١

أما ستره عورته فهذا الواجب .

قال ابن قدامة : وَأَمَّا سَتْرُ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرِّكْبَةِ فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ جِلَافًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَوْرَةٌ ، وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ مَأْمُورٌ بِهِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ : لَا تَنْظُرْ إِلَى فَحْدِ حَيٍّ ، وَلَا مَيِّتٍ . (المغني) .

(وَسَتْرُهُ بِثَوْبٍ) .

أي : ويسن ستر الميت بثوب يكون شاملاً للبدن كله .

لحديث عائشة رضي الله عنها (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُؤَيِّ سُجِّي بِرِدِّ جَبْرَةَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(سُجِّي) أي : غطي جميع بدنه . (جَبْرَةَ) بكسر الحاء وفتح الباء ، وهي ضرب من برود اليمن .

فهذا الحديث دليل على استحباب تغطية الميت إذا مات .

قال النووي : وفي الحديث إِسْتِحْبَابُ تَسْجِيَةِ الْمَيِّتِ ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ .

فائدة : ١

الحكمة من ستر الميت :

قال النووي : وَحِكْمَتُهُ صِيَانَتُهُ مِنَ الْإِنْكِشَافِ وَسَتْرُ عَوْرَتِهِ الْمُتَعَبِّرَةِ عَنِ الْأَعْيُنِ .

فائدة : ٢

قال ابن قدامة : وَلَا يُتْرَكُ الْمَيِّتُ عَلَى الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لِفَسَادِهِ ، وَلَكِنْ عَلَى سَرِيرٍ أَوْ لَوْحٍ ، لِيَكُونَ أَحْفَظَ لَهُ .

فائدة : ٣

قال بعض العلماء : يستحب أن يغطى الإنسان بالثوب الذي يجبه ، لأن النبي ﷺ ثبت عنه كما في حديث أنس : (إن أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة) متفق عليه ، والله أعلم في صحة هذا التعليل .

(وَالْإِسْرَاعُ فِي تَجْهِيزِهِ إِنْ وَاتَّ هَيْرَ هَجَاةٍ) .

أي : ويسن الإسراع في تجهيز الميت .

قال ابن قدامة : لا نعلم فيه خلافاً بين الأئمة .

وقال النووي : واتفق العلماء على استحباب الإسراع بالجنازة إلا أن يخاف من الإسراع انفجار الميت أو تغيره ونحوه فيتأني .

أ- لحديث أبي هريرة ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ فَإِنَّ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ يَكُ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ) متفق عليه .

ب- وعن ابن عمر قال : قال النبي ﷺ (إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره) أخرجه الطبراني بإسناد حسن .

ج- وعن حصين بن وَحَّوح مرفوعاً (لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهري أهله ...) رواه أبو داود .

د- وَلِأَنَّهُ أَصَوُّ لَهُ وَأَحْفَظُ مِنَ التَّعْبِيرِ ، قَالَ أَحْمَدُ : كَرَامَةُ الْمَيِّتِ تَعْجِيلُهُ .

تنبية : ذهب بعض العلماء : إلى أنه واجب ، وهو قول ابن حزم ، لأمر الرسول ﷺ بذلك (أسرعوا) .

فائدة : ١

قوله (أسرعوا ..) اختلف العلماء : هل المراد الإسراع بتجهيزها أو بحملها إلى قبرها على قولين :

القول الأول : المراد الإسراع بحملها إلى قبرها .

ورجحه القرطبي ، والنووي .

لقوله (... فشر تضعونه عن رقابكم) .

ورد النووي القول الثاني الآتي وقال : والثاني باطل مردود بقوله (فشر تضعونه عن رقابكم) .

القول الثاني : المراد الإسراع بتجهيزها وغسلها والصلاة عليها .

قال الفاكهي : ما رده النووي جمود على ظاهر لفظ الحديث، وإلا فيحتمل حمله على المعنى، فإنه قد يُعَبَّرُ بالحمل على الظهر،

أو العنق عن المعاني دون الذوات، فيقال: حمل فلان على ظهره، أو على عنقه ذنباً، أو نحو ذلك ليكون المعنى في قوله ﷺ

(فشر تضعونه عن رقابكم) إنكم تستريحون من نظر من لا خير فيه، أو مجالسته ونحو ذلك، فلا يكون في الحديث دليل على رد

قول هذا القائل، ويقوي هذا الاحتمال أن كل حاضري الميت لا يحملونه، إنما يحمله القليل منهم، لا سيما اليوم، فإنما يحمله في

الغالب من لا تعلق له به .

قال الحافظ : ويؤيده - يعني كلام الفاكهي - حديث عن ابن عمر قال : قال النبي ﷺ (إذا مات أحدكم فلا تحبسوه

وأسرعوا به إلى قبره) أخرجه الطبراني بإسناد حسن ، ولأبي داود من حديث حصين بن وَحَّوح مرفوعاً (لا ينبغي لجيفة مسلم أن

تبقى بين ظهري أهله ...) .

فائدة : ٢

الحكمة من الأمر بالإسراع بالجنازة :

أولاً : الاقتداء بالنبي ﷺ .

ثانياً : في تأخيره حرمان له عن الخير إن كان من الصالحين ففي الحديث (فإن كانت صالحة قالت قدموني قدموني) .
ثالثاً : إكرام الميت دفنه .

رابعاً : وقد ورد في حديث آخر ذكر تعليل آخر ، وهي مخالفة أهل الكتاب .

فعن أبي هريرة . قال (كان رسول الله ﷺ إذا تبع جنازة قال : ابسطوا بها ، ولا تدبُّوا ذبيب اليهود بجنازها) رواه أحمد .
وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عمران بن حصين (أنه أوصى ، إذا أنا مت فأسرعوا ، ولا تُهَوِّدوا ، كما تُهَوِّد اليهود والنصارى) .

فائدة : ٣

قوله (إن مات غير فجأة) .

أي : فإن مات فجأة فإنه لا يسن الإسراع بتجهيزه ، خشية أن تكون غشية لا موتاً .

قال الشافعي في الأم : أحب المبادرة في جميع أمور الجنازة ، فإن مات فجأة لم يبادر بتجهيزه لئلا تكون به سكتة ولم يمت بل يترك حتى يتحقق موته .

وقال ابن قدامة رحمه الله : وإن شكَّ في موته انتظر به حتى يتيقن موته بانحساف صُدغيه ، وميل أنفه ، وانفصال كفيه ، واسترخاء رجليه .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : إن شكَّ في موته ؛ بأن مات بحادث أو بغتة ، فإنه ينتظر حتى يتيقن موته وله علامات .
(شرح الكافي) .

وقال أيضاً رحمه الله : "قوله : (أسرعوا بالجنازة) قال العلماء : يسرع في تجهيزه إلا أن يموت فجأة ويشك في موته فينتظر حتى يتيقن ، وإلا فيسرع في تجهيزه . (لقاء الباب المفتوح) .

وأيضاً لا بأس بتأخيره إذا كان لمصلحة كأن يموت في حادث جنائي ليتحقق من قتله .

فائدة : ٣

معنى الإسراع المأمور به بالحديث :

المراد بالإسراع : أن يكون فوق المشي المعتاد لا الركض بها وخضها ؛ لأن هذا قد يضر الميت ويشق على المتبعين من الضعفاء .

قال النووي رحمه الله : "المراد بالإسراع فوق المشي المعتاد ، ودون الخبب ؛ لئلا ينقطع الضعفاء عن اتباع الجنازة ، فإن خيف عليه تغير أو انفجار أو انتفاخ زيد في الإسراع . (شرح المهذب) .

وقال البهوتي رحمه الله : وسن الإسراع بالجنازة ؛ لحديث : (أسرعوا بالجنازة..) متفق عليه . ويكون الإسراع دون الخبب ... لأنه يخفضها ويؤذي حاملها ومتبعها .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : يسن الإسراع بالجنازة من غير مشقة .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : قالوا : لا ينبغي الإسراع الذي يشق على المشيعين ، أو يخشى منه تمزق الميت ، أو خروج شيء من بطنه مع الحركة .

وقال الحافظ رحمه الله : والحاصل أنه يستحب الإسراع ، لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لئلا ينافي المقصود من النظافة وإدخال المشقة على المسلم .

وقال ابن تيمية : كان الميت في عهد النبي ﷺ يخرج به الرجال يحملونه إلى المقبرة لا يسرعون ولا يبطئون بل عليهم السكينة ولا يرفعون أصواتهم لا بقرأة ولا غيرها وهذه هي السنة باتفاق المسلمين .

الخلاصة : المشي بالجنازة ينقسم إلى أقسام :

أولاً : أن يمشي به خطوة خطوة .

فهذا بدعة مكروهة مخالفة للسنة ومتضمنة التشبه بأهل الكتاب . [قاله ابن القيم] .

ثانياً : أن يسرع بها إسراعاً كثيراً يخشى على الجنازة أو يشق على الحاملين ، فهذا لا يجوز .

ثالثاً : أن يمشي بها بين السرعة والبطء ، وهذا هو السنة .

فائدة : ٧

أن المشروع أن تحمل الجنازة على الأعناق ، لكن يجوز بالسيارة لغرض صحيح ، كبعد المقبرة ، أو برد شديد ، أو حر شديد ، فأما مع عدم ذلك فلا يشرع لأمر :

أولاً : أنه خلاف سنة النبي ﷺ .

ثانياً : أنه يفوت الغاية من حملها وتشبيحها ، وهو الاتعاض والاعتبار .

ثالثاً : أن حملها على الأعناق أبعد عن الفخر .

رابعاً : أن في حملها على الأعناق ، يراها الناس فيدعون لها .

خامساً : أن حملها على السيارة يفوت مباشرة الحمل .

سادساً : ذكر بعضهم أن في حملها على السيارة مشابحة للكفار .

(وَإِنْ شَاءَ وَصِيَّتِهِ) .

أي : يسن الإسراع في تنفيذ وصيته .

أ- لِيُعَجَّلَ لَهُ تَوَابُهَا بِجَرَانِهَا عَلَى الْمُوصَى لَهُ . (المعني)

قال البهوتي : ... لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْجِيلِ الْأَجْرِ وَاقْتَضَى ذَلِكَ تَقْدِيمَ الدِّينِ مُطْلَقًا عَلَى الوَصِيَّةِ لِقَوْلِ عَلِيٍّ (قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالَّذِينَ قَبْلَ الوَصِيَّةِ) وَأَمَّا تَقْدِيمُهَا فِي الْآيَةِ فَلِأَنَّهَا لَمَّا أَشْبَهَتْ المِيرَاثَ فِي كَوْنِهَا بِأَلَا عَوْضٍ كَانَ فِي إِخْرَاجِهَا مَشَقَّةٌ عَلَى الوَارِثِ حَتَّى عَلَى إِخْرَاجِهَا . (كشف القناع)

ب- ولتصل الحقوق إلى أهلها .

(وَيَجِبُ الإسْرَاعُ فِي قَضَاءِ دِينِهِ) .

أي : يجب على الورثة الإسراع في قضاء دين الميت سواء دين لله أو لأدمي حتى قال بعض العلماء : يجب ذلك قبل دفنه .

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ ، حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ .

فيجب المبادرة لقضاء دين الميت من قبل الورثة إذا ترك الميت مالا ، فما يفعله بعض الورثة من تأخير السداد ، جنابة في حق الميت ، لأن نفسه معلقة حتى يسدد عنه .

ويجب الإسراع لسببين :

أولاً : لأن نفس المؤمن معلقة بدينه .

ثانياً : ولأن كثيراً من الورثة لا يحرصون على سداد دين ميتهم مع أنه ترك مالا .

قال الصنعاني : وهذا الحديث من الدلائل على أنه لا يزال الميت مشغولاً بدينه بعد موته ، ففيه حث على التخلص عنه قبل الموت ، وأنه أهم الحقوق ، وإذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه ، فكيف بما أخذ غصباً ونهباً وسلباً .

وقال الشوكاني معلقاً على هذا الحديث : فيه الحث للورثة على قضاء دين الميت والإخبار لهم بأن نفسه معلقة بدينه حتى يقضى

عنه ، وهذا مقيدٌ بمن له مالٌ يُقضى منه دينه ، وأما من لا مال له ومات عازماً على القضاء فقد ورد في الأحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضي عنه . (نيل الأوطار) .
وعلى هذا :

أولاً : إذا كان هذا الميت له مال فيجب أن يسدد منه دينه .

ثانياً : وإن لم يكن له مال واستطاع أولياؤه أن يسددوه عنه فذلك من عمل الخير والبر .

ثالثاً : وإن لم يكن شيء من ذلك فترجو أن يدخل في معنى حديث البخاري (من أخذ أموال الناس يريد أداها أدى الله عنه)
رواه البخاري .

فائدة : ١

معنى الحديث : قيل : لا تفرح بما لها من النعيم حتى يقضى عنه الدين ، وقيل : عن دخول الجنة .
بعض أقوال العلماء في ذلك :

قَالَ السُّيُوطِيُّ : أَيُّ مَحْبُوسَةٍ عَنْ مَقَامِهَا الْكَرِيمِ .

وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ : أَيُّ أَمْرٍهَا مَوْفُوفٌ لَا حُكْمَ لَهَا بِنَجَاةٍ وَلَا هَلَاقٍ حَتَّى يُنْظَرَ هَلْ يُقْضَى مَا عَلَيْهَا مِنَ الدَّيْنِ أَمْ لَا .
قال السندي : أَيُّ مَحْبُوسَةٍ عَنْ الدُّخُولِ فِي الْجَنَّةِ .

وقال في تحفة الأحمدي : قَالَ السُّيُوطِيُّ : أَيُّ مَحْبُوسَةٍ عَنْ مَقَامِهَا الْكَرِيمِ . وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ : أَيُّ أَمْرٍهَا مَوْفُوفٌ لَا حُكْمَ لَهَا بِنَجَاةٍ
وَلَا هَلَاقٍ حَتَّى يُنْظَرَ هَلْ يُقْضَى مَا عَلَيْهَا مِنَ الدَّيْنِ أَمْ لَا .

وَقَالَ الشُّوكَايِيُّ : فِيهِ الْحَثُّ لِلْوَرْتَةِ عَلَى قَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ ، وَالْإِخْبَارُ لَهُمْ بِأَنَّ نَفْسَهُ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ .

وقال الصنعاني : وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الدَّلَائِلِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَزَالُ الْمَيِّتُ مَشْغُولًا بِدَيْنِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَفِيهِ حَثٌّ عَلَى التَّخَلُّصِ عَنْهُ قَبْلَ
الْمَوْتِ ، وَأَنَّهُ أَهْمُ الْحُقُوقِ أَنْتَهَى .

فائدة : ٢

يجب المبادرة بقضاء دين الميت حتى قال بعض العلماء يكون ذلك قبل الصلاة عليه ودفنه ، وذلك لعظم شأن الدين .

قال البهوتي : (وَجِبَّ أَنْ يُسَارَعَ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ وَمَا فِيهِ إِبْرَاءُ دَمَتِهِ مِنْ إِخْرَاجِ كَفَّارَةٍ وَحَجِّ نَدْرِ وَعَيْرِ ذَلِكَ) كَزَكَاتٍ وَرَدِّ أَمَانَةٍ
وَعَصَبٍ وَعَارِيَةٍ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ، (كُلُّ ذَلِكَ) أَيُّ
قَضَاءِ الدَّيْنِ وَإِبْرَاءِ دَمَتِهِ ، وَتَفْرِيقِ وَصِيَّتِهِ (قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِأَحَدٍ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالتَّحْهِيزِ .

وَفِي الرِّعَايَةِ قَبْلَ غُسْلِهِ وَالْمُسْتَوْعِبِ : قَبْلَ دَفْنِهِ وَبُؤْتِدُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ : مَا كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ مِنْ عَدَمِ صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَيَقُولُ " صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ " إِلَى آخِرِهِ كَمَا يَأْتِي فِي الْخُصَائِصِ . (كشف القناع)

فائدة : ٣

فإن تعذر ردُّ الديون في الحال ؛ لعدم وجود النقد أو لبعدها المال : استحَبَّ لورثته أن يضمّنوا عن أبيهم حق الغير .

فائدة : ٤

حكم من مات وعليه دين لم يستطع أداءه لفقره هل تبقى روحه مرهونة معلقة ؟

هذا الحديث (نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ) محمول على من ترك مالا يقضى منه دينه ، أما من لا مال له يقضى منه فيرجى ألا يتناوله
هذا الحديث .

لقوله سبحانه وتعالى (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) وقوله سبحانه (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) .

كما لا يتناول من بيّت النية الحسنة بالأداء عند الاستدانة، ومات ولم يتمكن من الأداء .
 لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال (من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله) .

قال ابن عبد البر : والدين الذي يُجْبَسُ به صاحبه عن الجنة، والله أعلم، هو الذي قد تَرَكَ له وفاءً ولم يوص به، أو قدر على الأداء فلم يؤد، أو أدّاه في غير حق، أو في سرف ومات ولم يؤده ، وأما من أدّان في حق واجب لفاقه وعسرة ، ومات ولم يترك وفاء ، فإن الله لا يجسه به عن الجنة إن شاء الله .

فائدة : ٥

قال القرطبي : ولا ميراث إلا بعد أداء الدين والوصية ، فإذا مات المتوفى أخرج من تركته الحقوق المعينات ، ثم ما يلزم من تكفينه وتقبيره ، ثم الديون على مراتبها ، ثم يخرج من الثلث الوصايا ، وما كان في معناها على مراتبها أيضاً ، ويكون الباقي ميراثاً بين الورثة .

قال ابن كثير : الدين مقدم على الوصية، وبعده الوصية ثم الميراث ، وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء .

فائدة : ٦

إذا لم يكن الميت قد ترك مالا فلا يجب على الورثة حينئذ قضاء الدين .
 قال شيخ الإسلام ابن تيمية : فإن دين الميت لا يجب على الورثة قضاؤه لكن يقضى من تركته . (منهاج السنة)
 ووصية الأب لأبنائه بقضاء دينه لا توجب على الأبناء تنفيذها إذا لم يكن للميت مال بل يستحب لهم تنفيذها ؛ لأن في ذلك براً بأبيهم بعد موته .

فائدة : ٧

هل ديون الميت الآجلة تحل بموته ؟

ديون الميت الآجلة تحل ويسقط الأجل بموت المدين على الراجح من أقوال أهل العلم .
 وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية ، والشافعية ، والمالكية ، والظاهرية ، والحنابلة في رواية .
قال ابن قدامة : ... فَأَمَّا إِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِيُونٌ مُؤَجَّلَةٌ ، فَهَلْ تَحُلُّ بِالْمَوْتِ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ :
إِحْدَاهُمَا : لَا تَحُلُّ إِذَا وَثَّقَ الْوَرِثَةُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ .
وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى : أَنَّهُ يَحُلُّ بِالْمَوْتِ .

وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَسَوَّازٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .
 لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِذَا أَنْ يَبْقَى فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ ، أَوْ الْوَرِثَةِ ، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ ، لَا يَجُوزُ بَقَاؤُهُ فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ لِخَرَابِهَا ، وَتَعَدُّرِ مُطَالَبَتِهِ بِهَا ، وَلَا ذِمَّةَ الْوَرِثَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلْتَزِمُوها ، وَلَا رَضِيَ صَاحِبُ الدِّينِ بِذِمَّتِهِمْ ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ مُتَبَايِنَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى الْأَعْيَانِ وَتَأْجِيلُهُ ؛ لِأَنَّهُ ضَرُرٌّ بِالْمَيِّتِ وَصَاحِبِ الدِّينِ ، وَلَا نَفْعٌ لِلْوَرِثَةِ فِيهِ ؛ أَمَّا الْمَيِّتُ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (الْمَيِّتُ مُرْتَهَنٌ بِدِينِهِ ، حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ) .
 وَأَمَّا صَاحِبُهُ فَيَتَأَخَّرُ حَقُّهُ ، وَقَدْ تَتَلَفُ الْعَيْنُ فَيَسْقُطُ حَقُّهُ وَأَمَّا الْوَرِثَةُ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْتَفِعُونَ بِالْأَعْيَانِ ، وَلَا يَتَصَرَّفُونَ فِيهَا ، وَإِنْ حَصَلَتْ لَهُمْ مَنَفَعَةٌ ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَيِّتِ وَصَاحِبِ الدِّينِ لِمَنْفَعَةِ لَهُمْ . (المغني) .

وقال ابن رشد الحفيد : وجمهور العلماء على أن الديون تحل بالموت .

وحجتهم أن الله تبارك وتعالى لم يبيح التوارث إلا بعد قضاء الدين، فالورثة في ذلك بين أحد أمرين: إما أن لا يريدوا أن يؤخروا حقوقهم في الموارث إلى محل أجل الدين، فيلزم أن يجعل الدين حالاً، وإما أن يرضوا بتأخير ميراثهم حتى تحلّ الديون، فتكون

الديون حينئذ مضمونة في التركة خاصة، لا في ذمهم .

وخلاصة الأمر : أن الديون المؤجلة والمقسّطة تحلُّ بموت المدين على الراجح من أقوال الفقهاء، ويلزم الورثة سداد ديون الميت الآجلة ما دام أن الميت قد ترك وفاءً لديونه، ويكون سداد الديون قبل توزيع التركة، حيث إن العلماء متفقون على أن قضاء الدين مقدّمٌ على تنفيذ وصايا الميت، وإن كانت الوصية مقدمة على الدين في آية الموارث (من بعد وصية يوصي بها أو دين) كما أن الفرق يقتضي إسقاط ما قابل التأجيل من زياده .

(وَكَانَ بَأْسٌ بِتَهْيِيبِكِهِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَكَانَ بَعْدَ تَكْفِينِهِ) .

أي : يجوز تقبيل الميت والنظر إليه ولو بعد تكفينه .

عن عائشة - رضي الله عنها - رَوَى النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ (أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى فَرَسِهِ مِنْ مَسْكِنِهِ بِالسُّنْحِ حَتَّى نَزَلَ ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَلَمْ يُكَلِّمِ النَّاسَ ، حَتَّى نَزَلَ فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ - رضي الله عنها - فَتَيَمَّمَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُسَجَّى بِبُرْدِ حَبْرَةٍ ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ يَا أَبِي أَنْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَتَيْنِ ، أَمَّا الْمَوْتَةُ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْكَ فَقَدْ مُتَّهَا) رواه البخاري .

قال النووي رحمه الله : يجوز لأهل الميت وأصدقائه تقبيل وجهه ، ثبتت فيه الأحاديث . (المجموع) .

وقال الحافظ رحمه الله : فيه جواز تقبيل الميت .

وقال الشوكاني رحمه الله : ؛ لأنه لم ينقل أنه أنكر أحد من الصحابة على أبي بكر ، فكان إجماعاً .

وكذلك لا حرج على المرأة أن تقبل زوجها بعد الوفاة .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : لا بأس بتقبيل الميت إذا قبله أحد محارمه من النساء ، أو قبله أحد من الرجال ، كما فعل أبو بكر الصديق ﷺ مع النبي ﷺ .

فائدة : ١

هل تقبيل أبو بكر للنبي ﷺ تبركاً به ؟

لا ، إن تقبيل أبا بكر للنبي ﷺ حباً له وليس تبركاً كما زعمه بعض الشراح .

فقول من يقول : إن أبا بكر قبل النبي ﷺ تبركاً ، غلط من وجوه :

أولاً : من أين لنا أن أبا بكر فعل هذا تبركاً .

ثانياً : أن أبا بكر فعل هذا محبة ، يدل على هذا سياق الحديث ، ولذلك بكى أبو بكر ، وقال : والله ما يجمع الله عليك موتتين .

ثالثاً : أنه لو فعل هذا تبركاً لبادر كل الصحابة إلى فعله .

فائدة : ٢

ما معنى قول أبي بكر (والله لا يجمع الله عليك موتتين) ؟

قيل : هو على حقيقته ، أشار بذلك إلى الرد على من زعم أنه سيحيا فيقطع أيدي رجال ، لأنه لو صح ذلك للزم أن يموت مائة أخرى .

وقيل : أراد لا يموت مائة أخرى في القبر كغيره إذ يحيا ليسأل ثم يموت .

وقيل : لا يجمع الله موت نفسك وموت شريعتك ، والأول أصوب .

فصل

(هَسَلُ الْيَمِيْتِ ، وَتَكْفِيْتُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ فَرْضٌ كِفَايَةٌ) .

أي : أن هذه الأمور الأربعة المتعلقة بالميت فرض كفاية ، إذا قام بها من يكفي سقط الإثم عن الباقي .

ودليل غسله :

أ- قوله ﷺ في الذي وقصته الناقة (اغسلوه بماء وسدر) متفق عليه .

وهذا أمر والأمر للوجوب، لكنه وجوب كفائي، لأن المقصود أن يحصل تغسيله، لا أن يراد من كل واحد من المخاطبين ذلك .

ب- وقال ﷺ في ابنته زينب لما ماتت (اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً أو سبعاً، أو أكثر من ذلك) متفق عليه .

ودليل تكفيته :

قوله ﷺ (وكفونوه في ثوبيه) متفق عليه .

ودليل الصلاة عليه :

أ- فعله ﷺ فقد كان ﷺ يصلي على الأموات باستمرار .

ب- ولحديث زيد بن خالد (أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ توفي يوم خيبر، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: صلوا على صاحبكم .

فتغيرت وجوه الناس لذلك، فقال: إن صاحبكم غل في سبيل الله، ففتشنا متاعه فوجدنا خرزاً من خرز اليهود لا يساوي درهمين

رواه أبو داود

ج- وقال ﷺ (قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش، فهلّم فصلوا عليه) متفق عليه .

د- وصلى على المرأة التي رجمت .

ودليل دفنه :

أ- قوله تعالى (ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ) فأكرم الله الميت بدفنه ، فلم يلق للسباع والطيور .

ب- ولأن في تركه هتكاً لحرمته ، وأذى للناس به .

ج- وقال تعالى (أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا . أَحْيَاءٍ وَأَمْواتًا) ومعنى (كفاتاً) أي : ستراً لهم في محياهم ومماتهم، يستترون بها في الحياة

في الدور والقصور، وفي الموت في القبور في بطن الأرض .

فائدة :

يقسم العلماء الواجب (ويسمى الفرض أيضاً عند جمهور العلماء) إلى قسمين : واجب عيني ، وواجب كفائي .

فالواجب العيني : ما طلب الشارع فعله من كل فرد من أفراد المكلفين طلباً جازماً . كالصلاة والزكاة والصوم والحج وبر الوالدين

وصلة الأرحام.... إلخ .

والواجب الكفائي : هو الذي طلبه الشارع من مجموع المكلفين ، ولم يطلبه من كل واحد منهم، فإن قام العدد الذي يكفي

سقط عن الباقي ، وإلا أمثوا جميعاً .

(وَأَوْلَى النَّاسِ بِغُسْلِهِ وَصِيهِ) .

أي : أولى الناس بتغسيل الميت وصيه .

قال ابن قدامة : وأولى الناس بغسله من أوصي إليه بذلك :

أ- لأن أبا بكر الصديق أوصى أن تغسله امرأته أسماء بنت عميس فقدمت بذلك .

ب- وأوصى أنس أن يغسله محمد بن سيرين ففعل .

ج- ولأنه حق للميت فقدم وصيه فيه على غيره كتفريق ثلثه، . يعني : لو أوصى بأن فلاناً هو الذي يفرق ثلث ماله . (الكافي) .
د- قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : فيه أيضاً تعليل ثالث مهم وهو : أن الميت قد يكون فيه أشياء لا يجب أن يطلع عليها كل أحد ولا يجب أن يطلع عليها إلا شخص يأتمنه فيوصي أن يغسله فلان .

ه- ولأن الميت يجب أن يغسله من كان أعبد لله وأطوع لله فيختار شخصاً معيناً . (شرح الكافي)

(ثُمَّ أَبُوهُ، ثُمَّ جَدُّهُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ الْكَلْبُ) .

أي : لو أن الشخص الميت لم يوص ، فيقدم الأب ، (ثم جده) أي : من قبل الأب (ثم الأقرب فالأقرب من عصباته) أي :
بعد الأب والجد الأبناء ، وإن نزلوا ، ثم الإخوة وإن نزلوا ، ثم الأعمام وإن نزلوا .

قال الحجاوي رحمه الله : وأولى الناس بغسل الميت وصية إن كان عدلاً ثم أبوه وإن علا ، ثم ابنه وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب
من عصباته نسباً . (متن الإقناع)

فائدة : ١

هذا الترتيب يحتاج إليه عند المشاحة .

قال الشيخ ابن عثيمين : ومن المعلوم أن مثل هذا الترتيب إنما نحتاج إليه عند المشاحة (التنازع) ، فأما عند عدم المشاحة ، كما
هو الواقع في عصرنا اليوم ، فإنه يتولى غسله من يتولى غسل عامة الناس ، وهذا هو المعمول به الآن ، فتجد الميت يموت وهناك
أناس مستعدون لتغسيه ، فيذهب إليهم فيغسلونه . (الشرح المتع)

فائدة : ٢

شروط تولي الموصى إليه غسل المتوفى : أن يكون صالحاً لذلك ، قادراً عليه ، وإلا لم يشرع له القيام بذلك ، وعندها يتولى تغسيل
المتوفى: الأقرب فالأقرب، ممن يُحسن تغسيل الأموات.

قال الشيخ صالح الفوزان : وهذا الترتيب في الأولوية : إذا كانوا كلهم يحسنون التغسيل ، وطالبوا به ، وإلا فإنه يقدم العالم
بأحكام التغسيل على من لا علم له .

وقال الشيخ ابن عثيمين : لكن كل هذه الترتيبات مسبقة بأمر مهم وهو أعلم الناس بكيفية التغسيل هذا مقدم على كل هذه
الأولويات يعني بعد الوصي يقدم أعلم الناس بأحكام التغسيل ، كقول الرسول ﷺ : (يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ) ، فإذا قدر
أن في هؤلاء الذين رتبهم المؤلف من لا يحسن التغسيل ، فإنه لا يقدم ؛ لأن المحافظة على التغسيل أولى من التقديم ولا يستثنى
من هذا إلا شيء واحد وهو الوصي . انتهى من "الشرح الكافي"

(وَالْكَفْلُ مِنَ الْكَلْبِ وَبِئْسَ هَسْلُ صَاهِبِهِ) .

أي : فالزوج له أن يغسل زوجته إذا ماتت، والزوجة لها أن تغسل زوجها إذا مات.

المسألة الأولى : تغسيل الزوج لزوجته إذا ماتت .

يجوز .

وهذا قول جماهير العلماء . [نسبه إليهم الشوكاني] .

قال ابن قدامة : الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ لِلزَّوْجِ عُسْلَ امْرَأَتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَلْقَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ،
وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَتَادَةَ، وَحَمَّادٍ، وَمَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ .

أ- لحديث عائشة قالت (رجع رسول الله ﷺ ذات يوم من جنازة بالقيع وأنا أحد صداعاً في رأسي وأنا أقول: وأرأساه، قال: ما
ضرك لو مت قبلي فغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك) .

والحديث فيه محمد بن إسحاق ، وقد صرح بالتحديث عند أبي يعلى .

وأيضاً قد تابع محمد بن إسحاق صالح بن كيسان كما عند أحمد والنسائي ، فالحديث لا بأس به .

ب- ما رواه الدارقطني عن أسماء بنت عميس قالت (غسلت أنا وعلي فاطمة بنت رسول الله ﷺ) .

قال في المغني : إن علياً غسل فاطمة ، واشتهر ذلك فلم ينكر فكان إجماعاً .

قال الحافظ : رواه البيهقي من وجه آخر عن أسماء وإسناده حسن ، ثم قال : وقد احتج بهذا الحديث أحمد وابن المنذر ، وفي جزمهما بذلك دليل على صحته عندهما .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يجوز .

وهو مذهب أبي حنيفة ، والثوري .

أ- قالوا : لأن الموت فرقة تبيح أختها .

ب- أن الموت فرقة تبيح أختها وأربعاً سواها فحرم اللمس والنظر كالطلاق .

والراجع القول الأول .

وأجاب هؤلاء عن أدلة من أجاز ؟

حديث (لَوْ مُتَّ قَبْلِي فَعَسَلْتُكَ) :

أولاً : أنه محمول على الغسل تسبياً ، فمعنى قوله (غسلتك) أي : قمت بأسباب غسلك كما يقال بنى الأمير داراً .

ثانياً : أنه يحتمل أنه كان مخصوصاً بأنه لا ينقطع نكاحه بعد الموت .

وأجابوا عن أثر علي في تغسيلة فاطمة : بأنه خاص بعلي ، لأن فاطمة زوجته في الدنيا والآخرة فجاز له غسلها دون غيره .
وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه لو بقيت الزوجية لما تزوج بنت أختها أمامة بنت زينب بعد موتها .

المسألة الثانية : تغسيل الزوجة لزوجها إذا ماتت .

جائز في قول عامة أهل العلم .

وقد نقل ابن المنذر الإجماع ، أن الأمة أجمعت أن للمرأة غسل زوجها .

أ- لحديث عائشة (لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه) رواه أبو داود .

قال البيهقي : فتلهفت على ذلك ، ولا يتلهف إلا على ما يجوز .

ب- وأوصى أبو بكر أن تغسله امرأته أسماء بنت عميس .

فقد روى الإمام مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر (أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ حِينَ تُوُفِّيَ ثُمَّ خَرَجَتْ فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ إِنِّي صَائِمَةٌ وَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبُرْدِ فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلٍ فَقَالُوا لَا) .

قال صاحب المنتقى على شرح الموطأ في هذا الحديث : يدل على جواز غسل المرأة زوجها بعد وفاته ، لأن هذا كان بحضرة جماعة من الصحابة ... لا سيما أن أبا بكر أوصى بذلك ولم يعلم له مخالف من الصحابة فثبت أنه إجماع .

فائدة :

إذا توفيت الزوجة في أثناء عدة الطلاق ، فإن كان الطلاق رجعياً جاز للزوج أن يغسلها ، وكذا لو مات الزوج بعد أن طلقها طلاقاً رجعياً فلها أن تغسله ؛ لأن المطلقة طلاقاً رجعياً في حكم الزوجات ، فلها ما للزوجات وعليها ما على الزوجات .

قال ابن قدامة : فإن طلق امرأته ، ثم مات أحدهما في العدة ، وكان الطلاق رجعياً ، فحكمهما حكم الزوجين قبل الطلاق ؛ لأنها زوجة تعتد للوفاة ، وترثه ويرثها ، ويباح له وطؤها . (المغني) .

فإن كان الطلاق على عوض أو استكملت الطلقات الثلاث، لم يجز لأحدهما غسل الآخر؛ لانقطاع علائق الزوجية. قال ابن قدامة رحمه الله: "وإن كان بائناً لم يجز؛ لأن اللمس والنظر محرم حال الحياة، فبعد الموت أولى". (المغني)
قال ابن عبد البر رحمه الله: وأجمعوا على أن المطلقة المبتوتة لا تغسل زوجها إن مات في عدتها.

وقال النووي رحمه الله: واتفقوا على أنه لا يُغسل البائن.

﴿ وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ إِذَا غَسَلَا مِنْ لَمَسٍ سَبْعَ سِنِينَ ﴾ .

أي: يجوز للرجل أن يغسل بنتاً دون سبع سنين، ويجوز للمرأة أن تغسل صبياً دون سبع سنين.

قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن للمرأة أن تغسل الصبي الصغير مجرداً من غير مئزر وتمس عورته وتنظر إليها.

﴿ وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ أَوْ عَكْسَهُ يَمُمْتُ ﴾ .

ذكر هنا متى يميم الميت، وذلك عند تعذر ذلك، ويتعذر غسل الميت في صور:

إذا مات رجل بين نساء ليس بينهن زوجته.

وإذا ماتت امرأة بين رجال ليس فيهم زوجها.

إذا تعذر غسله لكونه محترقاً.

إذا عدم الماء.

قال ابن قدامة: والمجدور، والمخترق، والغريق، إذا أمكن غسله غسل... فإن خيف تقطعه بالماء لم يغسل، ويميم إن أمكن، كالحلي الذي يؤديه الماء، وإن تعذر غسل الميت لعدم الماء يميم، وإن تعذر غسل بعضه دون بعض، غسل ما أمكن غسله، ويميم للباقي، كالحلي سواء. (المغني)

﴿ طَائِفَةٌ ﴾ :

اختلف الفقهاء فيمن تعذر غسله وتيممه: هل يصلى عليه أم لا؟

جاء في (الموسوعة الفقهية) ذهب ابن حبيب من المالكية والحنابلة وبعض المتأخرين من الشافعية إلى أنه يُصَلَّى عَلَيْهِ مَعَ تَعَدُّرِ الْغُسْلِ وَالتَّيْمُمِ .

لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

أ- لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ، لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ) .

ب- وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذِهِ الصَّلَاةِ الدُّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ لِلْمَيِّتِ .

أَمَّا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَجُمْهُورِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَشْتَرِطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ تَقَدُّمَ غُسْلِ الْمَيِّتِ، وَبَعْضُهُمْ يَشْتَرِطُ حُضُورَهُ أَوْ أَكْثَرَهُ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ غُسْلُهُ وَتَيَّمَّمَهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ لِقَوَاتِ الشَّرْطِ . (الموسوعة)

والراجح - والله أعلم - القول الأول، وهو أنه يصلى عليه، حتى مع تعذر تغسيله وتيممه؛ فإن الصلاة على الميت من حق الميت على المسلمين، وهكذا غسله، أو تيممه عند تعذر الغسل؛ ومتى حصل العجز عن بعض الواجبات، لم تسقط المطالبة بما أمكن منها؛ لقول الله تعالى: (فَأَتُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) .

﴿ وَيَحْرَمُ أَنْ يَغْسَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا، أَوْ يَدْفِنَهُ، بَلْ يَدْفِنُهُ أَوْ يَكْفِنَهُ، بَلْ يَدْفِنُهُ أَوْ يَكْفِنَهُ، بَلْ يَدْفِنُهُ أَوْ يَكْفِنَهُ، بَلْ يَدْفِنُهُ أَوْ يَكْفِنَهُ ﴾ .

أي: يحرم على المسلم أن يغسل الميت الكافر أو يكفنه، أو يدفنه، بل يواريه إذا لم يوجد من يواريه.

أ- لأن غسل الميت عبادة ، والكافر ليس أهلاً لها .

ب-ولأن الغسل واجب كرامة للميت وتعظيماً له ، والكافر ليس من أهل استحقاق الكرامة والتعظيم .

ج-ولأنه لا يُصلى على الكافر ، ولا يدعى له ، فلم يصح غسله .

وذهب بعض العلماء : إلى جواز تغسيله .

وهذا مذهب الشافعي .

جاء في (الموسوعة الفقهية الكويتية) وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ جَوَازُ تَغْسِيلِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ لِلْكَافِرِينَ ، وَأَقَارِبُهُ الْكُفَّارُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَقَارِبِهِ الْمُسْلِمِينَ .

وَصَرَّحَ الْمَالِكِيُّ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ بِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُغَسَّلُ الْكَافِرَ مُطْلَقًا ، سَوَاءً أَكَانَ قَرِيبًا مِنْهُ أَمْ لَمْ يَكُنْ .

وَدَهَبَ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُسْلِمِ غُسْلُ زَوْجَتِهِ الْكَافِرَةِ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُغَسَّلُ الْكَافِرَ وَلَا يَتَوَلَّى دَفْنَهُ ، وَلَا أَنَّهُ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَلَا مَوَالَاةَ ، وَقَدْ انْقَطَعَتِ الزَّوْجِيَّةُ بِالْمَوْتِ .

(وَكَانَ يَصِحُّ تَغْسِيلُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ) .

أي : لا يصح للكافر أن يقوم بتغسيل الميت المسلم .

لأنها عبادة ، والكافر ليس من أهل العبادة .

قال ابن قدامة : وَلَا يَصِحُّ غُسْلُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ ، وَلَيْسَ الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِهَا .

وقال أيضاً : وإن كانت الزوجة ذمية ، فليس لها غسل زوجها ؛ لأن الكافر لا يغسل المسلم ؛ لأن النية واجبة في الغسل ، والكافر ليس من أهلها .

وجاء (في الموسوعة الفقهية) دَهَبَ الْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمَخْرَجِ - مُقَابِلِ الصَّحِيحِ الْمَنْصُوصِ - وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَغْسِيلُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ :

أ- لِأَنَّ التَّغْسِيلَ عِبَادَةٌ ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ، فَلَا يَصِحُّ تَغْسِيلُهُ لِلْمُسْلِمِ كَالْمَحْجُونِ .

ب- وَأَيْضًا فَإِنَّ النِّيَّةَ وَاجِبَةٌ فِي الْغُسْلِ وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا . (الموسوعة الفقهية)

وقال الشيخ ابن عثيمين : وبدل على أنها عبادة أمر النبي ﷺ بها حيث قال (اغسلوه بماء وسدر) ، فالغاسل الذي يغسل الميت ينبغي له أن يستشعر أن الرسول أمره بهذا حتى يكون قائماً بعبادة أي يمثل بها أمر رسول الله ﷺ وعلى هذا فلا يصح أن يغسل الكافر مسلماً . (شرح الكافي)

وقال الشيخ صالح الفوزان : وأما بالنسبة لتغسيل الكافر للمسلم فلا يجوز ؛ لأن تغسيل الميت عبادة والعبادة لا تصح من الكافر .

فائدة : ١

تشجيع جنازة الكافر .

لا يجوز للمسلم تشجيع جنازة الكافر ولو كان قريباً له ؛ لأن التشجيع حق للمسلم على المسلم ، وهو نوع من الاحترام والإكرام والموالاتة التي لا يجوز أن تكون للكافر .

وقد مات أبو طالب عم النبي ﷺ فأمر علياً أن يواريه التراب ، ولم يشيعه النبي ﷺ ، ولم يشهد دفنه ، مع ما لأبي طالب من المواقف المعروفة في الدفاع عن النبي ﷺ ، ومع كمال شفقة النبي ﷺ ورحمته وبرّه وإحسانه ، فما منعه من ذلك إلا موت أبي طالب على الكفر ، بل قال ﷺ : (لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْهَ عَنْهُ) فَتَزَلَّتْ : (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ

وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ (وَإِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ) . رواه البخاري ومسلم
 وروى أبو داود عن عليٍّ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ قَالَ: (اذْهَبْ فَوَارِ أَبَاكَ) .
 والإسلام مع دعوته إلى صلة الأقارب والإحسان إليهم إلا أنه قطع الولاء بين المؤمن والكافر ، فما كان من صور الولاء : مُنْع ،
 وما كان من البر والإحسان دون ولاء : جاز .

قال الشيخ ابن عثيمين : لا يجوز للمسلم أن يشيع جنازة غير المسلم لأن اتباع الجنائز من حقوق المسلم على المسلم ، وليس
 من حقوق الكافر على المسلم ، وكما أن الكافر لا يبدأ بالسلام ، ولا يفسح له الطريق ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (لا تبدووا اليهود
 والنصارى بالسلام وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقة) فإنه لا يجوز إكرامه باتباع جنازته ، أيأ كان هذا الكافر ، حتى
 ولو كان أقرب الناس إليك .

فائدة : ٢

قوله (بل يواريه) أي : أن الكافر إذا هلك بين ظهراني المسلمين ، وليس له من أهل دينه من يذفنه واره المسلمون .
 - عن أبي طلحة (نبي الله صلى الله عليه وسلم) أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش ، ففدوا في طوي من أطواء بدر خبيث
 مخبث (متفق عليه) .

قال النووي : قَالَ أَصْحَابُنَا : وَهَذَا السَّحْبُ إِلَى الْقَلْبِ لَيْسَ دَفْنًا لَهُمْ ، وَلَا صِيَانَةً وَحْرَمَةً ، بَلْ لِدَفْعِ رَائِحَتِهِمُ الْمُؤْذِيَةِ .
 ب- ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (لَمَّا أُخْبِرَ بِمَوْتِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ لِعَلِيٍِّّ اذْهَبْ فَوَارِهِ) رواه أبو داود .

ج- لَأَنَّهُ يُتَضَرَّرُ بِتَرْكِهِ ، وَيَتَغَيَّرُ بِفِقَائِهِ . (كشاف القناع) .

(وَإِلَّا أَهْلًا هِيَ هَسَلُهُ سِتْرٌ هِيَ وَجْرَدُهُ) .

أي : وإذا شرع في غسله جرده من ثيابه وستر عورته ، وهذا واجب .

أي : فيجرد الميت من كل شيء إلا من عورته (ما بين السرة والركبة) .

وقدم تقدم : وَأَنَّ بَجْرِيْدَهُ أَمْكُنُّ لِتَغْسِيلِهِ ، وَأَبْلُغُ فِي تَطْهِيرِهِ ، وَالْحَيْ يُتَجَرَّدُ إِذَا اغْتَسَلَ ، فَكَذَا الْمَيْتُ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا غُسِّلَ فِي ثَوْبِهِ
 تَنَجَّسَ الثَّوْبُ بِمَا يَخْرُجُ ، وَقَدْ لَا يَطْهَرُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، فَيَتَنَجَّسُ الْمَيْتُ بِهِ .

وتقدم قول الصحابة : هل نجرد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نجرد موتانا ؟

وتقدم أن ستر عورته واجب .

قال ابن قدامة : وأما ستر ما بين السرة والركبة فلا نعلم فيه خلافاً ، فإن ذلك عورة ، وستر العورة مأمور به .

فائدة :

لا يشترط لصحة غسل الميت أن يكون الغاسل على طهارة .

قال ابن قدامة : ولا نعلم بينهم اختلافاً في صحة تغسيلهما وتغميضهما له (الحائض والجنب) ولكن الأولى أن يكون المتولي لأمره ،
 في تغميضه وتغسيله ، طاهراً لأنه أكمل وأحسن .

وقال النووي : يجوز للجنب والحائض غسل الميت بلا كراهة ، وكرههما الحسن وابن سيرين ، وكره مالك الجنب . دليلنا : أنهما
 طاهران كغيرهما .

وسئل علماء (اللجنة الدائمة) هل يجوز للمرأة وهي حائض أن تقوم بتغسيل الميت وتكفينه ؟

فأجابوا : "يجوز للمرأة وهي حائض أن تغسل النساء وتكفنهن ، ولها أن تغسل من الرجال زوجها فقط ، ولا يعتبر الحيض مانعاً
 من تغسيل الجنازة" انتهى .

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: هل كل إنسان يغسل الميت عليه وضوء؟ فأجاب: لا، ليس بشرط، أي: لا يشترط أن يكون الغاسل على طهارة، لكن العلماء قالوا: إن الجنب لا ينبغي أن يكون حول الميت؛ لأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب.

(**وَسْتَرَهُ هُنَّ الْعَيُونَ**) .

أي: يسن أن يغسله في مكان لا يراه الناس، كحجرة أو خيمة ونحو ذلك. لأنه ربما كان فيه عيب يستره في حياته.

قال النووي: ويستحب نقله إلى موضع خال وستره عن العيون، وهذا لا خلاف فيه. (المجموع)

(**وَيُكْرَهُ لِغَيْرِهِ مَحِينٌ فِيهِ هَسَلُهُ حَضْرُوه**) .

أي: يكره لمن ليس له إعانة في الغسل أن يحضر الغسل.

قال ابن قدامة: وَإِنَّمَا كُرِهَ أَنْ يَحْضُرَهُ مَنْ لَا يُعِينُ فِي أَمْرِهِ:

لِأَنَّهُ يُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ، وَبُشْتَحَبُ لِلْحَاضِرِينَ غَضُّ أَبْصَارِهِمْ عَنْهُ، إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ بِالْمَيِّتِ عَيْبٌ يَكْتُمُهُ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُطَّلَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَرُبَّمَا حَدَثَ مِنْهُ أَمْرٌ يَكْرَهُ الْحَيُّ أَنْ يُطَّلَعَ مِنْهُ عَلَى مِثْلِهِ، وَرُبَّمَا ظَهَرَ فِيهِ شَيْءٌ هُوَ فِي الظَّاهِرِ مُنْكَرٌ فَيُحَدِّثُ بِهِ، فَيَكُونُ فَضِيحَةً لَهُ، وَرُبَّمَا بَدَتْ عَوْرَتُهُ فَشَاهَدَهَا، وَلِهَذَا أُحْبِبْنَا أَنْ يَكُونَ الْغَاسِلُ ثِقَةً آمِينًا صَالِحًا؛ لِيَسْتَتِرَ مَا يُطَّلَعُ عَلَيْهِ، وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ (لِيَعْمَلَنَّ مَوْتَاكُمْ الْمَأْمُونُونَ). زَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (المغني)

فائدة: ١

قال ابن قدامة: وَيَنْبَغِي لِلْغَاسِلِ، وَلِمَنْ حَضَرَ، إِذَا رَأَى مِنَ الْمَيِّتِ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَمِمَّا يُحِبُّ الْمَيِّتُ سِتْرَهُ، أَنْ يَسْتُرَهُ، وَلَا يُحَدِّثُ بِهِ؛ لِمَا رَوَيْنَاهُ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ).

وإن رأى حسناً مثل أمارات الخير، من وضاعة الوجه، والتبسم، ونحو ذلك، استحب إظهاره، ليكثر الترحم عليه، ويحصل الحث على مثل طريقته، والتشبهه بحملي سيرته. (المغني)

فائدة: ٢

بعض العلماء رحمهم الله استثنوا ولي الميت فله أن يحضر ولو لم يكن لحاجة؛ لوجود الشفقة على الميت.

قال النووي: قال أصحابنا: ويستحب أن لا يحضره إلا الغاسل، ومن لا بد له من معونته عند الغسل، قال أصحابنا: وللولي أن يدخل، وإن لم يغسل ولم يعن. (المجموع)

قال القاضي، وابن عقيل من الخنابلة: وما هو ببعيد. (الإنصاف)

(**ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى قُرْبِ جِلْدِهِ، وَيَعَصِرُ بَطْنَهُ بِرُفْقٍ، وَيُكْثِرُ صَبَّ الْمَاءِ هَيْئَتَهُ**) .

أي: بعد أن يجرده ويستتر عورته، يرفع رأسه إلى قرب الجلوس.

ويعصر بطنه برفق:

ليخرج ما في جوفه من فضلة لئلا يخرج بعد الغسل، أو بعد التكفين فيفسده.

ويصب عليه الماء وقت العصر صباً كثيراً: ليذهب بما يخرج فلا تظهر رائحته.

(**ثُمَّ يَلْفُ يَدَهُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً هَيْئَتِهِ**) .

أي: ثم بعد ذلك يلف الغاسل على يده خرقه (وفي الوقت الحاضر قفازات) وينجي الميت، فيغسل فرجه مما خرج منه، ومما

كان قد خرج قبل وفاته .

قال ابن قدامة : وَيَلْفُ الْغَاسِلُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً خَشِينَةً ، فَيُنَجِّهِ بِهَا ؛ لِأَنَّ يَمَسَّ عَوْرَتَهُ ، لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى الْعَوْرَةِ حَرَامٌ ، فَالْمَسُّ أَوْلَى ، وَزَيْلُ مَا عَلَى بَدَنِهِ مِنْ بَحَاسَةٍ ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يَبْدَأُ بِذَلِكَ فِي اغْتِسَالِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ .

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمَسَّ سَائِرَهُ إِلَّا بِخِرْقَةٍ) .

هذا الأفضل ، لأنه أنقى للميت ، وهذه الخرقه غير الخرقه الأولى .

قال ابن قدامة : ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقه ، وينبغي أن يتخذ الغاسل خرقتين خشنتين، ينجيه بإحدهما ثم يلقيها، ويلف الأخرى على يده فيمسح بها سائر البدن، لما روي أن علياً غسل النبي ﷺ وبیده خرقه يمسح بها ما تحت القميص.

(الكافي)

(ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِ مَا تَحْتَ الْقَمِيصِ) .

أي : ثم بعد ذلك يستحب للغاسل أن يوضئ الميت .

لحديث أم عطية قالت (لَمَّا غَسَلْنَا بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَنَا وَنَحْنُ نَعْسِلُهَا ابْدَأَنَّ بِمِيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ). متفق عليه

قال النووي : وفيه استحباب وضوء الميت وهو مذهبنا ومذهب مالك والجمهور، وقال أبو حنيفة: لا يستحب.

ويكون الوضوء عندنا في أول الغسل كما في وضوء الجنب . (شرح مسلم) .

فائدة : ١

إلا أنه يستثنى من الوضوء المضمضة والاستنشاق ، فيكتفى بالمسح بخرقه مبلولة بالماء .

قال ابن قدامة : وَلَا يُدْخَلُ الْمَاءُ فَاهُ ، وَلَا مَنْخَرُهُ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

لأن إدخال الماء فاه وأنفه لا يؤمن معه وضوءه إلى جوفه ، فيفضي إلى المثله به ، ولا يؤمن خروجه في أكفانه .

وقال الشيخ ابن عثيمين : لأن الحي إذا أدخل الماء تفضض به وجهه وخرج، والميت لو صبنا الماء في فمه لانحدر لبطنه وربما

يحرك ساكناً، وكذلك نقول في مسألة الاستنشاق: الميت لا يستنشق الماء، ولا يستطيع أن يستنثره، وحينئذ نقول: لا تدخل الماء

في فمه ولا أنفه .

فائدة : ٢

وهذا الوضوء ليس على سبيل الوجوب بدليل أمر النبي ﷺ أن يغسل الرجل الذي وقصته ناقته بعرفة فمات، فقال (اغسلوه بماءٍ

وسدر) ولم يقل: وضوءه، فدل على أن الوضوء ليس على سبيل الوجوب، بل على سبيل الاستحباب.

(ثُمَّ يَغْسِلُ بِرِجْلَيْهِ الْكُسْبُورَ وَأَسْفَلَ رَأْسِهِ وَكَهَيْتَهُ نَهْطًا) .

أي : أنه لا بد أن يعد الغاسل سدرًا يدقه ويضعه في إناء فيه ماء، ثم يضره بيديه حتى يكون له رغوة، وهذه الرغوة يغسل بها

رأسه وحيته، وأما الثفل الباقي فإنه يغسل به سائر الجسد.

وإنما خصَّ الرأس واللحية بالرغوة؛ لأننا لو غسلناهما بالثفل لبقى الثفل متفرقاً في الشعور وصعب إخراجها منها، أما الرغوة فليس

فيها ثفل.

والدليل على استحباب السدر :

حديث أم عطية الأنصارية قالت (دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُؤَفِّتُ ابْنَتُهُ ، فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ أَكْثَرَ

مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا - أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ - فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي) متفق عليه .

قال النووي : وهو متفق على استحبابه .

(ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ) .

أي : ثم بعد ذلك يغسل الشق الأيمن ثم الأيسر .

لحديث أم عطية السابق (ابْدَأْ بِبِيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا) .

(ثُمَّ كَلَّمَهُ ثَلَاثًا ، يَمُرُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ بِرِجْلَيْهِ عَلَى بَطْنِهِ) .

لحديث أم عطية السابق (: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا) .

(هَذَا لَمْ يَنْتَقِ بِثَلَاثِ زَيْدٍ حَتَّى يَنْتَقِيَ وَكَوَّ جَاوِزَ السَّبْعِ ، وَيَقْطَعُ عَلَى وَتَرٍ) .

لأن المقصود بذلك تطهيره .

لحديث أم عطية قَالَتْ . قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ سَبْعًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ) .

وهذا يرجع إلى رأي الغاسل .

قال النووي : المراد اغسلنها وتراً، وليكن ثلاثاً، فإن احتججت إلى زيادة، فخمساً، وحاصله أن الإيتار مطلوب، والثلاث مستحبة،

فإن حصل الإنقاء بما لم يشرع ما فوقها، وإلا زيد وتراً، حتى يحصل الإنقاء، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن انتهى .

فائدة : ٢

قال ابن الملقن : قوله (إن رأيت) أي : إن رأيت الزيادة في العدد، وعند الاحتياج، وليس معناه التخيير والتفويض إلى شهوتهم .

(وَيَجْعَلُ فِي الْأَخْيَرَةِ كَافُورًا) .

لحديث أم عطية (فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخْيَرَةِ

كَافُورًا - أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ - فَإِذَا فَرَعْتُمْ فَأَذِنِّي ...) .

وباستحبابه قال جماهير العلماء .

فائدة : ١

الحكمة من الكافور :

أ- أنه بارد .

ب- ويطرد الهوام .

قال النووي : ... وَلِأَنَّهُ يُطَيِّبُ الْمَيِّتَ ، وَيُصَلِّبُ بَدَنَهُ وَيُبْرِدُهُ ، وَيَمْنَعُ إِسْرَاعَ فَسَادِهِ ، أَوْ يَتَضَمَّنُ إِكْرَامَهُ . (شرح مسلم)

وقال الحافظ رحمه الله : قيل : الحكمة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم أن فيه

تجفيفاً وتبريداً وقوة نفوذ ، وخاصة في تصليب بدن الميت وطرده الهوام عنه ، وردع ما يتحلل من الفضلات ، ومنع إسراع الفساد

إليه وهو أقوى الأرواح الطيبة في ذلك وهذا هو السر في جعله في الأخيرة إذ لو كان في الأولى مثلاً لأذهب الماء .

فائدة : ٢

روى البيهقي عن ابن مسعود ﷺ قال : الكافور يوضع على مواضع السجود .

وهي : الجبهة والأنف واليدين والركبتان والقدمان ، لأنه كان يسجد بهذه الأعضاء فخصت بزيادة الكرامة .

قال ابن قدامة : ويجعل الحنوط (الطيب الذي يصنع للميت) على المغابن (المفاصل) كباطن الركبتين وتحت الإبطين لأنها تجتمع

فيها الأوساخ ، ويجعل على أعضاء سجوده لأنها أشرف ، وإن طيبه كله فلا بأس " انتهى .

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل ورد تطيب جميع بدن الميت ؟

فأجاب : نعم ، ورد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم .

فائدة : ٣

إذا ماتت المعتدة من وفاة هل تطيب ؟

قال النووي : الصحيح أنه لا يجرم تطيبها ، لأنه حرم عليها الطيب في العدة حتى لا يدعو إلى نكاحها ، وقد زال هذا المعنى بالموت . (المجموع)

فائدة : ٤

إذا غُسل الميت ، ثم بعد الفراغ من غسله خرج منه شيء من بول أو غائط أو دم.. فلا يلزم إعادة غسله ، بل الواجب إزالة تلك النجاسة فقط .

قال النووي : إذا خرج من أحد فرجي الميت بعد غسله وقبل تكفينه نجاسة وجب غسلها بلا خلاف، وفي إعادة طهارته ثلاثة أوجه مشهورة ، أصحها : لا يجب شيء ؛ لأنه خرج عن التكليف بنقض الطهارة ، وقياساً على ما لو أصابته نجاسة من غيره ، فإنه يكفي غسلها بلا خلاف . (المجموع)

وقال ابن قدامة : وهو قول الثوري ، ومالك ، وأبي حنيفة ؛ لأن خروج النجاسة من الحي بعد غسله لا يبطله ، فكذلك الميت وفي (الموسوعة الفقهية) وإن خرج منه شيء وهو على مغتسله ، فيرى الحنفية والمالكية - ما عدا أشهب - وهو الأصح عند الشافعية ، واختاره أبو الخطاب من الحنابلة : أنه لا يعاد غسله ، وإنما يغسل ذلك الموضع ، وإليه ذهب الثوري أيضاً .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن هذا القول ، أي : عدم إعادة غسله ، والاكتفاء بغسل النجاسة قال : " وهو أقرب

للصواب . شرح الكافي

(وَيَقْصُ شَارِبِهِ ، وَيَعْتَمُ أَظْفَارَهُ ، وَكَذَا يَسْرِعُ شَعْرَهُ) .

أي : ويسن قص شارب الميت إذا كان طويلاً ، وكذا أظفاره إذا طالت .

قال ابن قدامة : وَجُمِلَتْهُ أَنَّ شَارِبَ الْمَيِّتِ إِنْ كَانَ طَوِيلًا أُسْتَحَبَّ قَصُّهُ .

وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَبَكَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقَ .

ثم قال رحمه الله : ... فَأَمَّا الْأَظْفَارُ إِذَا طَالَتْ فَفِيهَا رَوَاتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : لَا تُقْلَمُ .

وَالثَّانِيَةُ : يُقَصُّ إِذَا كَانَ فَاحِشًا .

نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ ، وَلَا مَضَرَّةَ فِيهِ ، فَيُسْرَعُ أَخْذُهُ كَالشَّارِبِ .

وَيُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ الرَّوَايَةُ الْأُولَى عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ فَاحِشَةً . (المغني) .

واختلف العلماء في العانة :

فقيل : لا تؤخذ .

قال ابن قدامة : وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ .

لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ فِي أَخْذِهَا إِلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ ، وَلَمَسِهَا ، وَهَتِكِ الْمَيِّتِ ، وَذَلِكَ مُحَرَّمٌ لَا يُفْعَلُ لِعَبْرٍ وَاجِبٍ ، وَلِأَنَّ الْعَوْرَةَ مَسْتَوْرَةٌ

يُسْتَعْنَى بِسِتْرِهَا عَنْ إِزَالَتِهَا .

وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ أَخْذَهَا مَسْنُونٌ .

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَبَكَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ جَزَّ عَانَةَ مَيِّتٍ .

وَلَا تُهْ شَعْرٌ إِرَالْتُهُ مِنْ السُّنَّةِ ، فَأَشْبَهَ الشَّارِبِ .

وَالأَوَّلُ أَوَّلِي .

وَيُفَارِقُ الشَّارِبُ العَانَةَ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ يُفَاحِشُ لِرُؤْيِيهِ ، وَلَا يُجْتَاخُ فِي أَخْذِهِ إِلَى كَشْفِ العَوْرَةِ وَلَا مَسِّهَا . (المغني) .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يقص ولا يؤخذ من الميت شيء .

لأنه لم يصح عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه شيء في هذا .

قال في الوجيز للزحيلي : ولا يقص ظفره ولا يخلق شعره عند الجمهور خلافاً للحنابلة القائلين بأنه يقص شارب غير الحرم ،

ويقلم أظفاره إن طالا ، ويؤخذ شعر إبطيه ، لأن ذلك تنظيف . (الوجيز في الفقه) .

قال ابن المنذر : الوقوف عن أخذ ذلك أحب إلي ، لأن المأمور بأخذ ذلك من نفسه الحي ، فإذا مات انقطع الأمر .

فائدة : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : لا يختن أحد بعد الموت .

(ثُمَّ يَنْشُثُ بِشَوْبٍ) .

أي : إذا فرغ الغاسل من غسل الميت نشثه بثوب لثلا بيل ثيابه .

(وَيُضْفِرُ شَعْرَ الكِرَاءَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَيَسْدُلُ وِرَاءَهَا) .

أي : ويجعل شعر المرأة ضفائر ثلاثاً ، ويسدل من ورائها .

لحديث أم عطية السابق (... فَإِذَا فَرَعْتُ فَاذْنِي فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ فَأَلَمِي إِلَيْنَا حِقْوَهُ فَضَمَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَالْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا) .

(وَإِنْ خُرِجَ مِنْهُ شَيْءٌ بِعَدِّ سَبْعِ حَشِيٍّ بِقَطْنٍ)

أي : إن خرج من الميت شيء من بول ، أو غائط ، أو دم ، حشي بقطن ، أي : سدّ بالقطن من أجل أن يتوقف .

(وَإِنْ خُرِجَ بِعَدِّ تَكْفِينِهِ لَمْ يِعَدِّ الْغَسْلُ)

أي : وإن خرج شيء بعد التكفين لم يعد الغسل ، لأن في ذلك مشقة .

(وَحَرَمٌ مِمَّتْ كَهَيِّ ، يُغْسَلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَيُجَنَّبُ الطَّلِيبُ ، وَلا يَلْبَسُ دَكْرًا مَخِيطًا ، وَلا يَغْطَى

رَأْسَهُ ، وَلا وَجْهَ أُنْثَى) .

أي : في أحكامه .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (بَيْنَمَا رَجُلٌ وَأَقِفٌ بِعَرَفَةَ ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ ، فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ : فَأَوْقَصَتْهُ - فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ . وَلَا تُحْطِطُوهُ ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّياً) .

وَفِي رِوَايَةٍ (وَلَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ) .

الْوَقْصُ : كَسْرُ العُنُقِ .

فاحرم إذا مات لا يغطي رأسه بل يبقى مكشوفاً .

لقوله (ولا تحمروا رأسه) .

ولا يقرب طيباً .

لقوله (ولا تحططوه) .

ولا يلبس الدكر مخيطاً .

أي : لا يلبس سراويل ، أو عمامة أو غيرها مما يحرم على الحي .

فائدة :

اختلف العلماء في حكم تغطية المحرم وجهه على قولين.

القول الأول: مباح للمحرم أن يغطي وجهه.

روى ذلك عن عثمان وزيد بن ثابت وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص.

وبه قال الشافعي وأحمد وابن حزم. الأدلة:

أ- لقوله ﷺ (ولا تخمروا رأسه).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ نهى عن تغطية رأس المحرم فقط، فدل على جواز ستر الوجه لأنه لو كان حراماً لنهى عنه .

ولما روي عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن الزبير يخمرون وجوههم وهم محرمون .

القول الثاني: لا يجوز للمحرم أن يغطي وجهه.

وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك.

أ- لرواية مسلم (ولا تخمروا رأسه ولا وجهه) .

ب- وروي عن ابن عمر أنه كان يقول (ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم) رواه البيهقي.

أجاب أصحاب القول الأول عن دليل القول الثاني قالوا: أن رواية (ولا وجهه) شاذة ضعيفة.

قال البيهقي: ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواته.

وقال الحافظ: وتردد ابن المنذر في صحته.

والأحوط أن لا يغطي المحرم وجهه.

(وَكَانَ يُغَسِّلُ شَهِيدَ مَعْرَكَةِ كَفَّارٍ) .

أي : أن شهيد المعركة الذي مات بين قتال الكفار لا يغسل إذا مات .

لحديث جابر . قَالَ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمَ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟ ،

فَيَقْدِمُهُ فِي الْكَلْحِ، وَمَنْ يُغَسَّلُوا، وَمَنْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

قال ابن قدامة : إذا مات الشهيد في المعركة لم يغسل ، وهو قول أكثر أهل العلم .

وقال الخطابي : ... وفيه من الفقه أن الشهيد لا يغسل وهو قول عامة أهل العلم .

ونقل الصنعاني أيضاً عن الجمهور قولهم أن الشهيد لا يغسل .

قال البغوي : اتفق العلماء على أن الشهيد المقتول في معركة الكفار لا يغسل . (شرح السنة) .

وقال ابن هبيرة : واتفقوا على أن الشهيد المقتول في المعركة لا يغسل .

فائدة : ١

هل إذا مات الشهيد جنباً يغسل ؟

إن كان الشهيد جنباً فقد اختلف العلماء في تغسيله ، والراجح أنه لا يُغسل إذ لا فرق بين الجنب وغيره ، فإن الرسول ﷺ لم

يغسل الذين قتلوا في أحد ، ولأن الشهادة تكفر كل شيء .

أما ما يُذكر من أن عبد الله بن حنظلة " غسلته الملائكة " فهذا إن صح فليس فيه دليل على أنه يُغسله البشر ؛ لأن تغسيل

الملائكة له ليس شيئاً محسوساً لنا ، وأحكام البشر لا تقاس على أحكام الملائكة ، وما حصل لحنظلة ﷺ هو من باب الكرامة

وليس من باب التكليف .

قال ابن حجر في معرض الاستدلال بحديث جابر: ... واستدل بعمومه على أن الشهيد لا يغسل حتى ولا الجنب ولا الحائض.

فائدة : ٢

الحكمة من عدم تغسيل الشهيد :

جاء عند أحمد في حديث جابر (... لا تغسلوهم فإن كلَّ جرحٍ أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة ولم يصلِّ عليهم) .

فائدة : ٣

قوله (معركة) مفهومه أن شهيد غير المعركة يغسل كالمبطون والمطعون ... الخ .

فسائر من يطلق عليهم اسم الشهيد كالمبطون والنفساء وغيرهم يغسلون إجماعاً ويصلى عليهم .

عن أبي هريرة . قال : قال ﷺ (الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْعَرِيقُ وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) .

قال النووي : قَالَ الْعُلَمَاءُ : الْمُرَادُ بِشَهَادَةِ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ غَيْرَ الْمَقْتُولِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَّهُمْ يَكُونُ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ .

وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَيُغْسَلُونَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّهِيدَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ :

أَحَدُهَا : الْمَقْتُولُ فِي حَرْبٍ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْقِتَالِ فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الشُّهَدَاءِ فِي ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَفِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ .

وَالثَّانِي : شَهِيدٌ فِي الثَّوَابِ دُونَ أَحْكَامِ الدُّنْيَا .

وَهُوَ الْمَبْطُونُ ، وَالْمَطْعُونُ ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِتَسْمِيَّتِهِ شَهِيدًا ، فَهَذَا يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ثَوَابِ الْأَوَّلِ .

وَالثَّلَاثُ : مَنْ غَلَّ فِي الْعَنِيَمَةِ وَشَبَّهَهُ مَنْ وَرَدَتْ الْأَنْبَارُ بِنَفْيِ تَسْمِيَّتِهِ شَهِيدًا إِذَا قُتِلَ فِي حَرْبِ الْكُفَّارِ .

فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الشُّهَدَاءِ فِي الدُّنْيَا فَلَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ لَهُ ثَوَابُهُمُ الْكَامِلُ فِي الْآخِرَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقال النووي في المجموع : والدليل للقسم الثاني أن عمر وعثمان وعلياً ﷺ غسلوا وصلى عليهم بالاتفاق واتفقوا على أنهم شهداء والله أعلم .

فائدة : ٤

قوله (كفار) مفهومه : أنها لو كانت معركة في قتال بين المسلمين كأهل البغي فإنه يغسل كغيره ، لأنه مسلم قتل في غير حرب الكفار ، فهو كمن قتله اللصوص .

فائدة : ٥

ذهب بعض العلماء : إلى أن المقتول ظلماً لا يغسل أيضاً .

لأن المقتول ظلماً شهيد .

قال ﷺ (من قتل دون دمه فهو شهيد) .

وذهب الجمهور إلى أن المقتول ظلماً يغسل كغيره من الموتى .

وهذا القول هو الصحيح .

فإن عمر ﷺ قد قتل ظلماً وعثمان وعلي وغيرهم ، وكانوا يغسلون ويكفنون ، ويصلى عليهم ، وإن كانوا شهداء ، ومع ذلك لم يثبت هذا الحكم فيهم ، وإنما ثبت في شهيد المعركة .

بل لو قتل المسلم في أيدي الكفار لكن ذلك عن طريق الاغتيال ، ونحوه مما لا يكون فيه قتال ظاهر ، فإنه ليس له هذا الحكم .
فعمر قتله أبو لؤلؤة الجوسي ، وهو شهيد كما قال ﷺ لأحد : (اثبت فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان) .
فالصديق أبو بكر والشهيدان عمر وعثمان .

ومع ذلك فإنه - أي عمر - قد كفن كما ورد ذلك في البيهقي وغيره وهو مشهور عنه ، وكذلك علي كما في البيهقي وغيره ، ولم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم .

فعلى ذلك القتل الذي يقع قتله في غير الصف يبقى على الحكم الأصلي من التغسيل والتكفين .

جاء في (الموسوعة الفقهية) **دَهَبُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ لِلظُّلْمِ أَثْرًا فِي الْحُكْمِ عَلَى الْمُقْتُولِ بِأَنَّهُ شَهِيدٌ ، وَيُقَصَّدُ بِهِ غَيْرُ شَهِيدٍ الْمَعْرَكَةِ مَعَ الْكُفَّارِ ، وَمِنْ صُورِ الْقَتْلِ ظُلْمًا : قَتِيلَ اللَّصُوصِ وَالْبُعَاةِ وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ ، أَوْ مَنْ قُتِلَ مُدَافِعًا عَنِ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ دَمِهِ أَوْ دِينِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَهْلَ الدِّمَةِ ، أَوْ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَةٍ ، أَوْ مَاتَ فِي السِّجْنِ وَقَدْ حُبِسَ ظُلْمًا .**

وَاحْتَلَفُوا فِي اعْتِبَارِهِ شَهِيدَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، أَوْ شَهِيدَ الْآخِرَةِ فَقَطُّ ؟

فَدَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ : إِلَى أَنَّ مَنْ قُتِلَ ظُلْمًا يُعْتَبَرُ شَهِيدَ الْآخِرَةِ فَقَطُّ ، لَهُ حُكْمُ شَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ مَعَ الْكُفَّارِ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الثَّوَابِ ، وَلَيْسَ لَهُ حُكْمُهُ فِي الدُّنْيَا ، فَيُعَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ .

وَدَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي الْمَذْهَبِ : إِلَى أَنَّ مَنْ قُتِلَ ظُلْمًا فَهُوَ شَهِيدٌ يُلْحَقُ بِشَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ فِي أَنَّهُ لَا يُعَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ .

لِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ (مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ) .

وَلَا تَهُمُّ مَقْتُولُونَ بِغَيْرِ حَقٍّ فَأَشْبَهُوا مَنْ قَتَلَهُمُ الْكُفَّارُ .

(وَيَدْفَنُ فِي ثِيَابِهِ بَعْدَ نَزْعِ السَّلَاحِ وَالْجُلُودِ هُنَا) .

أي: يدفن الشهيد في ثيابه التي قتل فيها؛ لأنه يبعث يوم القيامة على ما مات عليه من القتل .

قال ابن قدامة : أَمَا دَفَنُهُ بِثِيَابِهِ ، فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

أ- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ) . رواه أبو داود

ب- وروى أحمد أن رسول الله ﷺ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ (رَمَلُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ) .

ج- وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ (رُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فِي صَدْرِهِ - أَوْ فِي حَلْقِهِ - فَمَاتَ فَأُدْرَجَ فِي ثِيَابِهِ كَمَا هُوَ ، قَالَ : وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) رواه أبو داود . قال الحافظ : إسناده صحيح على شرط مسلم .

فائدة : ١

اختلف الفقهاء في أمر النبي ﷺ بدفن الشهداء في ثيابهم ، هل هو على سبيل الاستحباب والأولية ، أم على سبيل الوجوب ؟ على قولين:

القول الأول : أنه على سبيل الاستحباب .

قال به الشافعية وبعض الحنابلة.

قال النووي : ثم وليه بالخيار إن شاء كفنه بما عليه ، وإن شاء نزع وكفنه بغيره ، وتركه أفضل .

وقال ابن قدامة : وليس هذا بحتم ، لكنه الأولى ، ولولي أن ينزع عنه ثيابه ويكفنه بغيرها .

واستدلوا على عدم الوجوب :

بما رواه أحمد عن الزبير أن أمه صفية (وهي أخت حمزة) (أتت يوم أحد بثوبين وقالت : هَذَا ثَوْبَانِ جِئْتُ بِهِمَا لِأَخِي حَمْرَةَ

فَقَدْ بَلَغَنِي مَقْتَلُهُ فَكَفَّنُوهُ فِيهِمَا ، قَالَ : فَجِئْنَا بِالثَّوْبَيْنِ لِنُكْفِنَ فِيهِمَا حَمْرَةَ فَإِذَا إِلَى جَنْبِهِ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَتِيلٌ قَدْ فُعِلَ بِهِ كَمَا فُعِلَ بِحَمْرَةَ ، قَالَ : فَوَجَدْنَا غَضَاضَةً وَحَيَاءً أَنْ نُكْفِنَ حَمْرَةَ فِي ثَوْبَيْنِ وَالْأَنْصَارِيَّ لَا كَفْنَ لَهُ ، فَقُلْنَا : لِحَمْرَةَ ثَوْبٌ وَلِلْأَنْصَارِيِّ ثَوْبٌ ، فَقَدَرْنَا هُنَا فَكَانَ أَحَدُهُمَا أَكْبَرَ مِنَ الْآخَرِ فَأَقْرَعْنَا بَيْنَهُمَا فَكَفَّنَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الثَّوْبِ الَّذِي صَارَ لَهُ) .

القول الثاني : أن الأمر على سبيل الوجوب .

وهو مذهب المالكية والحنابلة .

واختاره ابن القيم والشوكاني .

قال المرادوي في (الإنصاف) : والصحيح في المذهب أنه يجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها .

وقال الإمام مالك : " إن أراد وليه أن يزيد على ما عليه وقد حصل له ما يجزئ في الكفن لم يكن له ذلك ، ولا يزداد عليه شيء " .

وقال الشوكاني : والظاهر أن الأمر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب .

أجابوا عن حديث حمزة:

بأنه كفن في كفن آخر لأن الكفار كانوا مثلوا به ، وبقروا بطنه ، واستخرجوا كبده ، وأخذوا ثيابه ، فلذلك كفن في كفن آخر .

قاله ابن القيم في (زاد المعاد) .

فائدة : ٢

قال النووي : وأجمع العلماء على أن الحديد والجلود ينزع عنه . (المجموع) .

فائدة : ٣

وأما الفرو والخف والقلنسوة والمنطقة (الحزام الذي يلبس على الوسط) فقد اختلف العلماء في نزعها على قولين:

وجماهير العلماء : أنه يزال عنه .

وهو مذهب الأحناف والشافعية والحنابلة .

أ- لحديث ابن عباس السابق قَالَ : (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِي أُحْدِ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ) وهو ضعيف كما تقدم .

ب- وروي عن علي عليه السلام أنه قال : ينزع من الشهيد الفرو والخف والقلنسوة .

قال الكاساني في (بدائع الصنائع) : وهذا لأن ما يترك يترك ليكون كفنًا ، والكفن ما يلبس للستر ، وهذه الأشياء تلبس إما

للتحمل والزينة ، أو لدفع البرد ، أو لدفع معرة السلاح ، ولا حاجة للميت إلى شيء من ذلك ، فلم يكن شيء من ذلك كفنًا ،

وبه تبين أن المراد من قوله ﷺ (زملوهم بثيابهم) الثياب التي يكفن بها وتلبس للستر .

(وَإِنْ سُلِبَتْهَا كَفَّنْ بِحَيْرِهِ) .

أي : وإن سلب الثياب وصار عريانًا ، فإنه يكفن بغيرها وجوبًا .

لأنه لا بد من التكفين ، لقوله ﷺ (وكفنوه في ثوبه) .

(وَلَا يُصَلَّى هَالِكِهِ) .

أي : لا يصلى على الشهيد الذي مات في معركة مع الكفار .

لحديث جابر . قَالَ (كَانَ أَلَنِّي ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّهُمَ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟ ،

فَيَقْدِمُهُ فِي اللَّحْدِ ، وَمَنْ يُعَسَّلُوا ، وَمَنْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد .

قال ابن قدامة : فَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ .

قال الشيخ عبد العزيز ابن باز : الشهداء الذين يموتون في المعركة لا تشرع الصلاة عليهم مطلقاً ولا يُغسلون ؛ لأن النبي ﷺ لم يُصلِّ على شهداء أحد ولم يُغسلهم . رواه البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

أ- لحديث جابر السابق (... وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ) .

ب- وعن أنس (أن شهداء أحد لم يُغسلوا ودُفِنوا بدمائهم ولم يُصلِّ عليهم) رواه أبو داود .

ج- عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ انه قال في قتلى أحد (لا تغسلوهم فإن كلَّ جرحٍ أو كلَّ دم يفوح مسكاً يوم القيامة ولم يصل عليهم) رواه أحمد .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصلى عليه .

وهذا مذهب الحنفية .

لحديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ « إِيَّيْ فَرَطُ لَكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ ...) متفق عليه .

وفي رواية (صلى ﷺ على قتلى أُحُدٍ بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ كَالْمُودِعِ لِلأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ ثُمَّ طَلَعَ الْمِنْبَرَ فَقَالَ إِيَّيْ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فَرَطٌ وَأَنَا عَلَيْكُمْ شَهِيدٌ ..) .

ب- وجاء (أنه صلى ﷺ على حمزة وكبر عليه تسعاً) رجاله ثقات وصححه الألباني .

والراجح أنه لا يصلى على الشهيد .

والإجابة عن حديث عقبة :

أولاً : أن المقصود بصلاته ﷺ على شهداء أحد ، أي : أنه دعا لهم .

ثانياً : أن هذا خاص بشهداء أحد ، بدليل أنه لم ينقل أنه صلى على غيرهم من الشهداء .

ثالثاً : أن هذا خاص به عليه الصلاة والسلام .

قال ابن حجر رحمه الله : فَإِنَّ صَلَاتَهُ عَلَيْهِمْ تَحْتَمِلُ أُمُورًا أُخْرَى : مِنْهَا أَنْ تَكُونَ مِنْ خِصَائِصِهِ ، وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ هِيَ وَاقِعَةٌ عَيْنٌ لَا عُمُومَ فِيهَا ، فَكَيْفَ يَنْتَهِضُ الإِخْتِجَاجُ بِهَا لِذَعْوَةِ حُكْمٍ قَدْ تَقَرَّرَ ؟ . (الفتح) .

وقال الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي : وَأَمَّا هَذِهِ الصَّلَاةُ فَبِهَا جَوَابَانِ :

أحدهما : أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الدُّعَاءُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا صَلَاةَ الْجِنَازَةِ الْمَعْهُودَةِ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : أَيُّ دَعَا لَهُمْ بِدُعَاءِ صَلَاةِ الْمَيِّتِ .

والثاني : أَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِشُهَدَاءِ أُحُدٍ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ قَبْلَ دَفْنِهِمْ كَمَا هُوَ الْمَعْهُودُ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، وَإِنَّمَا صَلَّى عَلَيْهِمْ فِي الْقُبُورِ بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ وَالْحَنْفِيَّةُ يَمْتَنِعُونَ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مُطْلَقًا ، وَالْقَائِلُونَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ يُقَيِّدُونَهُ بِمُدَّةٍ مَخْصُوصَةٍ لَعَلَّهَا فَائِئَةٌ هُنَا ، وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ وَاجِبَةً لَمَا تَرَكَهَا فِي الْأَوَّلِ . (انتهى من " طرح الشريب) .

قال النووي : وأما حديث عقبة فأجاب أصحابنا وغيرهم : بأن المراد من الصلاة هنا الدعاء (وقوله) صلواته على الميت أي دعا

لهم كدعاء صلاة الميت ، وهذا التأويل لا بد منه ، وليس المراد صلاة الجنزة المعروفة بالإجماع ، لأنه ﷺ إنما فعله عند موته بعد دفنهم بثمان سنين ولو كان صلاة الجنزة المعروفة لما أخرجها ثمان سنين . (المجموع) .

وقال رحمه الله : قوله (صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ ، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ كَالْمُودِعِ لِلأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ ..) .

معناه : خَرَجَ إِلَى قَتْلَى أُحُدٍ وَدَعَا لَهُمْ دُعَاءَ مُودِعٍ ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَ الأَحْيَاءَ حُطْبَةً مُودِعٍ . (شرح مسلم)

فائدة : ١

ما الحكمة من عدم الصلاة على الشهيد ؟

قال الشيخ ابن عثيمين (الشهيد) لا يصلي عليه أحدٌ من الناس لا الإمام ولا غير الإمام ؛ لأن النبي ﷺ (لم يصل على شهداء أحد) ، ولأن الحكمة من الصلاة الشفاعة ، لقول النبي ﷺ (ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يُشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه) والشهيد يُكفر عنه كل شيء إلا الدّين ؛ لأن الدين لا يسقط بالشهادة بل يبقى في ذمة الميت في تركته إن خَلَفَ تركة ، وإلا فإنه إذا أخذه يريد أداءه أدى الله عنه .

فائدة : ٢

اختار ابن القيم أن الإمام مخير إن شاء صلى وإن شاء ترك ، فقال : وَالصَّوَابُ فِي الْمَسْأَلَةِ : أَنَّهُ مُخَيَّرَ بَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ وَتَرْكِهَا لِمَجِيءِ الْأَثَارِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَهَذَا إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَهِيَ الْأَلْتَقُ بِأُصُولِهِ وَمَذْهَبِهِ .
(وَإِنْ سَقَطَ مِنْ دَابَّتِهِ ، أَوْ وَجِدَ مَيْتًا ، وَكَأَنَّ أَثْرَ بِهِ . أَوْ حَمَلَ طَائِلًا بِعَارُوهُ هُرْطًا هَسَلًا وَصَلَّى عَلَيْهِ) .

أي : في هذه الحالات لا يأخذ حكم الشهيد ، بل يغسل ويكفن ويصلى عليه .
لأنه ليس يقتل الكفار .

وَكَالَّذِي سَقَطَ مِنْ دَابَّتِهِ : أَوْ مِنْ شَاهِقٍ أَوْ تَرْدَى فِي بئرٍ فَمَاتَ فِيهَا : يَغْسَلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ .

لأن موته بسبب ذلك ، أشبه ما لو مات بغير قتل المشركين ، وشرطه أن يكون بغير فعل العدو فأما إذا كان بفعالهم فلا .
أَوْ وَجِدَ مَيْتًا ، وَكَأَنَّ أَثْرَ بِهِ : فَكَذَلِكَ يَغْسَلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ .

لأنه يحتمل أنه مات حتف أنفه ، فلا يسقط الغسل الواجب بالشك .

أَوْ حَمَلَ طَائِلًا : أَي : حَمَلَ بَعْدَ جَرْحِهِ فَأَكَلَ ، فَإِنَّهُ يَغْسَلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ .

لتغسيه ﷺ سعد بن معاذ ، ولأن الأكل لا يكون إلا من ذي حياة مستقرة .

أَوْ طَائِلًا بِعَارُوهُ هُرْطًا : فَإِنَّهُ يَغْسَلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ .

لأن سعد بن معاذ أصابه سهم يوم الخندق ، فحمل إلى المسجد ، ثم مات بعد ذلك ، فغسله رسول الله ﷺ وصلى عليه ، وعمر حمل ، وغسل وصلى عليه بحضرة الصحابة ، ولم ينكر ذلك أحد ، فثبت أنه إجماع .

ولا بد أن تكون هذه الأمور بعد حمله من المعركة ، فأما لو كانت قبل حمله من المعركة ، مثل إن أكل أو شرب بعد جرحه ، وهو في المعركة ، ثم مات فيها ، فحكمه حكم شهيد المعركة ، لا يغسل ولا يصلى عليه ، فإن قتل أحد تكلموا بعد جراحهم ، ولم

يغسلوا ، ولم يصل عليهم . (حاشية الروض) .

(وَالسَّقَطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ هَسَلًا وَصَلَّى عَلَيْهِ) .

السقط : هو الذي يسقط من بطن أمه قبل تمامه .

أي : أن السقط إذا بلغ أربعة أشهر (ودخل في الخامس) ، فإنه يغسل ويكفن ويصلى عليه .

لحديث الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ . قَالَ : قَالَ ﷺ (...) وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُدْعَى لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ (رواه أبو داود .

قال الألباني : والظاهر أن السقط إنما يصلى عليه إذا كان قد نفخت فيه الروح ، وذلك إذا استكمل أربعة أشهر ، ثم مات ، فإذا سقط قبل ذلك فلا ، لأنه ليس بميت كما لا يخفى .

وقال الشيخ ابن عثيمين : ... وأما ما سقط بعد أربعة أشهر فهذا قد نفخت فيه الروح، فيسمى، ويغسل، ويكفن، ويصلى عليه، ويدفن مع المسلمين، ويعق عنه على ما نراه، لكن بعض العلماء يقول: لا يعق عنه حتى يتم سبعة أيام حياً، لكن الصحيح أنه يعق عنه؛ لأنه سوف يبعث يوم القيامة ويكون شافعاً لوالديه .

فائدة : ١

إذا سقط قبل تمام أربعة أشهر فإنه لا يصلى عليه ، لأنه لم تنفخ فيه الروح .

قال ابن قدامة: فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَأْتِ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُعَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُؤَلَّفُ فِي حِرْقَةٍ ، وَيُدْفَنُ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ نُفِخَ فِيهِ الرُّوحُ وَحَدِيثُ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَقَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ نَسَمَةً ، فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، كَالْجَمَادَاتِ وَالِدَمِّ .

وقال الشيخ ابن عثيمين : ما سقط قبل تمام أربعة أشهر فهذا ليس له عقيقة، ولا يسمى، ولا يصلى عليه، ويدفن في أي مكان من الأرض .

فائدة : ٢

الجنين إذا خرج حياً واستهل ثم مات فإنه يغسل ويصلى عليه بغير خلاف .

قال في المغني : أجمع أهل العلم على أن الطفل إذا عرفت حياته واستهل يصلى عليه.

فائدة : ٣

وقد نص بعض العلماء على أن السقط يشفع في أبويه يوم القيامة.

قال النووي رحمه الله:

"موت الواحد من الأولاد حجاب من النار ، وكذا السقط" انتهى . وانظر "المجموع" (٢٨٧/٥)

فائدة : ٤

لا يشترط لصحة غسل الميت أن يكون الغاسل بالغاً ، بل لو غسله من دون البلوغ وكان أهلاً لذلك صح غسله . جاء في (الموسوعة الفقهية) : صرح الحنفية والحنابلة ؛ بأنه يجوز للصبى إذا كان عاقلاً أن يغسل الميت ؛ لأنه تصح طهارته فصح أن يطهر غيره ، وهو المتبادر من أقوال المالكية والشافعية " انتهى .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " يشترط في الغاسل أن يكون مسلماً وأن يكون مميزاً وأن يكون عاقلاً . (شرح الكافي)

فائدة : ٥

قال ابن قدامة : وَإِنْ دُفِنَ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ ، أَوْ إِلَى غَيْرِ الْقَبْلَةِ ، نُبْشَ ، وَغُسِّلَ ، وَوُجِّهَ ، إِلَّا أَنْ يُخَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَفَسَّحَ ، فَيُتْرَكَ ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي نُورٍ . انتهى .

فائدة : ٦

لا ينبش القبر لأجل التكفين .

فقد جاء في الموسوعة الفقهية: ذَهَبَ الْحَنْفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ إِلَى أَنَّهُ إِنْ دُفِنَ الْمَيِّتُ بِغَيْرِ كَفْنٍ لَا يُنْبَشُ قَبْرُهُ ، وَعَلَّلَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَكْفِينِ الْمَيِّتِ السُّتْرُ ، وَقَدْ حَصَلَ التُّرَابُ مَعَ مَا فِي النَّبْشِ مِنَ الْهَتَاكِ حُرْمَةِ الْمَيِّتِ . انتهى .

فائدة : ٦

وأيضاً لا ينبش إذا لم يصل عليه، وإنما يصلى على القبر .

(وَيَسْتَحِبُّ تَكْفِيئَ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفٍ بِيضٍ) .

أي : يستحب أن يكون كفن الرجل في ثلاث لفائف بيض .

أ- لحديث عائشة رضي الله عنها (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي أَثْوَابٍ بِيضٍ يَمَانِيَّةٍ ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ) متفق عليه .
فهذا الحديث دليل على أن الأفضل في الكفن أن يكون بثلاثة أثواب .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

ب- ولأن الله لم يكن ليختار لنبيه ﷺ إلا الأفضل .

قال الإمام أحمد : أصح الأحاديث في كفن الرسول ﷺ حديث عائشة .

قال ابن حزم : ما تخير الله تعالى لنبيه إلا أفضل الأحوال .

فائدة : ١

اتفق العلماء على أنه لا يجب أكثر من ثوب واحد يستر جميع البدن .

فائدة : ٢

قوله (لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ) دليل على أن الأفضل ألا يكون في الكفن قميص ولا عمامة .

وهذا مذهب الجمهور .

وقيل : يستحب أن يكون فيه القميص والعمامة .

وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة .

قالوا : إن قول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة أي ليس القميص والعمامة من جملة الثلاثة .

والصحيح القول الأول .

فائدة : ٣

الحديث دليل على أن الأفضل أن يكون الكفن لونه أبيض .

أ- للحديث السابق .

ب- ولحديث (إن من أفضل ثيابكم البياض فالبسوها وكفنوا بها موتاكم) .

قال النووي : جمع عليه : أي على استحبابه .

فائدة : ٤

فإن ضاق الكفن ولم يوجد كفن يستر جميع البدن ستر رأسه وجعل على رجله حشيشاً .

لحديث خَبَابِ بْنِ الْأَرْتِ قَالَ (هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نَبْتَعِي وَجْهَ اللَّهِ فَوَجَبَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ فَمِمَّا مِنْ مَضَى لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ . قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ يُوَجَدْ لَهُ شَيْءٌ يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا تَمْرَةٌ فَكُنَّا إِذَا وَصَعْنَاهَا عَلَى رَأْسِهِ خَرَجَتْ رَجُلَاةً وَإِذَا وَصَعْنَاهَا عَلَى رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « ضَعُوهَا مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ الْإِذْحَرَ » . وَمِمَّا مِنْ أَيْنَعَتْ لَهُ تَمْرَةٌ فَهُوَ يَهْدُبُهَا) .

[فَمِمَّا مِنْ مَضَى لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً] قال النووي: معناه لم يوسع عليه الدنيا ولم يجعل له شيء من جزاء عمله. [وَمِمَّا مِنْ أَيْنَعَتْ لَهُ تَمْرَةٌ] أي: أدركت ونضجت. [فَهُوَ يَهْدُبُهَا] بفتح أوله وسكون الهاء أي يقطفها ويجنيها، وهذا استعارة لما فتح عليهم من الدنيا.

قال ابن قدامة : فإن لم يجد إلا ما يستر العورة سترها لأنها أهم في الستر بدليل حال الحياة .

فائدة : ٥

قال ابن قدامة : وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ فِي الْكُفْنِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، وَقَدْ نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ .

فائدة : ٦

يجوز التكفين بالقميص لكن الأفضل ترك ذلك .

أ- لحديث ابنِ ابنِ عُمَرَ قَالَ (لَمَّا تُوفِّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولٍ جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ أَنْ يُكْفَنَ فِيهِ أَبَاهُ فَأَعْطَاهُ ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْصَلِي عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنَّمَا خَيْرِي اللَّهُ فَقَالَ (اسْتَعْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَعْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَعْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً) وَسَأَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ » . قَالَ إِنَّهُ مُنَافِقٌ . فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ) متفق عليه .

ب- وعن جابرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَعْدَةَ مَا أُدْخِلَ حُفْرَتَهُ فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَكَانَ كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا قَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ أَبُو هَارُونَ يَحْيَى: وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَانِ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَبِي قَمِيصَكَ الَّذِي يَلِي جِلْدَكَ، قَالَ سُفْيَانُ: فَيُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ قَمِيصَهُ مُكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ (رواه البخاري .

لكن الأفضل ترك ذلك ، لأن النبي ﷺ لم يكفن في قميص .

قال النووي : لا يكره تكفين الميت في القميص، ... ثم ذكر الأحاديث السابقة ..

وقال ابن قدامة : التكفين في القميص والمغزى واللفافة غير مكروه، وإنما الأفضل الأول، وهذا جائز لا كراهة فيه ؛ فإن النبي ﷺ ألبس عبد الله بن أبي قميصة لما مات . رواه البخاري . (المغني) .

وقد ترجم له البيهقي في "السنن الكبرى" (٥٦٤/٣) بقوله: باب جواز التكفين في القميص وإن كنا نختار ما اختير لرسول الله ﷺ .

وقال بعض العلماء بكراهة التكفين في القميص .

قال النووي : وهذا ضعيف بل باطل من جهة الدليل ، لأن المكروه ما ثبت فيه نهي مقصود ، ولم يثبت في هذا شيء ، فالصواب أنه لا يكره ، لكنه خلاف الأولى . (المجموع) ، (المغني)

فائدة : ٧

ما سبب إعطاء النبي ﷺ قميصة ليكفن به هذا المنافق ؟

قيل : لتطيب قلب ابنه . قال النووي : وهو أظهر .

وقيل : لأنه كان قد كسا العباس عم رسول الله ﷺ ثوباً حين أسر يوم بدر ، فأعطاه الرسول ﷺ ثوباً بدله لثلاث يبقَى لكافر عنده فضل .

وقيل : فعل ذلك النبي ﷺ إجابة لسؤال ابنه حين سأله ذلك . (المجموع) .

(وَالَّذِي أَحْبَبُ ثَوْبُ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ) .

أي : أن الواجب في الكفن ثوب واحد يستر جميع الميت ، فإذا كفن بلفافة واحدة تستره جاز ، لكن الأفضل هو ما تقدم .

(وَتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ لِزَوَّارٍ وَخِمَارٍ وَوَقْمِيصٍ وَوَلِهَاتَيْنِ) .

أي : أن المرأة تكفن في خمسة أثواب بخلاف الرجل .

وهذا ما ذهب إليه الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

قال ابن المنذر : أكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن تكفن المرأة في خمسة أثواب .

وقد ورد حديث في ذلك : عن لَيْلَى بِنْتِ قَانِفِ الثَّقَفِيَّةِ ، قَالَتْ (كُنْتُ فِيْمَنْ عَسَلَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ وَقَاتِهَا ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحِقَاءَ ، ثُمَّ الدِّرْعَ ، ثُمَّ الْحِمَارَ ، ثُمَّ الْمِلْحَفَةَ ، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدُ فِي الثَّوْبِ الْآخِرِ ، قَالَتْ : وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفْنُهَا يُنَاوِلُهَا ثَوْبًا ثَوْبًا) رواه أبو داود ، وهو حديث ضعيف لا يصح .

وهذا الحديث له شاهد رواه الجوزقي عن أم عطية رضي الله عنها قالت (فكفناها في خمسة أثواب وخمرناها كما يخمر الحي) قال الحافظ : إسناده صحيح .

قال ابن قدامة : وَإِنَّمَا أُسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَزِيدُ فِي حَالِ حَيَاتِهَا عَلَى الرَّجُلِ فِي السَّيْرِ لِزِيَادَةِ عَوْرَتِهَا عَلَى عَوْرَتِهِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها تكفن كالرجل .

لعدم الدليل على التفريق .

قال الألباني : والمرأة في ذلك كالرجل ، إذ لا دليل على التفريق ، وأما حديث ليلى الثقفية في تكفين ابنته في خمسة أثواب فلا يصح إسناده .

فائدة :

جمهور العلماء على أن تفصيل هذه الخمسة هي : إزار وخمار وقميص ولفافتان تلف فيهما .

(يوضع بعضها فوق بعض ، ويوضع عليها الميت مستلقياً ، ثم يرد طرف اللقافة العليا الأيمن ثم الأيسر ، ثم الباتيان هكذا ، ويكون أكثر الفاضل من جهة الرأس ، هذا إذا كان الكفن طائلاً ، ثم يعقدها ، وتحل في القبر) .

هذه طريقة التكفين : يوضع الميت فوق الكفن ، وهو للرجل ثلاث لفائف بيض ، يوضع بعضها فوق بعض ، ثم يرد طرف اللقافة العليا من جانب الميت الأيمن على صدره ، ثم طرفها من جانبه الأيسر ، ثم يفعل باللقافة الثانية ثم الثالثة كذلك ، ثم يرد طرف اللقائف من عند رأس الميت ورجليه ويعقدها .

قوله (ويجعل أكثر الفاضل على رأسه) أي : إذا كان الكفن طويلاً ، فليجعل الفاضل من جهة رأسه ، أي : يرده على رأسه ، وإذا كان يتحمل الرأس والرجلين فلا حرج ، ويكون هذا أيضاً أثبت للكفن .

(وتحل في القبر) .

أي : يستحب حل العُقد من الميت بعد دفنه ؛ وذلك لأنها إنما عقدت خوفاً انتشار الكفن ، فإذا أدخل القبر حُلّت .

أ- لما روي أن النبي ﷺ لما وضع نعيم بن مسعود في القبر نزع الأخلة بفيه . رواه البيهقي .

ب- ما جاء عن بعض الصحابة والتابعين من أن الميت إذا وضع في القبر حُلّت عنه عقد الأكفان .

ج- أن عقد الكفن إنما كان للخوف من انتشاره ، وقد أمن ذلك بدفن الميت .

قال ابن قدامة : وَأَمَّا حَلُّ الْعُقَدِ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ وَرَجْلَيْهِ ، فَمُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّ عَقْدَهَا كَانَ لِلْخَوْفِ مِنْ انْتِشَارِهَا ، وَقَدْ أُمِنَ ذَلِكَ بِدَفْنِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أُدْخِلَ نُعَيْمَ بْنَ مَسْعُودٍ الْأَشْجَعِيَّ الْقَبْرَ نَزَعَ الْأَخْلَةَ بِنَفْسِهِ) ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَمُرَةَ بِنِ حَنْدُبٍ نَحْوَ ذَلِكَ .

وقال الشيخ ابن عثيمين : حل عقد اللفائف ورد فيه أثر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (إذا أدخلتم الميت القبر فحلوا العقد) .

أما كشف وجه الميت كله ، فلا أصل له ، وغاية ما ورد فيه - إن صح - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : (إذا مت ووضعتُموني في قبري فأفضوا بخدي إلى الأرض) " انتهى .
الخلاصة : يستحب أن تحل العقد في القبر .

هـصل

(والصلاة عليه فرض كفاية) .

وقد تقدم ذلك .

لأمره رضي الله عنه بما في غير حديث :

كَقَوْلِهِ فِي الْعَالِ (صَلُّوا عَلَيَّ أَصْحَابِكُمْ) ، وَقَوْلِهِ (إِنَّ صَاحِبَكُمْ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ فَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيَّ) .
وَقَوْلِهِ (صَلُّوا عَلَيَّ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) . وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا وَاحِدٌ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَعْدُورٌ .

(وتسقط بمكانه ولو أثنى) .

أي : ويسقط الوجوب في الصلاة على الميت بصلاة مكلف واحد ولو أثنى ، كغسله وتكفينه ودفنه .
لأنها صلاة ليس من شرطها الجماعة ، فلم يشترط لها العدد .

(وتسنن بجماعة) .

أي : أن الأفضل في صلاة الجنازة أن تكون في جماعة .

لِفِعْلِهِ رضي الله عنه وَأَصْحَابِهِ وَاسْتَمَرَ النَّاسُ عَلَيْهِ .

فإن صلوا على الجنازة فرادى جاز ذلك.

قال النووي : تجوز صلاة الجنازة فرادى ، والسنة أن تُصلى جماعة .

للحديث (ما من مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا وجب) مع الأحاديث المشهورة في الصحيح في ذلك ، مع إجماع المسلمين ، وكلما كثر الجمع كان أفضل . (المجموع)

وجاء في (الموسوعة الفقهية)... " ونص الحنفية والشافعية والحنابلة على أن الجماعة ليست شرطاً لصحة الصلاة على الجنازة وإنما هي سنة... " انتهى .

فائدة :

ثبت في الروايات الصحيحة أن الصحابة رضي الله عنهم صلوا صلاة الجنازة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرادى ، ولم يصلوها في جماعة .

قال ابن عبد البر رحمه الله : وأما صلاة الناس عليه أفذاذاً - يعني : على النبي صلى الله عليه وسلم فمجتمع عليه عند أهل السير وجماعة أهل النقل ، لا يختلفون فيه . (التمهيد)

وقد ذكر العلماء رحمهم الله في أسباب صلاة الصحابة الجنازة على النبي صلى الله عليه وسلم فرادى أموراً كثيرة ، هي :

السبب الأول : قال بعض أهل العلم إن ذلك كان بسبب وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابته بالصلاة عليه فرادى ، ولكن ذلك لم يثبت بإسناد صحيح ، وإنما ورد في بعض الأحاديث الضعيفة .

السبب الثاني : التنافس الشديد بينهم لتحصيل هذه الفضيلة - وهي إمامة الناس في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم - محبة منهم له صلى الله عليه وسلم

الحبة العظيمة التي لا يناسبها الإيثار والمسامحة ، وإنما التنافس والمشاححة على هذا القرب منه ﷺ في آخر موقف له بينهم في الدنيا الفانية .

السبب الثالث : تنافس الصحابة ﷺ في تحصيل البركة من الصلاة عليه على وجه الانفراد والخصوصية دون أن يكون تابعاً فيه لإمام ، فلم يكن أحد يقبل أن يتوسط بينه وبين النبي ﷺ أحد في الصلاة لنيل الأجر والبركة .

يقول الإمام القرطبي : أرادوا أن يأخذ كل أحد بركته مخصوصاً دون أن يكون فيها تابعاً لغيره .

السبب الرابع : تعظيم النبي ﷺ واحترامه ، والهيبه أن يتقدم أحد بين يديه يؤم الناس في الصلاة عليه ، فقد كان ﷺ إمام الناس وقائدهم وهاديهم ، فلم يجزؤ أحد أن يقف موقفه وأن ينصب نفسه مكانه بعد وفاته وبغير إذنه ﷺ .

يقول **البهوتي الحنبلي** : تسن الصلاة عليه - يعني على الميت - جماعة لفعله ﷺ وأصحابه ، واستمر الناس عليه ، إلا على النبي ﷺ ، فلم يصلوا عليه بإمام احتراماً له . (شرح منتهى الإرادات)

قال الشيخ ابن عثيمين : وليس من شرطها الجماعة ، فلو صلوا عليها فرادى صح ، والنبي ﷺ صلى عليه الصحابة فرادى ؛ لأنهم كرهوا أن يتخذوا إماماً بين يدي الرسول ﷺ ، فصاروا يأتون يصلون عليه أفراداً الرجال ثم النساء . (شرح الكافي) .

(وَالسُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ مِنْهُ صَدْرَ الرَّجُلِ ، وَهِنَّ وَسَطُ الْمَرْأَةِ) .

أي : أن السنة في صلاة الجنائز ، أن يقوم الإمام عند صدر الرجل ، ووسط المرأة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يقف عند رأس الرجل ، لا عند صدره ، وعند وسط المرأة .

وهذا القول هو الراجح لثبوت السنة بذلك :

أ- عن نافع أبي غالب الخياط قال (شَهِدْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةَ رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، فَلَمَّا رُفِعَ أُتِيَ بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ أَوْ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقِيلَ لَهُ : يَا أَبَا حَمْرَةَ ، هَذِهِ جَنَازَةُ فُلَانَةَ ابْنَةِ فُلَانٍ ، فَصَلِّ عَلَيْهَا ، فَصَلَّى عَلَيْهَا فَقَامَ وَسَطَهَا ، وَفِينَا الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ الْعَدَوِيُّ ، فَلَمَّا رَأَى اخْتِلَافَ قِيَامِهِ عَلَيَّ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، قَالَ : يَا أَبَا حَمْرَةَ ، هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ حَيْثُ قُمْتَ ، وَمِنَ الْمَرْأَةِ حَيْثُ قُمْتَ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَالْتَمَعْتُ إِلَيْنَا الْعَلَاءُ فَقَالَ : احْفَظُوا) رواه أبو داود .

ب- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ (صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ وَسَطَهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

قال النووي : السنة أن يقف الإمام عند عجيبة المرأة بلا خلاف للحديث ؛ ولأنه أبلغ في صيانتها عن الباقيين وفي الرجل وجهان :

الصحيح : باتفاق المصنفين ، وقطع به كثيرون وهو قول جمهور أصحابنا المتقدمين أنه يقف ، عند رأسه ، والثاني : قاله أبو علي الطبري عند صدره... ، والصواب ما قدمته عن الجمهور ، وهو عند رأسه ونقله القاضي حسين عن الأصحاب . (المجموع)

وقال الشوكاني : وإلى ما يقتضيه هذان الحديثان . حديث سمرة ، وأنس رضي الله عنهما . من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة

ذهب الشافعي وهو الحق . (نيل الأوطار)

وهناك أقوال أخرى لكنها ضعيفة :

فقيل : يقف على وسط المرأة ووسط الرجل .

استدلوا بحديث سمرة وقالوا : إنه نص في المرأة ، ويقاس عليها الرجل .

قال الشوكاني : ولم يصب من استدل بحديث سمرة على أنه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة وقال : إنه نص في المرأة ويقاس عليها

الرجل ، لأن هذا قياس مصادم للنص ، وهو فاسد الاعتبار .

وقيل : يقف حذاء صدرها . **وقيل** : حذاء الرأس منهنما ، هذا قول المالكية .

وكل هذه الأقوال ضعيفة لا دليل عليها .

والحق ما سبق : أن يقوم عند وسط المرأة ، وعلى رأس الرجل .

فائدة : ١

حكم إذا اجتمعت جنائز عديدة من الرجال والنساء :

أ- إن كانوا نوعاً [كلهم رجال] قدم إلى الإمام أفضلهم .

قال النووي : وإن اتحد النوع قدم إلى الإمام أفضلهم . قال إمام الحرمين وغيره: والمعتبر في الفضيلة هنا الورع والتقوى وسائر الخصال المرعية في الصلاة عليه والغلبة على الظن كونه أقرب من رحمة الله تعالى . (المجموع)

وقال الشيخ ابن عثيمين : وإذا اجتمعوا من جنس واحد يعني تعدد الرجال مثلاً نقدم إلى الإمام أعلمهم؛ لأن النبي ﷺ في شهداء أحد الذين يدفنون في قبر واحد كان يأمر أيهم أكثر قرآناً فيقدمه في اللحد، وهذا يدل على أن العالم هو الذي يقدم مما يلي الإمام .

ب- وإن كانوا رجالاً ونساء قدم الرجال على النساء .

وهذا قول أكثر العلماء .

فيجعل الرجال مما يلي الإمام ولو كانوا صغاراً .

(ويجوز أن يصلي على كل واحدة من الجنائز صلاة لأنه الأصل) .

قال النووي : قال ابن المنذر: ومن قال يقدم الرجال مما يلي الإمام والنساء وراءهم: عثمان بن عفان وعلي بن عمر وابن عباس والحسن والحسين وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وأبو قتادة وسعيد بن المسيب والشعبي وعطاء والنخعي والزهري وبجي الأنصاري ومالك والثوري وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق ، قال: وبه أقول . (المجموع)

وقال الشيخ ابن عثيمين : إذا اجتمعت جنائز ، فإنه يُصلى عليهم صلاة واحدة، ويُقدّم الرجال ثم النساء، ويقدم الصبي من الذكور على المرأة، فإذا كان رجل بالغ، وصبي لم يبلغ، وامرأة بالغة، وفتاة لم تبلغ رتبناهم هكذا: الرجل البالغ، ثم الصبي الذي لم يبلغ، ثم المرأة البالغة، ثم الفتاة التي لم تبلغ، ويكون وسط الأنتى بجذاء رأس الرجل .

فائدة : ٢

كيف يوضعون للصلاة عليهم إذا كانوا رجالاً ونساءً ؟

يضعون رأس الرجل بجذاء وسط المرأة .

فائدة : ٣

علل بعض العلماء حكمة وقوف الإمام وسط المرأة بأنه أستر لها من الناس [وفيه نظر] .

فائدة : ٤

هل تجزئ صلاة الجنائز عن تحية المسجد ؟

لا يجلس حتى يصلي ركعتين ، لأن صلاة الجنائز ليست من جنس صلاة الركعتين ، فلا تجزئه عن تحية المسجد .

(وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا) .

أي : يكبر أربع تكبيرات .

وتكبيرات الجنائز كلها أركان ، لأنها بمنزلة الركعات .

(يقرأ في الأولى بعد التعمير الفاتحة) .

أي : بعد التكبيرة الأولى وبعد التعمير والبسملة يقرأ الفاتحة .

والدليل على ذلك : ما ورد عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال (صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ، وجهر حتى أسمعا ، فلما فرغ أخذت بيده فسألته فقال : إنما جهرت لتعلموا أنها سنة) رواه البخاري .
فقوله (لتعلموا أنها سنة) أي طريقة مأخوذة عن النبي ﷺ ، وليس المراد ما يقابل الواجب .
وقراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ركن لا تصح الصلاة بدونها .
وهذا قول الشافعية ، والحنابلة .

أ- لعموم حديث عبادة (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) متفق عليه .
ب- وحديث أبي هريرة مرفوعاً (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج غير تمام) رواه مسلم .
وصلاة الجنازة صلاة شرعية لقوله (صلوا على صاحبكم) ، وإذا كانت صلاة فتدخل في عموم الأدلة القاضية بوجوب قراءة الفاتحة في كل صلاة .

ج- ولقول ابن عباس (... لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ) والسنة إذا أطلقت انصرفت إلى سنة الرسول ﷺ وهدية ، وقد قال ﷺ (صلوا كما رأيتموني أصلي) .
وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا تشرع قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة .
وهذا قول الحنفية والمالكية .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ (إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء) رواه أبو داود .
وذهب بعضهم : إلى استحباب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة .
وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، لعدم ورود دليل يدل على وجوبها ، ولأن المقصود الأكبر من صلاة الجنازة هو الدعاء للميت .

والراجح الوجوب .

قال ابن تيمية : وتنازع العلماء في القراءة على الجنازة على ثلاثة أقوال : قيل : لا تستحب بحال ، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك ، وقيل : بل يجب فيها القراءة بالفاتحة ، كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد ، وقيل : بل قراءة الفاتحة فيها سنة ، وإن لم يقرأ بل دعا بلا قراءة جاز ، وهذا هو الصواب . (الفتاوى الكبرى) .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : والفاتحة في صلاة الجنازة ركن ؛ لقول النبي ﷺ (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) ، وصلاة الجنازة صلاة ؛ لقوله تعالى (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا) فسمها الله صلاة ؛ ولأن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ الفاتحة على جنازة ، وقال (لتعلموا أنها سنة) .

فائدة : ١

لا يستحب الجهر بالقراءة في صلاة الجنازة .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

وابن عباس إنما جهر للتعليم .

وذهب بعض العلماء إلى استحباب الجهر .

فقد جاء في حديث ابن عباس عن طلحة بلفظ (فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة فجهر حتى سمعنا ...) رواه النسائي .

والأول أصح .

عن أبي أمامة بن سهل قال : (السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في الأولى بأم القرآن مخافتة ، ثم يكبر ثلاثاً ، والتسليم عند

الآخرة) رواه النسائي .

فائدة : ٢

لا يشرع دعاء استفتاح في صلاة الجنازة .

وهو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة .

أ- أنه لم يرد عن النبي ﷺ أنه استفتح في صلاة الجنازة .

ب- قالوا : إن صلاة الجنازة شرع فيها التخفيف ، فناسب ترك الاستفتاح فيها .

قال النووي : وَأَمَّا دُعَاءُ الْإِسْتِفْتَاكِ فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ تَرْكُهُ .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : أما الاستفتاح فلا بأس بفعله ولا بأس بتركه ، وتركه أفضل أخذاً بقول النبي ﷺ : (أسرعوا

بالجنازة) .

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل يشرع دعاء الاستفتاح في الصلاة على الجنازة ؟

فأجاب : ذكر العلماء أنه لا يستحب ، وعللوا ذلك بأن صلاة الجنازة مبنها على التخفيف ، وإذا كان مبنها على التخفيف ،

فإنه لا استفتاح .

فائدة : ٣

اختلف العلماء : هل يستحب قراءة سورة بعد الفاتحة ؟

قيل : يستحب .

واختاره الشيخ ابن باز رحمه الله .

للرواية السابقة (قرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر بالقراءة) . وقد صحح بعضهم هذه الرواية كالإمام النووي ، والألباني .

وقيل : لا تستحب .

وأنكر بعض العلماء هذه الزيادة كالبيهقي ولم يخرجها البخاري . والله أعلم .

(وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ كَالْتَّشَهُدِ)

أي : فيكبر التكبيرة الثانية فيصلّي على النبي ﷺ كما يصلّي عليه على أي صفة ، وإن صلى عليه كما يصلّي عليه في التشهد

فحسن .

(وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ بِمَا وَرَدَ) .

أي : يكبر الثالثة ويدعو بعدها للميت ، والأفضل أن يكون بالمأثور عن النبي ﷺ ، فإن لم يعرفه فبأي دعاء دعا جاز .

عن أبي أمامة قال (السنة في صلاة الجنازة ، أن يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ، ثم يصلّي على النبي ﷺ ، ثم يخلص الدعاء للميت)

رواه البيهقي .

ويدعو بما ورد ، وبما ورد :

عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ عَلَى جَنَازَةٍ ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ : "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ،

وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ ، وَاعْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْحِ وَالتَّبَرْدِ ، وَنَعِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ الثُّوبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا

مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ ، قَالَ عَوْفٌ : فتمنيت أن لو كنت أنا الميت ، لدعاء

رسول الله ﷺ على ذلك الميت) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وورد أيضاً :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً يَقُولُ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا، وَعَائِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا، وَأُنثَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَيَّ الْإِيمَانَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ) رواه أبو داود . (وقد ضعفه جمع من العلماء) .

فائدة : ١

ينبغي الإخلاص في الدعاء للميت .

عن أبي هريرة . عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَيَّ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ) رواه أبو داود .

فائدة : ٢

لا يتعين دعاء معين ، وإن دعا بما ورد فهو أفضل كما تقدم .

قال الشوكاني : فيه دليل على أنه لا يتعين دعاء مخصوص من هذه الأدعية الواردة .

وقال ابن عبد البر رحمه الله : " والدعاء للميت استغفار له ودعاء بما يحضر الداعي من القول الذي يرحو به الرحمة له والعفو عنه وليس فيه عند الجميع شيء مؤقت [يعني : محدد] . (الاستدكار) .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : والأفضل أن يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا... كل هذا محفوظ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن دعا له بدعوات أخرى فلا بأس .

فائدة : ٣

قوله (أخلصوا له الدعاء) :

قيل : تخصيص الميت بالدعاء ، فلا يدعى لغيره على وجه الخصوص .

وقيل : الدعاء له بإخلاص وحضور قلب .

فإخلاص الدعاء للميت يكون بالتعيين وبالصفة :

بالتعيين : بأن يخص الميت بالدعاء وحده .

وبالصفة : بأن يدعو له بصدق وإخلاص وحضور قلب .

فائدة : ٤

ما حكم الجهر بالدعاء ؟

اختلف العلماء بالجهر بالدعاء :

فقيل : يجهر .

وقيل : يسر ، وهذا هو الصحيح .

لأن الأصل في الدعاء الإسرار ، ولا يجهر إلا لقصد التعليم .

فائدة : ٥

فيه أن الدعاء يصل للميت ، وقد تضافرت النصوص ف ذلك .

قال تعالى (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) .

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : من ولد صالح يدعو له ...) رواه مسلم .

وأحاديث الباب (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ ...) (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، وَمَيِّتِنَا ...) .

وكان ﷺ يقول بعد الفراغ من دفن الميت (استغفروا لأحيكم واسألوا له التثبيت) رواه أبو داود .

(وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا يَدْعَى لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ) .

أي : إذا كان الميت طفلاً دعى بهذا الدعاء .

لحديث المغيرة بن شعبه . عن النبي ﷺ قال (وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُدْعَى لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ) رواه أبو داود .

فائدة : ١

إذا مات الطفل ، فإنه لا يدعى له بالمغفرة ، وذلك لأنه لم يكتب عليه ذنب ، والمغفرة هي ستر الذنب وعدم المؤاخظة عليه .

فائدة : ٢

استحب بعض العلماء أن يقول في الدعاء للطفل : اللهم اجعله سلفاً وفرطاً لوالديه .

قال الشوكاني : إذا كان المصلي عليه طفلاً ، استحب أن يقول المصلي : اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجرأ ، روي ذلك عن البيهقي من حديث أبي هريرة .

[فرطاً] الفرط بالتحريك هو الذي يتقدم الواردين على الماء ، يهئ لهم ما يحتاجون إليه من الأرسال والدلاء ، والمراد هنا : شافعاً يشفع لوالديه وللمؤمنين المصلين عليه .
[سلفاً] سلف الرجل : آباؤه المتقدمون .

قال ابن قدامة : وإن كان الميت طفلاً ، جعل مكان الاستغفار له : اللهم اجعله فرطاً لوالديه ، وذخراً وسلفاً وأجرأ ، اللهم ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، اللهم اجعله في كفالة إبراهيم وألحقه بصالح سلف المؤمنين ، وأجره برحمتك من عذاب الجحيم ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ... ونحو ذلك ، وبأي شيء دعا مما ذكرنا أو نحوه أجره وليس فيه شيء مؤقت . (المغني) .

وقال البهوتي : وإنما لم يسن الاستغفار له ؛ لأنه شافع غير مشفوع فيه ولا جرى عليه قلم ، فالعدول إلى الدعاء لوالديه أولى من الدعاء له ، وما ذكر من الدعاء لائق بالمحل ، مناسب لما هو فيه ، فشرع فيه كالاستغفار للبالغ . (كشف القناع) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : هكذا قال الفقهاء وهو دعاء طيب ، وإن كان بعضه لم يكن مأثوراً ، لكنه دعاء طيب .

(وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا ، وَيُسَلِّمُ وَالْحَدَّةَ مِنْ يَمِينِهِ)

أي : بعد التكبيرة الرابعة يقف قليلاً ثم يسلم تسليمه واحدة .

هائدة : ١

قوله (وَيُسَلِّمُ وَالْحَدَّةَ) .

الذي عليه أكثر أهل العلم : أن التسليم من صلاة الجنابة مرة واحدة عن اليمين .

قال ابن عبد البر : فَجُمُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْ السَّلَفِ وَالْخُلَفِ : عَلَى تَسْلِيمَةِ وَاحِدَةٍ .

وقال ابن قدامة : "التسليم على الجنابة تسليمه واحدة ، عن ستة من أصحاب النبي ﷺ ... ولم يُعرف لهم مخالفة في عصرهم ، فكان إجماعاً .

قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ [أي النخعي] . (المغني)

وقال أحمد بن القاسم ، قيل لأبي عبد الله [يعني : الإمام أحمد] : أتعرف عن أحد من الصحابة أنه كان يسلم على الجنابة تسليمتين ؟

قال : لا ، ولكن عن ستة من الصحابة أنهم كانوا يسلمون تسليمه واحدة ، خفيفة عن يمينه ، فذكر ابن عمر وابن عباس وأبا هريرة ، ووائلته بن الأسقع ، وابن أبي أوفى ، وزيد بن ثابت .

وَرَدَ الْبَيْهَقِيُّ : عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ ، وَأَبَا أَمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ ، فَهَؤُلَاءِ عَشْرَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ . (زاد المعاد)

وقد ذكر هذه الآثار بأسانيدھا ابن أبي شيبة في "المصنف".

وقال أبو عبد الله الحاكم : والتسليمة الواحدة على الجنازة ؛ قد صحت الرواية فيه عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وأبي هريرة أنهم كانوا يسلمون على الجنازة تسليمة واحدة .

وقال الشيخ ابن باز : هذا هو السنة، تسليمة واحدة، هذا هو الثابت عن أصحاب النبي ﷺ تسليمة واحدة عن اليمين.

وذهب بعض العلماء إلى أن السنة في صلاة الجنازة أن يسلم تسليمتين ، كما هو الحال في الفرائض والنوافل .

واستدلوا على ذلك بحديث ابن مسعود : (ثَلَاثٌ خِلَالِ كَانِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُنَّ تَرَكَهُنَّ النَّاسُ ، إِخْدَاهُنَّ : التَّسْلِيمُ عَلَى الْجَنَازَةِ مِثْلَ التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ) رواه البيهقي . وقال النووي في "الخلاصة" (٩٨٢/٢) : "إسناده جيد" ، وحسنه الألباني .

وهذا الحديث ليس صريحاً في التسليمتين :

فيحتمل أن يكون المراد بالتشبيه أصل السلام ، أي أنه كان يسلم في الجنازة ، كما كان يسلم في الصلاة.

أو أن المراد أنه كان يقول : السلام عليكم ورحمة الله ، كما هو الحال في الصلاة.

أو أنه مثل تسليم الصلاة من حيث الجهر.

وفي حمله على أحد هذه الاحتمالات يكون موافقاً لآثار الصحابة في التسليمة الواحدة ، وحمله على ما يوافق ما جرى عليه عملهم ، أولى من حمله على ما يخالف ذلك .

والقول بالتسليمتين ورد عن بعض السلف : ففي المصنف بسند جيد عن جابر بن زيد ، والشعبي ، وإبراهيم النخعي ، أنهم كانوا يسلمون تسليمتين .

وقال ابن المنذر : تَسْلِيمَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ ... ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ ؛ وَلَا تَهُمُ الَّذِينَ حَضَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَحَفِظُوا عَنْهُ ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْ رُؤْيَانَا ذَلِكَ عَنْهُ مِنْهُمْ : أَنَّ التَّسْلِيمَ تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَكُونُ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ خَارِجًا مِنَ الصَّلَاةِ . (الأوسط) .

هَاتِدُ : ٦٧

قوله (وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا ، وَيُسَلِّمُ) ظاهره أنه لا يدعو بعد الرابعة .

وقيل : يشرع الدعاء بعد الرابعة .

جاء في (الموسوعة الفقهية) : ثم يكبر الرابعة :

ولا دعاء بعد الرابعة .

وهو ظاهر مذهب الحنفية ومذهب الحنابلة .

وقيل عند الحنفية : يقول : (ربنا آتنا في الدنيا حسنة ...) إلخ .

وقيل : (ربنا لا ترغ قلوبنا) إلخ .

وقيل : يخير بين السكوت والدعاء، وعند الشافعية والمالكية يدعو بعد الرابعة . (الموسوعة) .

والقول باستحباب الدعاء بعد التكبيرة الرابعة هو الأقرب إلى الصواب .

قال النووي : ودليل استحبابه . أي من قال بالمشروعية :

(أن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما كبر على جنازة بنت له فقام بعد التكبيرة الرابعة قدر ما بين التكبيرتين يستغفر لها

ويدعو ، ثم قال كان رسول الله ﷺ يصنع هكذا) . وفي رواية : (كبر أربعاً فمكث ساعة حتى ظننا أنه سيكبر خمساً ، ثم سلم عن يمينه وعن شماله ، فلما انصرف قلنا له ، فقال : إني لا أزيدكم على ما رأيت رسول الله ﷺ يصنع ، أو هكذا صنع رسول الله ﷺ) رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي قال الحاكم : حديث صحيح .

وقال الشوكاني : وفيه دليل على استحباب الدعاء بعد التكبيرة الآخرة قبل التسليم وفيه خلاف ، والراجح الاستحباب لهذا الحديث . (نيل الأوطار) .

فائدة : ٣

قوله (ثم يكبر الرابعة) .

أكثر ما ورد هو التكبير أربع تكبيرات .

ولذلك ذهب جمهور العلماء : أنه لا يزداد على أربع تكبيرات .

قال الترمذي : العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يرون التكبير على الجنائز أربع تكبيرات ، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

وقال ابن المنذر : ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع .

قال ابن عبد البر : وانعقد الإجماع بعد ذلك على أربع .

واستدلوا :

كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعن أبي وائل قال : (كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً ، فجمع عمر أصحاب رسول الله ﷺ فأخذ كل رجل منهم بما رأى ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات) . رواه البيهقي وحسنه الحافظ

ورجح الجمهور ما ذهبوا إليه بمرجحات :

أولاً : أنها ثبتت من طريق جماعة من الصحابة أكثر عدداً ممن روى منهم الخمس .

ثانياً : أنها في الصحيحين .

ثالثاً : أنه أجمع على العمل بها الصحابة .

رابعاً : أنها آخر ما وقع منه ﷺ كما في حديث ابن عباس بلفظ : (آخر ما كبر رسول الله ﷺ على الجنائز أربع) لكنه ضعيف لا يصح كما قال البيهقي والحافظ ابن حجر .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا بأس بالزيادة على ذلك .

لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه كبر خمساً :

فَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ : (كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا ، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَائِزِهِ خَمْسًا ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا) . رواه مسلم .

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ سِتًّا ، وَقَالَ : إِنَّهُ بَدْرِيٌّ (رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَصْلُهُ فِي "الْبُخَارِيِّ") .

وهذا القول هو الصحيح .

وخاصة إذا كان من أهل العلم والفضل ، أو من كان له أثر كبير في الأمة ، فلا مانع أن يكبر عليه خمساً أو ستاً .

فائدة : ٤

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل صلاة الجنازة في الحرم المكي تضاعف مثل بقية الصلوات في أحر القيراط ؟ فأجاب : هذا فيه خلاف بين العلماء ، بعض العلماء يقول : الذي يضاعف في المسجد الحرام هو الصلوات الخمس فقط وغيرها لا يضاعف، والذي يظهر من الحديث العموم، وتكون الصلاة على الجنازة داخلة في العموم تضاعف في المسجد الحرام. والله أعلم . (لقاء الباب المفتوح) .

فائدة : ٥

صلاة الجنازة تفعل في أوقات النهي الطويلة ، إجماعاً .
أي بعد طلوع الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد صلاة العصر إلى غروبها .
قال ابن قدامة : أما الصلاة على الجنازة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تميل للغروب ، فلا خلاف فيه .
قال ابن المنذر : إجماع المسلمين في الصلاة على الجنازة بعد العصر والصبح .
وأما الصلاة عليها في الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر فلا يجوز (ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن ، وأن نقبر فيهن موتانا) .

وذكره للصلاة مقروناً بالدفن دليل على إرادة صلاة الجنازة . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله [يعني : الإمام أحمد] عن الصلاة على الجنازة إذا طلعت الشمس ؟ قال : أما حين تطلع فما يعجبني . ثم ذكر حديث عقبة بن عامر . وقد روي عن جابر ، وابن عمر نحو هذا القول ، وذكره مالك في " الموطأ " عن ابن عمر . وقال الخطابي : هذا قول أكثر أهل العلم .
وإنما أبيحت بعد الصبح والعصر لأن مدتهما تطول ، فالانتظار يخاف منه عليها ، وهذه مدتها تقصر " انتهى من المغني " .

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ)

أي : يسن أن يرفع يديه مع كل تكبيرة من تكبيرات صلاة الجنازة .
لا خلاف بين العلماء رحمهم الله أن السنة رفع اليدين في التكبيرة الأولى من صلاة الجنازة .
قال النووي : قال ابن المنذر في كتابيه الإشراف والإجماع : أجمعوا على أنه يرفع في أول تكبيرة ، واختلفوا في سائرهما .
أما ما عداها من التكبيرات فقد اختلف العلماء رحمهم الله هل يرفع أو لا ؟
والمذهب وهو مذهب الشافعية : أنه يسن أن يرفع يديه مع كل تكبيرة .
وهو اختيار ابن المنذر .

قال الترمذي : واختلف أهل العلم في هذا فرأى أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن يرفع الرجل يديه في كل تكبيرة على الجنازة ، وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .
وقال بعض أهل العلم لا يرفع يديه إلا في أول مرة . وهو قول الثوري وأهل الكوفة . (جامع الترمذي)
والدليل على استحباب الرفع في كل تكبيرة :

أ- أنه ورد عن ابن عمر (أنه ﷺ كبر على جنازة أربع تكبيرات) رواه الدارقطني وأعله ، وحسنه ابن باز .
ب- أنه صح عن ابن عمر أنه فعل ذلك ، رواه البخاري معلقاً .

ج- قال ابن حجر : وقد صح عن ابن عباس أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرات الجنائز . رواه سعيد بن منصور .

قال الشيخ ابن باز : السنة رفع اليدين مع التكبيرات الأربع كلها ؛ لما ثبت عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يرفعان مع التكبيرات كلها ، ورواه الدارقطني مرفوعاً من حديث ابن عمر بسند جيد .

فائدة :

يستحب جعل المصلين على الجنابة ثلاثة صفوف .

لحديث مالك بن هُبَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أُوجِبَ)
قَالَ : فَكَانَ مَالِكٌ إِذَا اسْتَقَلَّ أَهْلَ الْجَنَابَةِ ، جَزَّأَهُمْ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ . رواه أبو داود .

قال ابن قدامة : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَفَّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ ، لِمَا رُوِيَ عَنْ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ - حَمِصِيِّ وَكَانَتْ لَهُ
صُحْبَةٌ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ فَقَدْ أُوجِبَ) قَالَ فَكَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ إِذَا اسْتَقَلَّ أَهْلَ
الْجَنَابَةِ جَزَّأَهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ .

قَالَ أَحْمَدُ : أُجِبُ إِذَا كَانَ فِيهِمْ قَلَّةٌ أَنْ يَجْعَلَهُمْ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ ، قَالُوا : فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ أَرْبَعَةٌ كَيْفَ يَجْعَلُهُمْ ؟ قَالَ : يَجْعَلُهُمْ صَفَّيْنِ ،
فِي كُلِّ صَفٍّ رَجُلَيْنِ ، وَكَرِهَ أَنْ يَكُونُوا ثَلَاثَةً فَيَكُونُ فِي صَفٍّ رَجُلٌ وَاحِدٌ .

(رواه الألباني) .

أي : المراد بالواجبات هنا أركانها ، أي : أركان صلاة الجنابة .

(قِيَامٌ) .

أي : لا بد من القيام فيها .

لأنها صلاة وجب القيام فيها .

قال ابن قدامة : لأنها صلاة مكتوبة فوجب القيام بها كالظهر . (الكافي)

فائدة :

قال ابن قدامة : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَائِزِ وَهُوَ رَاكِبٌ ؛ لِأَنَّهُ يُمَوِّتُ الْقِيَامَ الْوَاجِبَ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ،
وَأَبِي ثَوْرٍ وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

(رواه البيهقي) .

لأن النبي ﷺ كبر على النحاشي أربعاً .

جاء في (الموسوعة الفقهية) لا خلاف بين الفقهاء في أن تكبيرات الجنابة أركان لا تصح صلاة الجنابة إلا بها .

قال الشيخ ابن عثيمين : لأن كل تكبيرة منها كالركعة .

(رواه الألباني) .

أي : وقراءة الفاتحة .

وقد تقدم أنها ركن لحديث (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) .

(والصلاة على النبي ﷺ) .

هذا هو المشهور من المذهب لأنهم يرون أن الصلاة على النبي ﷺ ركن في الفرض فكذلك في الصلاة على الجنابة .

والجمهور : مستحبة ، وتقدم الخلاف .

(والدماء الكميته) .

أ- لقوله ﷺ (إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء) .

ب- ولأنه المقصود فلا يجوز الإخلال به . (الكافي)

(والسلام) .

لعموم حديث (وتحليلها التسليم) .

لكن كما تقدم يكفي تسليمه واحدة .

(ويسن اتباع الجنائز) .

أي : يسن اتباع الجنائز وحضورها للصلاة عليها ودفنها .

وقد جاء في ذلك الفضل العظيم :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ شَهِدَ الْجَنَائِزَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قَبْرًا طَيِّبًا . وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ

قَبْرًا طَيِّبًا . قِيلَ : وَمَا الْقَبْرَانِ ؟ قَالَ : مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ) .

وَلِمُسْلِمٍ (أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ) .

ففي هذا الحديث أن اتباع الجنائز على مرتبتين :

الأولى : اتباعها من عند أهلها حتى الصلاة عليها .

الثانية : اتباعها من عند أهلها حتى يفرغ من دفنها .

وهذه المرتبة الثانية أفضل للحديث السابق حيث يحصل على قبرين .

فائدة : ١

قوله (من شهدها حتى تدفن) ظاهره أن حصول القبر متوقف على فراغ الدفن .

وقيل : يحصل بمجرد الوضع في اللحد ، لرواية عند مسلم (حتى توضع في اللحد) .

وقيل : عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب ، لرواية (حتى توضع في القبر) والله أعلم .

قال النووي رحمه الله : وفيما يحصل به قبر الدفن وجهان...، قلت : والصحيح أنه لا يحصل إلا بالفراغ من الدفن لرواية

البخاري ومسلم : (ومن تبعها حتى يفرغ من دفنها فله قبران) ، وفي رواية مسلم (حتى يفرغ منها) ...

ثم قال رحمه الله : والحاصل أن الانصراف عن الجنائز مراتب :

أ- ينصرف عقب الصلاة .

ب- ينصرف عقب وضعها في القبر ، وسترها باللبن قبل إهالة التراب .

ج- ينصرف بعد إهالة التراب وفراغ القبر .

د- يمكث عقب الفراغ ، ويستغفر للميت ويدعو له ، ويسأل له التثبيت .

فالرابعة أكمل المراتب ، والثالثة تحصل القبرين ، ولا تحصل الثانية على الأصح ويحصل بالأولى قبران بلا خلاف . (شرح المهذب)

وقال الحافظ في "فتح الباري" عند شرحه لحديث (٤٧) : وقد أثبتت هذه الرواية : (وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ

بِقَبْرَيْنِ) أن القبرين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قبر واحد وهذا هو المعتمد .

فائدة : ٢

قال ابن قدامة رحمه الله : واتباع الجنائز على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يصلي عليها ، ثم ينصرف ...

الثاني : أن يتبعها إلى القبر ، ثم يقف حتى تدفن ..

الثالث : أن يقف بعد الدفن ، فيستغفر له . (المغني)

فائدة : ٣

نستفيد من قوله (مَنْ شَهِدَ الْجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيْرَاطٌ) أن القيراط يحصل لمن صلى فقط ولو لم يقع اتباع .
قال الحافظ في الفتح : ومقتضاه أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة وبذلك صرح المحب الطبري وغيره، والذي يظهر لي : أن القيراط يحصل أيضاً لمن صلى فقط ؛ لأن كل ما قبل الصلاة وسيلة إليها ، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلاً وصلّى ، ورواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (أصغرهما مثل أحد) يدل على أن القيراط متفاوت ، ووقع أيضاً في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم (من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط) وفي رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند أحمد : (ومن صلى ولم يتبع فله قيراط) فدل على أن الصلاة تحصل القيراط ، وإن لم يقع اتباع ، ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة . (فتح الباري)

فائدة : ٤

إذا تعددت الجنائز ، وصلّى عليها صلاة واحدة ، فهل يتعدد الأجر ؟
 سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: في الحرم تعدد الجنائز فهل يتعدد الأجر الذي أخبر عنه الرسول ﷺ ؟
 فأجاب : إذا تعددت الجنائز في صلاة واحدة هل يأخذ الإنسان أجر عدد هذه الجنائز؟ الظاهر: نعم. لأنه يصدق عليه أنه صلى على جنازتين أو ثلاث أو أربع فيأخذ الأجر، لكن كيف ينوي؟ ينوي الصلاة على واحدة أو على الجميع ؟ ينوي الصلاة على الجميع . (الباب المفتوح)

فائدة : ٥

أن هذا الفضل في اتباع الجنائز إنما هو للرجال دون النساء ، لقول أم عطية (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا) متفق عليه .
(وَمَنْ طَافَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ فَصَلَّاهُ هَلَّى صِفْتِهِ) .
 أي : من فاته شيء من تكبيرات الجنائز فإنه يقضيه على صفته .
 لعموم قول النبي ﷺ (إذا أقيمت الصلاة فامشوا إليها وعليكم السكينة والوقار ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا) .
وصفة القضاء : أن يعتبر ما أدركه هو أول صلاته وما يقضيه هو آخرها .
 لقوله ﷺ (فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا) ، فإذا أدرك الإمام في التكبيرة الثالثة كبر وقرأ الفاتحة، وإذا كبر الإمام الرابعة كبر بعده وصلّى على النبي ﷺ ، فإذا سلم الإمام كبر المأموم المسبوق، ودعا للميت دعاء موجزاً، ثم يكبر الرابعة . (ابن باز)
 والمسألة فيها أقوال :

قيل : يقضي متوالياً متتابعاً .

وهذا مذهب الأحناف .

وقيل : يقضي ما فاته من التكبيرات على صفتها .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

وقيل : المسبوق يقضي ما فاته على صفته ما لم يخشى رفع الجنازة .

والراجح أنه يقضيه على صفتها ، وإن خشي رفعها يتمها خفيفة .

(وَمَنْ طَافَهُ الصَّلَاةُ هَلَّى عَلَيْهَا هَلَّى التَّكْبِيرِ إِلَى شَهْرِ) .

أي : من فاته الصلاة على الميت ، فإنه يجوز أن يصلي عليه على قبره .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

لورود ذلك في أحاديث ، منها :

أ- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُومُ الْمَسْجِدَ - قَالَ: فَسَأَلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالُوا: مَاتَتْ، فَقَالَ: (أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي؟ فَكَانَتْهُمْ صَعَرُوا أَمْرَهَا، فَقَالَ: "ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا"، فَذُلُّوه، فَصَلَّى عَلَيْهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ب- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ ، بَعْدَ مَا دُفِنَ ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ج- وَعَنْ أَنَسٍ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

د- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِ قَدْ دُفِنَ لَيْلًا ، فَقَالَ : مَتَى دُفِنَ هَذَا؟ قَالُوا : الْبَارِحَةَ . قَالَ : أَفَلَا آذَنْتُمُونِي؟! قَالُوا : دَفَّنَاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ فَكَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ . فَقَامَ فَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَا فِيهِمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

ه- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه: (أَنْتَهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَرَأَى قَبْرًا جَدِيدًا، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: هَذِهِ فُلَانَةُ، مَوْلَاةُ بَنِي فُلَانٍ ، فَعَرَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مَاتَتْ ظَهْرًا وَأَنْتَ نَائِمٌ قَائِلٌ (أَي: فِي الْقَيْلُولَةِ) فَلَمْ يُحِبَّ أَنْ نُوقِظَكَ بِهَا ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّ النَّاسَ خَلْفَهُ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًا ، ثُمَّ قَالَ : لَا يَمُوتُ فِيكُمْ مَيِّتٌ مَا دُمْتُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ إِلَّا آذَنْتُمُونِي بِهِ ؛ فَإِنَّ صَلَاتِي لَهُ رَحْمَةٌ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ النَّسَائِيِّ .

د- عن سعيد بن المسيب (أن أم سعد ماتت والنبي ﷺ غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر). رواه الترمذي وهو مرسل وقد روى ابن أبي شيبة في "المصنف" مجموعة من الآثار عن الصحابة والتابعين ممن صلوا على القبور بعد الدفن: منهم عائشة رضي الله عنها حين صلت على قبر أخيها عبد الرحمن .

وابن عمر صلى على قبر أخيه عاصم ، وسليمان بن ربيعة وابن سيرين وغيرهم . وكذلك ذكره ابن حزم في "المحلى" (٣/٣٦٦) عن أنس وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم جميعاً .

قال الإمام أحمد : ومن يشك في الصلاة على القبر ، يروى عن النبي ﷺ من ستة وجوه كلها حسان .

(إ ل ك ي شهر) .

أي : يصلي عليها إلى شهر ، ولا يصلي عليها بعد شهر .

وهذا مذهب الحنابلة .

قال أحمد : أكثر ما سمعنا أن النبي ﷺ صلى على قبر أم سعد بن عبادة بعد شهر .

أ- واستدلوا بمسئل سعيد بن المسيب السابق .

قال أحمد : أكثر ما سمعنا أن النبي ﷺ صلى على قبر أم سعد بن عبادة بعد شهر .

ب- قالوا : ولأن الشهر مدة يغلب على الظن بقاء الميت فيها ، فجاز الصلاة عليه فيها .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه يصلى على الميت في القبر ما لم يبل جسده ويتحقق تمزقه وذهابه .

ودليل هؤلاء : القياس على ما لو كان الميت خارج القبر على وجه الأرض .

وذهب بعضهم : إلى أن يصلى على الميت في القبر إلى ثلاثة أيام .

وهذا مذهب أبي حنيفة .

واستدل هؤلاء بأن الصحابة كانوا يصلون على النبي ﷺ إلى ثلاثة أيام .

وذهب بعضهم : إلى أن الصلاة على القبر تكون لكل من كان من أهل فرض الصلاة على الميت عند موته .

وهذا هو الأرجح عند جمهور الشافعية .

وذهب بعضهم : إلى أن الصلاة على القبر جائزة أبداً .

وهذا وجه عند الشافعية ، وإليه ذهب ابن عقيل من الحنابلة والظاهرية .
واستدل هؤلاء بحديث عقبة بن عامر قال (صلى رسول الله ﷺ على قتلى أُحُد بعد ثمانين سنين، كالمودع للأحياء والأموات ...) متفق عليه .

وبوب أبو داود على هذا الحديث فقال : باب الميت يصلى على قبره بعد حين .
قال ابن القيم : وتبويب أبي داود ، وذكره هذا الحديث يدل على أن ذلك لا يتقيد عنده بوقت لا شهر ولا غيره
وهذا هو الصحيح .

فالصلاة على القبر ليس لها مدة معينة أو حد معين لا تصح الصلاة بعده ، وذلك لأنه لا يصح في الدلالة على التحديد شيء من النصوص .

قال ابن حزم : أما أمر تحديد الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام فخطأ لا يشك ، لأنه تحديد بلا دليل . (انتهى)
لكن القبور القديمة التي لها سنين عديدة لا يُصلى عليها ، وقد نقل ابن عبد البر إجماع العلماء على ذلك ، بل إن ما قدم عهده من القبور تكره الصلاة عليه ، لأنه لم يأت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه أنهم صلوا على القبر إلا بحدثان ذلك .
قال الشيخ ابن عثيمين : والصحيح أنه نصلي على القبر ولو بعد شهر ، إلا أن بعض العلماء قيده بقيد حسن ، قال : بشرط أن يكون هذا المدفون مات في زمن يكون فيه هذا المصلي أهلاً للصلاة .

مثال ذلك : رجل مات قبل عشرين سنة ، فخرج إنسان وصلى عليه وله ثلاثون سنة ، فيصح ؛ لأنه عندما مات كان للمصلي عشر سنوات ، فهو من أهل الصلاة على الميت .

مثال آخر : رجل مات قبل ثلاثين سنة ، فخرج إنسان وصلى عليه وله عشرون سنة ليصلي عليه ، فلا يصح ؛ لأن المصلي كان معدوماً عند ما مات الرجل ، فليس من أهل الصلاة عليه .

ومن ثم لا يشرع لنا نحن أن نصلي على قبر النبي ﷺ ، وما علمنا أن أحداً من الناس قال : إنه يشرع أن يصلي الإنسان على قبر النبي ﷺ أو على قبور الصحابة ، لكن يقف ويدعو .

● الجواب عن أدلة الأقوال الأخرى :

أما دليل من حدد ذلك بشهر :

فالجواب : بأن ما وقع من النبي ﷺ من صلاته على أم سعد بعد شهر إنما وقع اتفاقاً من غير قصد التحديد .
قال ابن القيم : وَصَلَاتِهِ عَلَى أُمَّ سَعْدٍ بَعْدَ شَهْرٍ لَا يَنْفِي الصَّلَاةَ بَعْدَ أَزِيدٍ مِنْهُ ، وَكَوْنُ الْمَيِّتِ فِي الْعَالِبِ لَا يَنْفِي أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ لَا مَعْنَى لَهُ ، فَإِنَّ هَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَرْضِ ، وَالْعِظَامُ تَبْقَى مُدَّةَ طَوِيلَةٍ ، وَلَا تَأْتِي لِتَمَزُّقِ اللَّحُومِ .
وأما الجواب عن دليل من حدد ما لم يبلى جسده ويتحقق تمزقه .

فالجواب : بأن التحديد يبلى الميت لا يصح ، بدليل أن النبي ﷺ لا يبلى ولا يصلى على قبره .
ولأن بلى الميت يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، وهو أمر لا يعلم ولا ينضب ، فلا بد أن يكون التقدير على أمر معلوم لا مجهول .

وأما الجواب على من حدد ذلك بثلاثة أيام ، وأن الصحابة كانوا يصلون على النبي ﷺ إلى ثلاثة أيام .
فيقال : إن هذا الأثر لا يعلم صحته .

وأيضاً قد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قد صلى على القبر بعد شهر ، وهذا يرد دعواهم .

وأما ما استدل به أصحاب القول الأخير من صلاته ﷺ على شهداء أحد بعد ثمانين سنوات ، فالجواب :

أن هذه الصلاة ليست هي الصلاة على الميت ، ولو كانت هي الصلاة على الميت لم يؤخرها النبي ﷺ ثمان سنين هذا لا يصح ، بل هذه الصلاة كالتوديع للأموات ، وقد رجح هذا ابن القيم .
قال النووي : إن هذه الصلاة لا يصح أن تكون صلاة الجنائز بالإجماع .

فائدة :

يجوز الصلاة على الجنائز في المقبرة .

وهذا قول جمهور العلماء .

فهو قول الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، والظاهرية .

أ- فعل النبي ﷺ .

للأحاديث السابقة كحديث أبي هريرة (التي تقم المسجد) وحديث ابن عباس وحديث أنس ، فإن فيها فعل النبي ﷺ ، فإنه صلى على الميت في قبره وهو في المقبرة ، وهذا الفعل من النبي ﷺ تخصيص للنهي عن الصلاة في المقبرة .

قال ابن حزم - بعد أن ساق الآثار في النهي عن الصلاة في المقبرة وصلاته ﷺ على قبر المسكينة السوداء - قال : وكل هذه الآثار حق ، فلا تل الصلاة حيث ذكرنا ، إلا صلاة الجنائز فإنها تصلى في المقبرة .

ب- فعل السلف الصالح من الصحابة والتابعين .

فقد روى نافع قال (لقد صلينا على عائشة وأم سلمة وسط البقيع بين القبور ، ... وحضر ذلك ابن عمر) أخرجه عبد الرزاق . وقال ابن المنذر : وكان عمر بن عبد العزيز يفعل ذلك .

وذهب الشافعية إلى كراهة ذلك استدلالاً بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة في المقبرة .

والراجع الأول .

(وَإِنْ كَانَ الْكَلْبُ غَائِبًا عَنْ الْبَلَدِ هُنَاكَ صَلَّى عَلَيْهِ بِالْكَتْمِ) .

أي : وإن كان الميت غائباً عن البلد ، فإنه يصلى عليه غائباً .

وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد .

قال النووي رحمه الله في (المجموع) مذهبنا جواز الصلاة على الغائب عن البلد ، ومنعها أبو حنيفة . دليلنا حديث النجاشي وهو صحيح لا مطعن فيه وليس لهم عنه جواب صحيح . (انتهى)

لحديث أبي هريرة ﷺ قَالَ: (نَعَى النَّبِيُّ ﷺ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، خَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا) متفق عليه

وعَنْ جَابِرِ ﷺ : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي ، أَوْ الثَّلَاثِ) متفق عليه .

قالوا : إن في صلاة النبي ﷺ على النجاشي وهو غائب دليلاً على مشروعية الصلاة على الغائب .

وذهب بعض العلماء : إلى أنها لا تشرع مطلقاً .

وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية .

أ-قالوا : إنه توفي خلق كثير من أصحاب النبي ﷺ ومن أعز الناس عليه وهم غائبون في الأسفار ، كما توفي في الحبشة ، ولم يؤثر عنه ﷺ أنه صلى على أحد منهم .

ب- أنه لم ينقل عن الصحابة في الأمصار أنهم صلوا على النبي ﷺ صلاة الغائب ، كما توفي الخلفاء الراشدون من بعده ، ولم ينقل عن المسلمين في الأمصار أنهم صلوا عليهم صلاة الغائب ، وهذا دليل على عدم مشروعية الصلاة على الغائب .

وأجابوا عن صلاة النبي ﷺ على النجاشي :

أولاً : أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد .

ثانياً : قالوا : إنه كشف له ﷺ حتى رآه ، فيكون حكمه حكم الحاضرين بين يدي الإمام الذي لا يراه المؤمنون .

قال ابن دقيق : هذا يحتاج إلى نقل ، ولا يثبت بالاحتمال .

ثالثاً : أن ذلك خاص بالنبي ﷺ .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه إذا كان الغائب لم يصل عليه مثل النجاشي صلي عليه ، وإن كان صلي عليه فقد سقط فرض

الكفاية .

جمعاً بين الأدلة .

وهذا القول اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .

ورجح ابن القيم وقال : لم يكن من هدي النبي وسنته الصلاة على كل ميت غائب فقد مات خلق كثير من المسلمين وهم

غيب فلم يصل عليهم وصح عنه أنه صلى على النجاشي صلواته على الميت .

وقال الخطابي : لا يُصلى على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس فيها من يصلي عليه .

وترجم بذلك أبو داود في السنن فقال : باب الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك في بلد آخر .

وهذا القول هو الصحيح .

فائدة : ١

قال بعض العلماء : تشرع الصلاة على الغائب أيضاً : إذا كان له نفع للمسلمين ، كعالم أو مجاهد أو غني نفع الناس بماله ونحو

ذلك ، وهذا القول رواية عن الإمام أحمد ، واختارها الشيخ السعدي وبه أفتت اللجنة الدائمة .

فائدة : ٢

كيفية الصلاة على الميت الغائب كطريقة الصلاة على الميت الحاضر .

(وَكَأَيُّهَا الْمَوْلَى الْغَائِبُ وَكَأَيُّهَا الْقَاتِلُ نَفْسِهِ) .

أي : أن الإمام لا يصلي على قاتل نفسه ولا على الغال .

أ- عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال (أَيْ النَّبِيُّ ﷺ بَرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ) . رواه مسلم .

ب- وعن زيد بن خالد الجهني (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تُوْفِيَ يَوْمَ حَيْبَرٍ ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : صَلُّوا

عَلَى صَاحِبِكُمْ . فَتَعَيَّرَتْ وَجْهَهُ النَّاسُ لِذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّ صَاحِبِكُمْ عَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَتَشَّنَّا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا خَرَزًا مِنْ خَرَزِ

يَهُودَ لَا يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ) . رواه أبو داود (بِمَشَاقِصَ) المشاقص سهام عراض . (فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ) وعند النسائي بلفظ (أما أنا فلا أصلي عليه) .

ج- ولعصيانه بهذا الفعل .

د- وليكون ردعاً بغيره .

قيل : يجرم . وقيل : يكره .

ومثل الإمام من هو قدوة للناس ، أو من أهل العلم ، فإنهم لا يصلون عليه ردعاً لغيره .

قال النووي : وفي هذا الحديث دليل لمن يقول لا يصلي على قاتل نفسه لعصيانه وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز ،

والأوزاعي .

وقال الحسن ، والنخعي ، وقتادة ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي وجمهير العلماء يصلون عليه .

وأجابوا عن هذا الحديث بأن النبي ﷺ لم يصل عليه بنفسه زجراً للناس عن مثل فعله ، وصلت عليه الصحابة ، وهذا كما ترك النبي ﷺ الصلاة في أول الأمر على من عليه ذنب زجراً لهم عن التساهل في الاستدانة ، وعن إهمال وفائه ، وأمر أصحابه بالصلاة عليه فقال ﷺ : (صلوا على صاحبكم) .

فائدة : ١

قول القرطبي (لعل هذا القاتل لنفسه كان مستحلاً لقتل نفسه ، فمات كافراً فلم يصل عليه لذلك) ؟
هذا قول مردود ، لقوله ﷺ في رواية النسائي (أما أنا فلا أصلي عليه) والتقدير : وأما أنتم فصلوا عليه ، لأن (أما) للتفصيل ، فيكون المراد تفصيل حال المصلين عليه بين من لا يصلي ، وهو النبي ﷺ ، وبين من يصلي ، وهم الصحابة ، فدل على أنه مسلم ليس بكافر ، وأما تركه ﷺ الصلاة عليه مع كونه مسلماً ، زجراً لغيره لئلا يتجاسروا بقتل أنفسهم .

فائدة : ٢

سئل الشيخ ابن باز : هل قاتل نفسه يغسل ويصلى عليه ؟

فأجاب :

قاتل نفسه يغسل ويصلي عليه ويدفن مع المسلمين ؛ لأنه عاص وهو ليس بكافر ؛ لأن قتل النفس معصية وليس بكافر .
وإذا قتل نفسه والعياذ بالله يغسل ويكفن ويصلي عليه ، لكن ينبغي للإمام الأكبر ولمن له أهمية أن يترك الصلاة عليه من باب الإنكار ؛ لئلا يظن أنه راض عن عمله ، والإمام الأكبر أو السلطان أو القضاة أو رئيس البلد أو أميرها إذا ترك ذلك من باب إنكار هذا الشيء وإعلان أن هذا خطأ فهذا حسن ، ولكن يصلي عليه بعض المصلين .

فائدة : ٣

مسألة : هل يلحق بالغال ، وقاتل النفس من هو مثلهم ، أو أشد منهم أذية للمسلمين ، كقطع الطرق مثلاً ؟
الجواب : المشهور من المذهب : لا يلحق .

والقول الثاني : أن من كان مثلهم ، أو أشد منهم ، فإنه لا يصلي الإمام عليه ؛ لأن الشرع إذا جاء بعقوبة على جرم من المعاصي ، فإنه يلحق به ما يماثله ، أو ما هو أشد منه .
فإذا كان الذي غل هذا الشيء اليسير لم يصل عليه النبي ﷺ فما بالك بمن يقف للمسلمين في الطرق ، ويقتلهم ويأخذ أموالهم ، ويروعهم ، أليس هذا من باب أولى أن ينكل به ؟

الجواب : بلى ، ولهذا فالصحيح : أن ما ساوى هاتين المعصيتين ، ورأى الإمام المصلحة في عدم الصلاة عليه ، فإنه لا يصلي عليه .

(الشرح المتع)

(وَكَأَنَّ بَأْسَ بِالصَّلَاةِ هَائِكِهِ هِيَ الْمَسْجِدُ) .

أي : لا بأس بالصلاة على الميت في المسجد .

وبه قال الشافعي ، وأحمد .

قال ابن قدامة : لا بأس بالصلاة على الميت في المسجد إذا لم يخف تلويثه .

وَمَهْدًا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو نُورٍ وَدَاوُدُ . (المغني) .

وقال النووي : في هذا الحديث دليل للشافعي والأكثرين في جواز الصلاة على الميت في المسجد ، وممن قال به أحمد وإسحاق .

وقال الشوكاني : وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور .

أ- لحديث عائشة رضي الله عنها قالت (وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- ورد (أنه صلى على أبي بكر في المسجد) رواه سعيد بن منصور .

ج- (وصلي على عمر في المسجد) رواه مالك .

وذهب بعض العلماء : إلى المنع من ذلك .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك .

قال النووي : قَالَ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْهُ : لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ .

لحديث أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له) رواه أبو داود .

وأجابوا عن حديث عائشة : بأن حديث الباب محمول على أن الصلاة على ابني بيضاء وهما كانا خارج المسجد ، والمصلون داخله وذلك جائز .

والراجح الجواز .

فائدة :

الجواب عن حديث (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له) ؟

أحدها: أَنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ .

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ تَفَرَّدَ بِهِ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الَّذِي فِي النَّسَخِ الْمَشْهُورَةِ الْمُحَقَّقَةِ الْمَسْمُوعَةِ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (وَمَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) وَلَا حُجَّةٌ لَهُمْ حِينَئِذٍ فِيهِ .

الثالث: أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ وَثَبَتَ أَنَّهُ قَالَ : " فَلَا شَيْءَ لَهُ " لَوَجِبَ تَأْوِيلُهُ عَلَى " فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ " لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَبَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ سَهِيلِ بْنِ بَيْضَاءَ ، وَقَدْ جَاءَ (لَهُ) بِمَعْنَى (عَلَيْهِ) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا .

الرابع: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى نَقْصِ الْأَجْرِ فِي حَقِّ مَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ وَرَجَعَ وَلَمْ يُشَيِّعْهَا إِلَى الْمَقْبَرَةِ لِمَا فَاتَهُ مِنْ تَشْيِيعِهِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ وَحُضُورِ دَفْنِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (شرح مسلم للنووي)

وقال الخطابي: صالح مولى التوأمة ضعفوه وكان قد نسي حديثه في آخر عمره، وقد ثبت أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما صلي عليهما في المسجد، ومعلوم أن عامة المهاجرين والأنصار شهدوا الصلاة عليهما، ففي تركهم إنكاره دليل على جوازه.

وكان ممن ضعفه من العلماء : الإمام أحمد - كما في مسائل ابنه عبد الله ، وابن المنذر في (الأوسط) ، والخطابي في (معالم السنن) ، والبيهقي كما في (سننه) ، وابن حزم في (المحلى) ، وابن الجوزي في (العلل المتناهية) .

قال ابن القيم : ولم يكن من هديه الراتب الصلاة عليه في المسجد ، وإنما كان يصلي على الجنازة خارج المسجد، وربما كان يصلي أحياناً على الميت في المسجد كما صلى على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد، ولكن لم يكن ذلك سنته وعادته.

فالأفضل الصلاة على الجنازة بمصلى خاص .

أ-ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ : (نَعَى النَّبِيُّ ﷺ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، خَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى ...) .

ب-وفي حديث ابن عمر (أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجل منهم وامرأة زنيا فأمر بما فرجما قريباً من موضع الجنائز عند المسجد) متفق عليه .

هصل

(يَسِّنُ التَّرْبِيعَ فِي هَمَلِهِ) .

أي : يسن التربع في حمل الجنازة .

والترتيب أن يضع قائمة السرير اليسرى في المقدمة على كتفه الأيمن ، ثم ينتقل إلى المؤخرة ، ثم يضع قائمته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ، ثم ينتقل إلى المؤخرة .

وقد جاء عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، قال (من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها، فإنه من السنة، ثم إن شاء فليطوع، وإن شاء فليدع) إسناده ثقات، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . رواه ابن ماجه .

ولابن أبي شيبة بسند صحيح، عن أبي الدرداء : من تمام أجر الجنازة أن تُشَيَّعَهَا من أهلها، وأن تحمل بأركانها الأربعة، وأن تُحْشَوُ في القبر ، وهذا يقتضي أنه سنة النبي ﷺ في ذلك . (حاشية الروض)

(وَكَمُونُ الْمَشَاةِ أَمَامَهَا، وَالرُّكْبَانُ خَلْفَهَا) .

أي : يسن أن يكون المشاة أمام الجنازة ، والركبان خلفها .

وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والجمهور وجماعة من الصحابة .

أ- لحديث ابن عمر ﷺ (أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ) . رواه أبو داود، وأعله النسائي وطائفة بالإرسال .

ب- ولثبوت ذلك عن جمع من الصحابة ، كابن عمر .

وذهب بعض العلماء : إلى أن المشي خلفها أفضل .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، وحكاه الترمذي عن سفيان الثوري .

أ- لحديث (من تبع الجنازة ...) والاتباع يكون من الخلف .

ب- ولمرسل طاوس قال (ما مشى رسول الله ﷺ حتى مات ، إلا خلف جنازة) وهذا مرسل وهو ضعيف .

وذهب بعضهم : إلى أنه يمشي حيث شاء ، أمامها أو يمينها أو يسارها أو خلفها .

لحديث المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ (الراكب يسير خلفها ، والماشي حيث شاء) رواه أبو داود والترمذي، وهو حديث صحيح

وهذا القول هو الصحيح .

(وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ مَعَهَا ، وَكَيْ بِالذِّكْرِ وَالْقُرْآنِ) .

أي : يكره رفع الصوت مع الجنازة أو في المقبرة حتى ولو كان ذلك الصوت بالذكر وقراءة القرآن ، أو طلب الاستغفار للميت أو نحو ذلك .

أ- لحديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قَالَ (لَا تُتَّبِعِ الْجَنَازَةَ بِصَوْتٍ ، وَلَا نَارٍ) رواه أبو داود .

ب- وعن عمرو بن العاص أنه قال في وصيته (فإذا أنا مت فلا تصحبني نائحة ولا نار) رواه مسلم .

قال القرطبي : هذا توصية منه باحتتاب هذين الأمرين ، لأنهما من عمل الجاهلية ، ولنهي النبي ﷺ .

ج- ولقول قيس ابن عباد (كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون رفع الصوت عند الجنائز) رواه البيهقي .

د- ولان فيه تشبها بالنصارى فإنهم يرفعون أصواتهم بشيء من أناجيلهم وأذكارهم مع التتميط والتلحين والتحرزين .

قال النووي : واعلم أن الصواب المختار ما كان عليه السلف ﷺ : السكوت في حال السير مع الجنازة، فلا يُرفع صوتاً بقراءة،

ولا ذكر، ولا غير ذلك، والحكمة فيه ظاهرة، وهي أنه أسكن لخاطره، وأجمع لفكره فيما يتعلق بالجنازة، وهو المطلوب في هذا

الحال، فهذا هو الحق . (الأذكار)

(وَيَسْتَحَبُّ الْقِيَامُ لَهَا إِذَا مَرَّتْ) .

أي : يستحب القيام للجنازة إذا مرت .

أ- لحديث أبي سعيد الخدري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَمَوْمُوا فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ) متفق عليه .

ب- ولحديث عامر بن ربيعة قال: قال رسول الله ﷺ (إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَمُومُوا لَهَا حَتَّى تُخْلَفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ) رواه مسلم .
 ج- وعن ابن أبي ليلى قال (أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ وَسَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ كَانَا بِالْقَادِسِيَّةِ فَمَرَّتْ بِهِمَا جَنَازَةٌ فَقَامَا فَقِيلَ لَهُمَا إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ . فَقَالَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ فَقِيلَ إِنَّهُ يَهُودِيٌّ . فَقَالَ : أَلَيْسَتْ نَفْسًا) متفق عليه .
 وهذا القول هو الصحيح .

وذهب بعض العلماء : إلى أن هذا الحكم منسوخ .

وهذا قول جمهور العلماء .

قال الشوكاني : وقال مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، أن القيام منسوخ بحديث علي .

أ- لحديث علي قال (قام رسول الله ﷺ ثم قعد) رواه مسلم .

ب- ولحديث عبادة بن الصامت قال (كان رسول الله ﷺ يقوم في الجنائز حتى توضع في اللحد ، فمر حبر من اليهود فقال :

هكذا نفع ، فجلس رسول الله ﷺ وقال : اجلسوا خالفوهم) رواه أبو داود ، والحديث ضعفه الترمذي والنووي وابن حجر وابن القيم .

والصحيح أن القول بالنسخ ضعيف .

وتكون أحاديث الأمر تدل على الاستحباب ، وأن أحاديث الترك تدل على جواز ترك القيام .

وهذا القول هو الصحيح ، وهو أولى من القول بالنسخ لأن فيه جمعاً بين الأدلة .

قال النووي بعد أن اختار هذا القول : هذا هو المختار ، فيكون الأمر به للندب ، والقعود بياناً للجواز ، ولا يصح دعوى

النسخ في مثل هذا ، لأن النسخ إنما يكون إذا تعذر الجمع بين الأحاديث ولم يتعذر .

وقال ابن حزم رحمه الله : فكان قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام مبيناً أنه أمر ندب ، وليس يجوز أن يكون هذا نسخاً ؛ لأنه لا يجوز

ترك سنة متيقنة إلا بيقين نسخ ، والنسخ لا يكون إلا بالنهي ، أو بتركٍ معه نهي .

وقال ابن القيم : قيل : منسوخ والقعود آخر الأمرين ، وقيل : بل الأمران جائزان ، وفعله بياناً للاستحباب ، وتركه بياناً

للجواز ، وهذا أولى من ادعاء النسخ .

فائدة : ١

الجواب عن دليل من قال بالنسخ :

أولاً : أن من شرط النسخ عدم إمكان الجمع بين الدليلين ، وليس الأمر كذلك ههنا ، فإن تركه ﷺ للقيام بعد أمره به دليل

على أن الأمر الأول للندب وليس للوجوب ، وبه تجتمع الأدلة دون حاجة للقول بالنسخ .

ثانياً : أن أحاديث الأمر بالقيام لفظ صريح ، وهذه الأحاديث حكاية فعل لا عموم له ، وليس فيها لفظ عام يحتج به على

النسخ ، وغاية ما فيها أنه (قام وقعد) وهو فعل محتمل لا يقوى على تأييد دعوى النسخ .

فائدة : ٢

الحكمة من القيام للجنائز .

جاء تعليقه في الحديث بقوله (إن للموت فرعاً) فدل على أن القيام لتذكر الموت ، وإعظامه ، وجعله من أهم ما يخطر بالإنسان ،

ولذا استوى فيه جنازة المؤمن والكافر .

أيضاً جاء تعليقه بقوله (أليست نفساً) .

وثبت في رواية أحمد ، وابن حبان تعليقه بقوله (إنما تقومون إعظاماً للذي يقبض النفوس) .

وفي رواية الحاكم بقوله (إنما قمنا للملائكة) .

ولا تنافي بين هذه الروايات، كما سيأتي بيان ذلك قريباً، إن شاء الله تعالى

قال القرطبي : قوله (إن للموت فَرْعاً) معناه: إن الموت يُفْرَعُ إليه، إشارة إلى استعظامه، ومقصود الحديث أن لا يستمر الإنسان على الغفلة بعد رؤية الميت، لما يُشعر ذلك من التساهل بأمر الموت، فمن تَمَّ استوى فيه الميت مسلماً، أو غير مسلم. وقال غيره: جعل نفس الموت فَرْعاً، مبالغةً، كما يقال: رجل عدلٌ.

وقال البيضاوي: هو مصدرٌ، جَرَى جَرَى الوصف، للمبالغة، أو فيه تقديرٌ، أي الموت ذو فَرْع. ويؤيد الثاني - كما قال الحافظ - رَجْمُهُ اللهُ - رواية المصنّف، وابن ماجه بلفظ: "إن للموت فَرْعاً"، وفيه تنبيه على أن تلك الحالة ينبغي لمن رآها أن يُفَلِّقَ من أجلها، ويضطرب، ولا يظهر منه عدم الاحتفال والمبالاة. قاله في "الفتح"

فائدة : ٣

الأمر بالقيام للجنائز، إذا مرّت بالكلّف القاعد ، وإن لم يقصد تشييعها ، والمراد عموم كلّ جنازة ، من مؤمن وغيره ، حيث أن النبي ﷺ قام لجنازة يهوديّ مرّت به، وعلّل ذلك بأنّها نفس، وفي رواية بأن الموت فَرْع .

فائدة : ٤

قوله ﷺ في حديث أبي سعيد السابق (فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ) .

وروى أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً (من صلى على جنازة، فلم يمش معها، فليقم حتى تغيب عنه، وإن مشى معها، فلا يجلس حتى توضع) .

فيكره جلوس تابعها حتى توضع .

وقوله (حَتَّى تُوَضَعَ) يحتمل أن المراد حتى توضع على الأرض ، أو توضع في اللحد.

وقد روي عن أبي هريرة ﷺ باللفظين .

إلا أن البخاريّ أشار إلى ترجيح رواية (حتى توضع بالأرض) .

حيث قال (باب من تبع جنازة، فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال) .

وصرح أبو داود بترجيحها، حيث قال بعد رواية حديث أبي سعيد ﷺ من طريق سهيل بن أبي صالح، بلفظ (إذا تبعتم الجنازة، فلا تجلسوا حتى توضع) ما نصّه: وروى الثوريّ هذا الحديث، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال فيه: (حتى توضع بالأرض) ورواه أبو معاوية، عن سهيل، قال (حتى توضع في اللحد) وسفيان أحفظ من أبي معاوية انتهى.

(وَيُسَجَّى قَبْرُ الْمَرْأَةِ فَهَطًا) .

أي : يغطّى قبر المرأة فقط عند إدخالها القبر دون الرجل .

قال ابن قدامة : لا نعلم في استحباب هذا بين العلماء خلافاً .

أ- روي عن علي أنه أتى قوماً وهم يدفنون ميتاً ، وقد بسط الثوب على قبره ، فجذب الثوب من القبر وقال : إنما يصنع هذا بالنساء . رواه البيهقي .

ب- أن مبنى حال المرأة على الستر ، لأن المرأة عورة ، ولا يؤمن أن يبدو منها شيء فيراه الحاضرون .

قال ابن قدامة : وَالْمَرْأَةُ يُحْمَرُ قَبْرُهَا (أي : يُسْتَرُ بِثَوْبٍ ، لَا نَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا .

وَقَدْ رَوَى ابْنُ سِيرِينَ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يُعْطِي قَبْرَ الْمَرْأَةِ .

وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ قَدْ دَفَنُوا مَيْتًا ، وَبَسَطُوا عَلَى قَبْرِهِ الثَّوْبَ ، فَجَذَبَهُ وَقَالَ : إِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ .

وَشَهِدَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ دَفَنَ أَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ فَحَمَرَ الْقَبْرَ بِتُوبٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ: ارْزُقُوا التُّوبَ، إِنَّمَا يُحَمَّرُ قَبْرُ النِّسَاءِ، وَأَنَسٌ شَاهِدٌ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ لَا يُنْكَرُ .

وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ ، وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَبْدُو مِنْهَا شَيْءٌ فَيَرَاهُ الْحَاضِرُونَ . (المغني)

فائدة :

يكره ستر قبر الرجل .

وهذا مذهب الحنفية ، والحنابلة .

أ- لحديث علي المتقدم .

ب- ما روي عن بعض السلف من التابعين كشريح والحسن البصري في كراهة ذلك .

ج- أن كشف القبر حال الدفن أمكن في دفن الميت ، وأبعد من التشبه بالنساء .

قالوا : ويجوز ستر القبر إذا كان ذلك لضرورة كدفع مطر ، أو ثلج ، أو حر على الداخلين في القبر .

(وَاللَّحْدُ أَحْضَلُ مِنَ الشَّقِّ) .

أي : أن القبر إذا كان لحداً فهو أفضل .

وهذا قول جمهور العلماء .

قال ابن قدامة : السُّنَّةُ أَنْ يُلْحَدَ قَبْرُ الْمَيِّتِ ، كَمَا صُنِعَ بِقَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ .

أ- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ قَالَ (الْحَدُّ إِلَى الْحَدِّ ، وَأَنْصَبُوا عَلَى اللَّيْنِ نُصْبًا ، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ب- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ (لَمَّا تُوِّفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَلْحَدُ ، وَآخَرُ يَضْرَحُ ، فَقَالُوا : نَسْتَحِيرُ رَبَّنَا ، وَنَبْعَثُ إِلَيْهِمَا ، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ تَرَكْنَاهُ ، فَأُرْسِلَ إِلَيْهِمَا ، فَسَبَقَ صَاحِبُ اللَّحْدِ ، فَلَحَدُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ) رواه ابن ماجه .

وجه الدلالة من الحديثين : أن اللحد هو الذي فعل بالنبي ﷺ ، ولم يكن ليختار الله لنبهه إلا الأفضل .

قال النووي في شرح حديث سعد : فيه استحباب اللحد ونصب اللبن ، وأنه فعل ذلك برسول الله ﷺ باتفاق الصحابة ﷺ ، وقد نقلوا أن عدد لبناته ﷺ تسع .

ج- ولحديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ (اللحد لنا والشق لغيرنا) رواه أبو داود وهو حديث مختلف في صحته .

د - ولحديث جابر - وقد سبق - قال (كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين في قتلى أحد ثم يقول (أيهم أكثر أخذاً للقرآن) فإذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد) رواه البخاري .

ففي هذا الحديث بيان فضيلة اللحد ، لأنه الذي وقع دفن الشهداء فيه ، مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة ، فلولا مزيد فضيلة ما عانوه .

فائدة : ١

تعريف اللحد والشق :

قال البهوتي : اللحد أن يحفر في أسفل حائط القبر مما يلي القبلة مكاناً يوضع فيه الميت .

والشق : أن يحفر في وسط القبر كالنهر ويبنى جانباه باللبن أو غيره .

فائدة : ٢

قوله ﷺ (اللحد لنا والشق لغيرنا) اختلف العلماء في معنى قوله (لنا) و (لغيرنا) ؟

ف قيل : (لنا) أي : هو الذي نؤثره - أيها المسلمون - ونعرفه ، لأن العرب لم تكن تعرف غيره ، و (لغيرنا) أي : من الأمم

السابقة ويؤيد ذلك رواية (والشق لغيرنا من أهل الكتاب) .

وقيل : اللحد لنا معشر الأنبياء ، والشق جائز لغيرنا .

وقيل : يمكن أنه ﷺ عنى بضمير الجمع نفسه ، أي : أوتر لي اللحد ، وهو إخبار عن الكائن فيكون معجزة .

والصحيح الأول .

فائدة : ٣

متى يكون الشق أفضل :

يكون أفضل إذا كانت الأرض رخوة ، فهنا فالشق أفضل .

قال النووي : أجمع العلماء على أن الدفن في اللحد والشق جائزان، لكن إن كانت الأرض صلبة لا ينهار ترابها فاللحد أفضل،

لما سبق من الأدلة ، وإن كانت رخوة تنهار ، فالشق أفضل .

وهذا قول الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، فعند هؤلاء الشق أفضل إذا كان الأرض رخوة .

قال ابن عثيمين رحمه الله : ولكن إذا احتيج إلى الشق ، فإنه لا بأس به ، والحاجة إلى الشق إذا كانت الأرض رملية ، فإن اللحد

فيها لا يمكن؛ لأن الرمل إذا لحدت فيه اتهدم، فتحفر حفرة، ثم يحفر في وسطها ثم يوضع لبن على جانبي الحفرة التي بها الميت؛

من أجل ألا ينهد الرمل ، ثم يوضع الميت بين هذه اللبنات . (الشرح الممتع)

(وَبِكَ لَهْدِ الْكَبِيرِ بِاللَّبَنِ مِنْ اللَّطِينِ الْأَهْضَلِ) .

أي : أن السنة أن يسد لحد القبر باللبن من الطين ، وهو أفضل من غيره .

وهذا قول جمهور العلماء .

أ- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ (اَلْحُدُّوْا لِي لِحْدًا وَانصِبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ نَصْبًا كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)

رواه مسلم .

قال النووي : فيه استحباب اللحد ونصب اللبن، وأنه فعل ذلك برسول الله ﷺ باتفاق الصحابة ﷺ، وقد نقلوا أن عدد لبناته

ﷺ تسع . (شرح مسلم)

ب- ولأن اللبن أفضل من غيره ، لأنه من جنس الأرض وأبعد من أبنية الدنيا .

(وَيَسُنُّ تَعْمِيقَ الْكَبِيرِ وَتَوْسِيْعَهُ بِالْأَهْدِ) .

أي : يسن إعماق القبر وإحسانه .

عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ (شُكِّيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجِرَاحَاتُ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ : اِخْفِرُوا وَأَعْمِقُوا وَأَحْسِنُوا وَادْفِنُوا الْإِنْتِنِينَ وَالثَّلَاثَةَ

فِي قَبْرِ وَاحِدٍ وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا) رواه الترمذي .

(شُكِّيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجِرَاحَاتُ يَوْمَ أُحُدٍ) ، ورواية (فَعَلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الْخُفْرُ عَلَيْنَا لِكُلِّ إِنْسَانٍ شَدِيدٌ) أي : إن حفر القبر لكل إنسان على جدة شاق علينا، حيث أصابنا الجراح

الكثير، والجهد الشديد ، وفي رواية لأحمد (قالوا: يا رسول الله، أصابنا قَتْحٌ، وَجَهْدٌ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنَا؟) ، وفي رواية له: "كيف تأمرنا بقناتنا؟" . (وَأَعْمِقُوا) بقطع الهمزة، من الإعماق، وهو إبعاد

القعر، يقال: أعمق البئر: جعلها عميقة، أي بعيدة القعر . (وَأَحْسِنُوا) بقطع الهمزة أيضاً ، أي : اجعلوا القبر حسناً بتسوية قعره؛ ارتفاعاً، وانخفاضاً، وتنقيته من التراب، والقذاة، وغيرها .

● وقوله (وأعمقوا) أمر، لكن حملة جمهور العلماء على الاستحباب بدليل اقتراحه بالأمر بالتوسيع وإحسان القبر، وهي أفعال مستحبة،

ولأنه إذا حصل المقصود من الدفن فالمبالغة في الإعماق تكون أيضاً من باب تحسين القبر ليكون أبلغ في المقصود.

(وَيَكْفِي مَا يَمْنَعُ السَّبَاعَ وَالْكَرَاهَةَ) .

جمهور العلماء - كما تقدم - أن تعمييق القبر مستحب ، لكن هناك قدر من الإعماق واجب ، وهو أقل ما يجزئ في القبر ،

وذكر الفقهاء أن أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسباع .

فائدة :

اختلف العلماء في حد الإعماق على أقوال :

ف قيل : يستحب أن يعمق القبر قدر قامة وبسطة من رجل معتدل لهما .

وقيل : حده إلى مقدار نصف قامة .

وقيل : يعمق إلى الصدر .

وكان الحسن وابن سيرين يستحبان أن يعمق القبر إلى الصدر .

وقيل : يستحب تعميقه بلا حد .

لأن قوله (وأعمقوا) فيه الأمر مطلقاً من غير تحديد ، فيرجع إلى ما يحصل به المقصود .

وهذا الراجح .

قال البهوتي : وسن أن يعمق قبر ويوسع قبر بلا حد ، لقوله ﷺ في قتلى أحد احفروا وأوسعوا وأعمقوا ، ويكفي ما يمنع السباع والرائحة؛ لأنه يحصل به المقصود، وسواء الرجل والمرأة .

(وَكَرِهَ إِدْخَالَ الْقَبْرِ خَشْبًا) .

أي : يكره إدخال الخشب في القبر واستخدامه في دفن الميت .

أ- لما جاء عن عمرو بن العاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه : ... ولا تجعلن في قبري خشبة ولا حجراً . رواه أحمد .

ب- وعن إبراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون اللبن ويكرهون الآجر، ويستحبون القصب ويكرهون الخشب . رواه ابن أبي شيبة

ج- أن الخشب لإحكام البناء والعمران للزينة ، والقبر موضع البلى فلا حاجة فيه إلى ذلك .

د- قالوا : إن الخشب معد لمس النار ، والقبر يكره إدخاله كل ما مسته النار كما سيأتي إن شاء الله .

(وَمَا مَسَّهُ نَارٌ) .

أي : يكره إدخال القبر بشيء مسته النار ، من الآجر ، أو الحديد .

أ- أن ما فيه أثر النار يكره تفاؤلاً ، كما يكره أن يتبع الميت إلى قبره بالنار تفاؤلاً بأن لا تمسه النار .

وقد جاء في هذا حديث :

عن أبي بردة قال : أوصى أبو موسى الأشعري حين حضرته الموت ، فقال : لا تتبعوني بمحجر ، قالوا له : أو سمعت فيه شيئاً ؟ قال : نعم ، من رسول الله ﷺ . رواه ابن ماجه .

وعن عمرو بن العاص أنه قال في مرض موته (... فَإِذَا أَنَا مُتُّ فَلَا تَصْحَبْنِي نَائِحَةً وَلَا نَارًا) .

وكذا روي عن عدد من الصحابة كراهة ذلك .

قال البيهقي : وفي وصية عائشة ، وعبد الله بن الصامت ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وأسماء بنت أبي بكر ﷺ : أن لا تتبعوني بنار .

ب- ما روي من الآثار عن السلف في كراهة الآجر ، فعن زيد بن أرقم وإبراهيم النخعي قالا : كانوا يكرهون الآجر .

ج- أن الآجر إنما يستعمل في الأبنية للزينة أو لإحكام البناء ، والقبر موضع البلى ، فلا حاجة للميت فيه ، ولأنه من بناء المترفين .

قال ابن قدامة : ولا يدخل القبر آجرًا ، ولا خشبًا ، ولا شيئًا مسته النار ... ويكره الآجر ؛ لأنه من بناء المترفين ، وسائر ما مسته النار ، تفاؤلاً بأن لا تمسه النار .

﴿ وَوَضِعَ فِرَاشِي تَحْتَهُ ﴾ .

أي : يكره أن يوضع تحت الميت شيء من فراش أو حصير أو ثوب أو نحو ذلك .
وهذا قول جماهير العلماء .

قال النووي : وقد نصّ الشافعيّ، وجميع أصحابنا، وغيرهم، من العلماء على كراهة وضع قَطِيفَةٍ، أو مُضْرَبَةٍ، أو مَحْدَّة، ونحو ذلك تحت الميت في القبر، وشدّد عنهم البغويّ من أصحابنا، فقال: في كتابه "التهديب": لا بأس بذلك؛ لهذا الحديث، والصواب كراهته، كما قال الجمهور .

أ- عن أبي بَرْدَةَ قَالَ (أَوْصَى أَبُو مُوسَى حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ، قَالَ : إِذَا أَنْطَلَقْتُمْ بِجِنَازَتِي فَأَسْرِعُوا بِهِ الْمَشْيَ، وَلَا تَتَّبِعُونِي بِمِحْمَرٍ، وَلَا تَجْعَلَنَّ عَلَيَّ لِحْدِي شَيْئًا يُحَوِّلُ بَيْنِي وَبَيْنَ التُّرَابِ ... الحديث ، وفي آخره ، قَالُوا لَهُ: سَمِعْتَ فِيهِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) رواه ابن ماجه .

ب- روي عن ابن عباس (أنه كره أن يلقى تحت الميت في القبر شيء) رواه الترمذي .

ج- أن الواقع في زمن النبوة بمأى ومسمع من رسول الله ﷺ هو وضع الميت على الأرض ، ففي فرش القبر مخالفة للسنة الثابتة ، وكذا بعد زمن النبوة ، فإنه لم ينقل عن أحد من السلف فعل ذلك .

د- أن هذا الفعل فيه إتلاف للمال ، وإضاعة له ، وقد نهي عن ذلك .

فائدة :

روى مسلم في صحيحه : عن ابن عباسٍ قَالَ (جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطِيفَةٌ حَمْرَاءُ) .

وفي رواية النسائي (جُعِلَ تَحْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ دُفِنَ قَطِيفَةٌ حَمْرَاءُ) .

والجواب عن هذا :

أ- أن وضع القطيفة في قبر النبي ﷺ لم يكن صادراً من جملة الصحابة ولا برضاهم ولا بعلمهم ، وإنما فعله شقران مولى رسول الله ﷺ .

وقد روى ابن عباس قال (وقد كان شقران حين وضع رسول الله ﷺ في حفرته أخذ قطيفة قد كان رسول الله ﷺ يلبسها ويفرشها فدفنها معه في القبر ، وقال : والله لا يلبسها أحد بعدك ، فدفنت مع رسول الله ﷺ) رواه البيهقي .

قال البيهقي : وهي تدل على أنهم لم يفرشوها في القبر استعمالاً للسنة في ذلك .

وقال البغوي : فهذا يدل على أنهم لم يجعلوا القطيفة في القبر لتكون فراشاً له .

قال النووي : وأجابوا عن هذا الحديث بأن شقران انفراد بفعل ذلك، لم يوافقه غيره من الصحابة، ولا علموا ذلك، وإنما فعله شقران لما ذكرناه من كراهته أن يلبسها أحد بعد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ كان يلبسها، ويفرشها، فلم تطب نفس شقران أن يتخذها أحد بعد النبي لجر، وخالفه غيره، فروى البيهقي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كره أن يجعل تحت الميت ثوب في قبره. والله أعلم. (شرح مسلم) .

ب- وقيل : إنما صنع برسول الله ﷺ ذلك لأن أرض المدينة أرض سبخة .

ج- وقيل : أن هذه القطيفة التي وضعت في قبر النبي ﷺ أخرجت .

قال ابن عبد البر : وطرح في قبره سمل قطيفة كان يلبسها ، فلما فرغوا من وضع اللبن أخرجوها وأهالوا التراب على لحده .

﴿ وَيَقُولُ مَدْحَالِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، وَهَلْكَ وَكَتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ .

أي : يسن أن يقول من يدخل الميت في قبره : بسم الله وعلى ملة رسول الله .

لحديث ابن عُمرَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا وَضَعَ الْمَيِّتَ فِي الْقَبْرِ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) رواه أبو داود .
فائدة :

لا يشترط فيمن يتولى إدخال الميتة في قبرها أن يكون من محارمها .

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ (شَهِدْنَا بِنْتاً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ -قَالَ فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ قَالَ-
فَقَالَ « هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ » . فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَنَا . قَالَ « فَانزِلْ » . قَالَ فَانزَلَ فِي قَبْرِهَا) رواه البخاري .
قوله (لم يقارف) : أي لم يجامع ، ويؤيد هذا المعنى أنه جاء في رواية (لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة) وقيل : لم يذنب ، والصحيح الأول .
ففي هذه القصة نزل أبو طلحة ، مع أن أبوها وهو الرسول ﷺ كان موجوداً ، وكذلك زوجها عثمان .
لكن الأولى أن يكون من محارمها إن وجد .

قال ابن قدامة رحمه الله: لا خلاف بين أهل العلم في أن أولى الناس بإدخال المرأة قبرها محرماً، وهو من كان يحل له النظر إليها في حياتها، ولها السفر معه، وقد روى الخلال بإسناده عن عمر ﷺ أنه قام عند منبر رسول الله ﷺ حين توفيت زينب بنت جحش فقال: ألا إني أرسلت إلى النسوة: من يدخلها قبرها؟ فأرسلن من كان يحل له الدخول عليها في حياتها. فرأيت أن قد صدقن . (المغني) .

قال الشيخ الألباني أخرجه . أثر عمر ﷺ . الطحاوي (٣/٣٠٤ - ٣٠٥) والبيهقي (٣/٥٣) بسند صحيح. ينظر كتاب الجنائز (١/١٤٨) .

فإن لم يكن لها محارم أو وجدوا إلا أن بهم مانعاً جاز أن ينزلها الأجنبي لحديث أنس السابق .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : العلماء فيما أعلم لم يقل أحد منهم: إن المرأة يحرم أن يدخلها في قبرها من جامع تلك الليلة، لكنهم قالوا: من بعد عهده بالجماع فهو أولى ... وبعض الناس يظنون أنه لا ينزل المرأة في قبرها إلا من كان من محارمها، وهذا غير صحيح ، ينزلها من كان أعرف بطريقة الدفن ، سواء كان من محارمها أو من غير محارمها (لقاء الباب المفتوح)
وقال رحمه الله أيضاً : المرأة يضعها في قبرها أي رجل من الرجال، سواء كان من محارمها أو من غير محارمها؛ لكن الأفضل من محارمها، إلا إذا علمنا أن أحداً من الناس لم يجامع تلك الليلة كرجل نعلم أنه ليس له زوجة، أو نعلم أنه قد تجاوز سن الشهوة، فقد قال العلماء رحمهم الله: إن من بَعُدَ عهده بالجماع أولى ممن قَرَّبَ . (لقاء الباب المفتوح)

(وَالرِّجَالُ - وَكُلُّ كَائِمٍ أَوْ جَائِبٍ - أَوْ كَلَى مِنَ النِّسَاءِ فِي دَفْنِ الْمَرْأَةِ) .

أن الذي يتولى إنزال المرأة لقبرها الرجال دون النساء .

ويدل لذلك :

أ-لحديث أنس السابق .

قال النووي : وهذا مما يحتج به في كون الرجال هم الذين يتولون الدفن وإن كان الميت امرأة . (المجموع)

وقال: ومعلوم أنه كانت أختها فاطمة وغيرها من محارمها وغيرهن هناك، فدل على أنه لا مدخل للنساء في إدخال القبر والدفن.
(المجموع)

ب-ولأن تولي الرجال للجنائز في الدفن هو سنة النبي ﷺ ، وهو الذي جرى عليه عمل المسلمين .

ج-ولأن الدفن يحتاج إلى بطش وقوة ، والرجال أقوى وأشد بطشاً ، فهم بذلك أعرف وعليه أقدر .

د- أن الجنائز يحضرها جموع الرجال غالباً ، وفي نزول النساء القبر بين أيديهم تعريض لهن بالهتك والكشف بحضرة الرجال .

(وَيَضَعُهُ فِي كَهْدِهِ هَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ) .

أي : يسن أن يوضع الميت في قبره على شقه الأيمن ، فإن وضعه على جنبه الأيسر جاز ذلك ، وكان تاركاً للأفضل .

أ- أن وضع الميت بهذه الكيفية هي طريقة السلف والخلف وهو شعار السنة، وعليه جرى عمل أهل الإسلام من عهد النبي ﷺ .
ب- قياس وضع الميت في قبره على المصلي مضطجاً .

ج- قياسه على الاضطجاع عند النوم ، فإنه يندب الاضطجاع على اليمين ، والنوم مودة صغرى ، والميت مشبه بالنائم .
قال النووي : ... واتفقوا على أنه يستحب أن يضحج على جنبه الأيمن ، فلو أضحج على جنبه الأيسر مستقبل القبلة جاز ، وكان خلاف الأفضل . (المجموع)

وقال المرادوي : وضعه في لحده على جنبه الأيمن مستحب ، بلا نزاع .

(مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) .

أي : يجب أن يكون الميت في القبر مستقبلاً القبلة .

أ- لقوله ﷺ في الكعبة (قبلتكم أحياء وأمواتاً) .

ب- ولأنه طريقة المسلمين بنقل الخلف عن السلف . (كشاف القناع)

قال النووي : يجب وضع الميت في القبر مستقبل القبلة . (المجموع)

وقال المرادوي : ... وكونه مستقبل القبلة واجب ، على الصحيح من المذهب . (الإيضاح)

فائدة :

قال المرادوي : ...، فعلى المذهب: لو وضع غير مستقبل القبلة نبش على الصحيح من المذهب، قال ابن عقيل: قال أصحابنا:

ينبش إلا أن يخاف أن يتفسخ .

(وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ مِنَ الْأَرْضِ كَقَدْرِ شِبْرٍ) .

أي : يسن أن يرفع القبر عن الأرض قدر شبر .

وهذا مذهب جماهير العلماء .

أ- لحديث جابر (أن النبي ﷺ ألد ونصب عليه ... ورفع قبره من الأرض نحواً من شبر) رواه ابن حبان .

ب- وجاء في ذلك بعض الآثار عن بعض السلف .

ج- ولأن القبر يرفع عن الأرض ليعلم أنه قبر فيتوقى ويصان ولا يهان ، ويترحم على صاحبه .

واستثنى العلماء من هذه المسألة : إذا مات الإنسان في دار حرب ، أي : في دار الكفار المحاربين ، فإنه لا ينبغي أن يُرفع قبره ،

بل يسوى بالأرض خوفاً عليه من الأعداء أن ينبشوه ، ويمثلوا به ، وما أشبه ذلك .

(مُسَنَّمًا) .

أي: يجعل كالسنام بحيث يكون وسطه بارزاً على أطرافه، وضد المسنم: المسطح الذي يجعل أعلاه كالسطح .

والدليل على هذا : أن هذا هو صفة قبر النبي ﷺ وقبري صاحبيه . (الشرح الممتع)

أ- روى البخاري عن سُفْيَانَ الثَّمَارِ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا .

ب- ما ورد في قبور شهداء أحد أنها كانت مسنمة، فعن الشعبي قال: رأيت قبور شهداء أحد جثاء مسنمة. رواه ابن أبي شيبة

أما ما رواه مسلم عن أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَنْ لَا

تَدَعَ تَمَثَلًا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ) .

فالمقصود بالتسوية هنا ، أي تسويته بسائر القبور ، وقد تقدم أنها تكون في حدود الشبر .
قال النووي رحمه الله في شرح مسلم : "فيه أَنَّ السُّنَّةَ أَنَّ الْقَبْرَ لَا يُرْفَعُ عَلَى الْأَرْضِ رَفْعًا كَثِيرًا ، وَلَا يُسْتَمَّ ، بَلْ يُرْفَعُ نَحْوَ شِبْرٍ وَيُسَطَّحُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْأَفْضَلَ عِنْدَهُمْ تَسْنِيمُهَا وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ " انتهى .

فائدة :

كره العلماء أن يزداد على تراب القبر أكثر مما خرج منه .
واستدلوا على الكراهة بحديث جابر قال (نهى رسول الله ﷺ أن يبنى على القبر أو يزداد عليه ...) رواه مسلم دون قوله (أو يزداد عليه) فهي عند أبي داود والنسائي .

والمراد بقوله (أو يزداد عليه) الزيادة على ترابه ، بأن يزداد على التراب الذي خرج منه .
ولهذا بوب البيهقي على هذا اللفظ من هذا الحديث ، فقال : باب لا يزداد في القبر أكثر من ترابه لئلا يرتفع جداً .
وقالوا : إن زيادة التراب على القبر يجري مجرى البناء ، فلا يزداد عليه تراب من غيره ، لئلا يرتفع القبر ارتفاعاً كثيراً .
وذهب ابن حزم إلى أن الزيادة على تراب القبر حرام .

(وَسُنَّ حَتَّى التُّرَابِ عَلَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَهَالُ) .

أي : إذا فرغ من دفن الميت ومن وضع اللبن أو غيره على اللحد ، فإنهم يهيلون التراب عليه ، وهذا من تمام الدفن .
وفي الحديث عن أنس قال (لما دفن النبي ﷺ قالت فاطمة: يا أنس، أطابت نفوسكم أن تحنوا على رسول الله التراب). رواه البخاري
وهذا يدل على أن الحاضرين لدفن الميت يردون تراب القبر على القبر بالمساحي والأيدي .
ويستحب لكل من حضر دفن الميت أن يحثو التراب على قبره ثلاث حثيات بيديه جميعاً .
أ- لحديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ ، وَأَتَى الْقَبْرَ ، فَحَثَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ ، وَهُوَ فَائِمٌ)
رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ . [وهو ضعيف] .

ب- ولحديث أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة، ثم أتى قبر الميت فحثى عليه من قبل رأسه ثلاثاً) وهذا مختلف فيه:
صححه النووي ، وابن القطان ، والبوصيري ، والألباني ، وضعفه أبو حاتم ، وأبو زرعة .

ج- حديث جعفر بن محمد عن أبيه (أن النبي ﷺ حثى على الميت ثلاث حثيات بيديه جميعاً) رواه الشافعي وهو ضعيف .

د- وجاء عن ابن عباس : (أنه لما دفن زيد بن ثابت حثا عليه التراب ثم قال : هكذا يذهب العلم) أخرجه البيهقي .

وهذا القول هو الراجح . (فالأحاديث الواردة كلها فيها نظر لكن لعل بعضها يقوي بعض) .

فائدة :

استحب البعض عند حث التراب على الميت أن يقول في الحثية الأولى (منها خلقناكم) وفي الثانية (ومنها نعيدكم) وفي الثالثة (ومنها نخرجكم تارة أخرى) والحديث الوارد في ذلك لا يصح .

وهو حديث أبي أمامة قال (لما وضعت أم كلثوم ابنة رسول الله ﷺ في القبر ، قال ﷺ (مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى) رواه أحمد والبيهقي .

قال البيهقي : هذا إسناد ضعيف ، وضعفه ابن حجر رحمه الله .

(وَرُشِيَ التُّرَابُ بِالْيَدِ) .

أي : يسن رش القبر بالماء .

لورود ذلك في بعض الأحاديث التي فيها ضعف .

وقالوا : إن القبر إذا رُش بالماء كان أكثر إبقاءً ، وأبعد عن التناثر والاندراس .

(وَالْأَسْتِغْثَارُ لَهُ) .

أي : يسن الدعاء للميت بعد الفراغ من دفنه بالاستغفار والتثبيت .

لحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَّغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّثْبِيتَ ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

(وقف عليه) أي : على قبره . (فقال استغفروا لأخيكم) أي اطلبوا له المغفرة من الله . أي قولوا : اللهم اغفر له . (وسلوا له التثبيت) أي اطلبوا له من الله تعالى أن يثبت لسانه لجواب الملكين . أي : قولوا : ثبته الله بالقول الثابت . (فإنه الآن يسأل) أي : يأتيه في تلك الحال ملكان، وهما منكر ونكير ويسألانه، فهو أحوج ما كان إلى الاستغفار والتثبيت .

فائدة :

اختلف العلماء في الموعظة عند القبر على أقوال :

ف قيل : بجوازها .

أ- لحديث علي رضي الله عنه قَالَ (كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيْعِ الْعَرْقَدِ فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَعَدَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ فَنَكَّسَ فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِمِخْصَرَتِهِ ثُمَّ قَالَ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْقُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْآنَ قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةٌ ، أَوْ سَعِيدَةٌ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَكَلَّمُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ قَالَ أَمَّا أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ وَأَمَّا أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ ثُمَّ قَرَأَ (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) . متفق عليه

قال ابن بطال : فيه جواز القعود عند القبور ، والتحدث عندها بالعلم والمواعظ .

ب- ولحديث البراء بن عازب، قَالَ (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَنْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَدُ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأَمَّا عَلَى رُءُوسِنَا الطَّيْرُ، وَبِي يَدِهِ عُوْدٌ يَنْكُثُ بِهِ فِي الْأَرْضِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: اسْتَعِيدُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، زَادَ فِي حَدِيثِ حَبْرٍ هَاهُنَا وَقَالَ: وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفَقَ نِعَالِهِمْ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ حِينَ يُقَالُ لَهُ: يَا هَذَا، مَنْ رَبُّكَ وَمَا دِينُكَ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ قَالَ هَذَا: قَالَ: وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيُقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّي اللَّهُ، فَيُقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِي الْإِسْلَامُ ...) رواه أبو داود .

ج- وعن أبي سعيد الخدري، قَالَ (شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَنَازَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَإِذَا الْإِنْسَانُ دُفِنَ فَتَفَرَّقَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ، جَاءَهُ مَلَكٌ فِي يَدِهِ مِطْرَاقٌ فَأَقْعَدَهُ، قَالَ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ...) رواه أحمد .

القول الثاني : لا تشرع الموعظة عند القبر إلا لعارض أحياناً وليس دائماً .

واختار هذا القول الشيخ ابن عثيمين .

قالوا : لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة الوعظ عند القبر .

وفي حديث البراء السابق (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة رجل من الأنصار ، فانتبهنا إلى القبر ولما يلحد ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلسنا حوله كأما على رؤوسنا الطير ، فقال : استعيدوا بالله من عذاب القبر ...) .

فهذا يدل على جواز الموعظة عند القبر في بعض الأحيان وليس ذلك سنة راتبة ، بل إن قول البراء في الحديث (ولما يلحد)

دليلاً على أن الوعظ كان لعارض وهو تأخر دفن الميت ، لأن القبر لم يجهز ، فأراد النبي ﷺ موعظة أصحابه إلى أن يُنتهى من تجهيز القبر . والله أعلم .

(ويجوز الدفن ليلاً إلا من ضرورة) .

أي : ويجوز دفن الميت ليلاً .

وهذا قول الجمهور .

قال النووي : وهذا هو قول جماهير العلماء من السلف والخلف .

أ- لحديث ابن عباس (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِ قَدْ دُفِنَ لَيْلًا فَقَالَ « مَتَى دُفِنَ هَذَا » . قَالُوا الْبَارِحَةَ . قَالَ : أَفَلَا آذَنْتُمُونِي ، قَالُوا دَفَنَاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ فَكْرَهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ . فَقَامَ فَصَفَقْنَا خَلْفَهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَا فِيهِمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ) رواه البخاري .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ لم ينكر على الصحابة دفنهم إياه بالليل ، وإنما أنكر عليهم عدم إعلامهم بأمره .

ب- ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال (أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد - وفي رواية : كانت تلتقط الخرق والعيذان من المسجد - ففقدتها رسول الله ﷺ فسأل عنها فقالوا : ماتت ، قال : أفلا كنتم آذنتموني ؟ قال : فكأنهم صغروا أمرها ، وفي رواية : قالوا : ماتت من الليل ودفنت فكرهنا أن نوقظك ، فقال : دلوني على قبرها ، فدلوه فصلى عليها ثم قال : إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله عز وجل ينورها لهم بصلاتي عليهم) متفق عليه ، والرواية التي فيها وجد الشاهد عند البيهقي .

ووجه الدلالة : كسابقه من حيث إقرار النبي ﷺ وعدم إنكاره على الصحابة الدفن بالليل .

قال ابن عبد البر : في الحديث دليل واضح على جواز الدفن بالليل .

ج- أن النبي ﷺ دفن ليلاً .

عن عائشة قالت (ما علمنا بدفن النبي ﷺ حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء ...) رواه أحمد .

قال الطحاوي : ... وهذا بحضرة أصحاب النبي ﷺ لا ينكره أحد منهم .

د- أن أبا بكر رضي الله عنه دفن ليلاً .

عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ (دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ﷺ فَقَالَ فِي كَمْ كَفَنْتُمْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحْوَلِيَّةٍ ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ . وَقَالَ لَهَا فِي أَيِّ يَوْمٍ تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ . قَالَ فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا قَالَتْ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ . قَالَ أَرَجُوهُ فِيمَا بَنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ . فَتَنَظَّرَ إِلَى تَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُمْرَضُ فِيهِ ، بِهِ رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ فَقَالَ اغْسِلُوا تَوْبِي هَذَا ، وَزِيدُوا عَلَيْهِ تَوْبَيْنِ فَكَفَّنُونِي فِيهَا . قُلْتُ إِنَّ هَذَا خَلَقٌ . قَالَ إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجُدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهَلَّةِ . فَلَمَّا يُتَوَفَّ حَتَّى أَمْسَى مِنْ لَيْلَةِ الثَّلَاثَاءِ وَدُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ) رواه البخاري .

ه- أن فاطمة دفنت بالليل .

عَنْ عَائِشَةَ (أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ أُرْسِلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَفَدَكَ ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا تُوْرَثُ ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ » . وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُعْزِرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَمَلًا فِيهَا بِمَا عَمَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ مِنْهَا شَيْئًا فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ فَهَجَرَتْهُ ، فَلَمَّا تَكَلَّمَهُ حَتَّى تُؤْفَيْتِ ، وَعَاشَتْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، فَلَمَّا تُؤْفَيْتِ ، دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيٌّ لَيْلًا) متفق عليه .

و - (أن ابن مسعود رضي الله عنه دفن ليلاً) أخرجه ابن أبي شيبه .

قال ابن قدامة : وَمَنْ دُفِنَ لَيْلًا : عُثْمَانُ ، وَعَائِشَةُ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ .

فائدة : ١

فإن قيل : ما الجواب عن حديث جابر رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ (لَا تَدْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تُضْطَرُّوا) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه .
ولفظ مسلم في صحيحه :

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَطَبَ يَوْمًا فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ فُبِضَ فَكُفِّنَ فِي كَفْنٍ غَيْرِ طَائِلٍ وَفُيِّرَ لَيْلًا فَزَجَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُفَبَّرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ) .
قيل : إن النهي الوارد في الحديث إنما هو عن دفن الميت قبل الصلاة عليه ويدل عليه (.. فزجر النبي ... حتى يصلى عليه) .
وقيل : إن النهي في الحديث عن الدفن ليلاً ليس لذات الدفن ، وإنما لما يترتب عليه من قلة المصلين ، فإن الدفن بالنهار يحضره كثير من الناس ويصلون عليه ، ولا يحضره في الليل إلا أفراد .

وقيل : إن النهي عن الدفن في الليل إنما كان لما يترتب عليه من إساءة الكفن ، لأن الدفن ليلاً مظنة إساءة الكفن وردائه .
قال ابن قدامة : وَحَدِيثُ الرَّجْرِ خُمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَالتَّأْدِيبِ ؛ فَإِنَّ الدَّفْنَ نَهَارًا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى مُتَبِعِهَا ، وَأَكْثَرُ لِلْمُصَلِّينَ عَلَيْهَا ، وَأَمْكُنُ لِإِتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي دَفْنِهِ وَإِحَادِهِ .

فائدة : ٢

ورد أن عائشة طلبت أن تدفن ليلاً .

هكذا ذكره محمد بن عمر الواقدي كما أخرجه الحاكم في المستدرک ٧-٦/٤ وابن سعد في طبقاته ٧٧-٧٦/٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٢/٢ وغيرها من المصادر .

والظاهر والله أعلم إما لثلا يؤخر دفنها لأنها كما ورد أنها ماتت ليلة السابع عشر من رمضان بعد الوتر ، أو لأن ذلك أستر لها أو لعله ظهر في زمنها لا سيما في أواخر عمرها من يكره الدفن ليلاً فأرادت أن تبين الحكم .. أو لغير ذلك . وعموماً فإن الدفن بالليل جائز للحاجة والله تعالى أعلم .
(الإسلام سؤال وجواب) .

(وَيُكْرَهُ تَجْهِيزُ الْقَبْرِ) .

أي : يكره أن يخصص القبر ، والصواب تحريم ذلك :

لحديث جَابِرِ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُجْصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ) رواه مسلم .

قال القرطبي : التخصيص هو البناء بالجص .

فائدة :

الحكمة من النهي :

أولاً : سد ذريعة الشرك .

ثانياً : لما في ذلك من تعظيم القبور والمباهاة فيها ، وهذا باب قد يصل بصاحبه إلى الإخلال بالتوحيد .

ثالثاً : أن التخصيص في الأبنية إنما هو للزينة وإحكام البناء ، ولا حاجة للميت في قبره للزينة .

رابعاً : أن في ذلك خيلاء وإسراف .

خامساً : أن في ذلك تضييعاً للمال وإسرافاً بلا فائدة . (كتاب أحكام المقابر) .

ويلحق بالتخصيص كل ما شابهه من تلوين القبر أو تزويق أو تخليق أو جعل الرخام عليه .

(وَالْأَيْتَانِ) .

أي : ويكره البناء على القبور ، **والصحيح** تحريم ذلك :

أ- لحديث جابر السابق (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ) .

ب- ولحديث أبي سعيد (أن النبي ﷺ نهى أن يبني إلى القبر) رواه ابن ماجه .

ج- ومما يدل على التحريم : حديث أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ قَالَ : قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (أَلَا أُبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ : أَنْ لَا تَدَعَ تَمَثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ) رواه مسلم .

قال **الشوكاني** : ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً ، القبر والمشاهد المعمورة على القبور .

فائدة :

الحكمة من ذلك : أن ذلك وسيلة إلى عبادتها ، وأن هذا من فعل عباد القبور والروافض ، وسد باب الشرك ، وأن ذلك إسرافاً وتضييعاً للمال .

(**وَالْجُلُوسُ عَلَيْهِ**) .

أي : ويكره الجلوس على القبر ، **والصحيح** تحريم ذلك :

أ- عن أَبِي مَرْثِدٍ الْعَنَوِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا) رواه مسلم .

ج- وعن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لِأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرَقَ ثِيَابُهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ

يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ) رواه مسلم .

(**وَالْكِتَابَةُ**) .

أي : يكره أن يكتب على القبر شيء .

أ- لحديث جابر السابق (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ) وعند الترمذي (وأن يكتب عليه) .

ب- ولأن الكتابة على القبر لم تكن معهودة عند السلف الصالح .

ج- ولأن الكتابة على القبر قد تكون طريقاً للمباهاة والفخر والخيلاء .

د- وفي ذلك سداً للذرائع الشرك .

والنهي عن الكتابة يشمل الكتابة التي فيها ذكر اسم صاحب القبر ، أو تاريخ وفاته ، أو كتابة شيء من القرآن ، أو أسماء الله تعالى .

قال **الشيخ ابن باز** : لا يجوز البناء على القبور لا بصفة ولا بغيرها ولا تجوز الكتابة عليها ؛ لما ثبت عن النبي ﷺ من النهي عن

البناء عليها والكتابة عليها ، فقد روى مسلم رحمه الله من حديث جابر **رضي** قال (نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر وأن يقعد

عليه وأن يبني عليه) وخرجه الترمذي وغيره بإسناد صحيح وزاد (وأن يكتب عليه) ولأن ذلك نوع من أنواع الغلو فوجب منعه .

ولأن الكتابة ربما أفضت إلى عواقب وخيمة من الغلو وغيره من المحظورات الشرعية ، وإنما يعاد تراب القبر عليه ويرفع قدر شبر

تقريباً حتى يعرف أنه قبر ، هذه هي السنة في القبور التي درج عليها رسول الله ﷺ وأصحابه **رضي** .

فائدة : ١

ذهب بعض العلماء إلى أن الكتابة على القبر مكروهة .

جاء في (**الموسوعة الفقهية**) واختلف الفقهاء أيضاً في الكتابة على القبر ، فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى كراهة الكتابة

على القبر مطلقاً ؛ لحديث جابر قال : (نهى النبي ﷺ أن يجصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبني عليه وأن يكتب عليه) ...

وذهب الحنفية والسبكي من الشافعية إلى أنه لا بأس بالكتابة إن احتيج إليها حتى لا يذهب الأثر ولا يمتحن... " انتهى

فائدة : ٢

قال الشيخ ابن عثيمين : والكتابة عليه فيها تفصيل : الكتابة التي لا يُراد بها إلا إثبات الاسم للدلالة على القبر ، فهذه لا بأس بها ، وأما الكتابة التي تشبه ما كانوا يفعلونه في الجاهلية يكتب اسم الشخص ويكتب الثناء عليه ، وأنه فعل كذا وكذا وغيره من المديح أو تكتب الأبيات...

فهذا حرام ، ومن هذا ما يفعله بعض الجهال أنه يكتب على الحجر الموضوع على القبر سورة الفاتحة مثلاً .. أو غيرها من الآيات فكل هذا حرام وعلى من رآه في المقبرة أن يزيل هذا الحجر ، لأن هذا من المنكر الذي يجب تغييره .

فائدة : ٣

يجوز تعليم القبر بشيء مباح ، فقد جاء في السنة ما يبين ذلك.

عن كثير بن زيد المدني عن المطلب قال : لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فدفن ؛ أمر النبي ﷺ رجلاً أن يأتيه بحجر فلم يستطع حملهُ ، فقام إليها رسول الله ﷺ وحسر عن ذراعيه - قال كثير : قال المطلب : قال الذي يخبرني ذلك عن رسول الله ﷺ قال : - كأني أنظر إلى بياض ذراعي رسول الله ﷺ حين حسر عنهما ثم حملها فوضعها عند رأسه ، وقال : أتعلّم بما قبر أخي ، وأدفن إليه من مات من أهلي (رواه أبو داود ، والحديث : حسنٌ إسناده الحافظ ابن حجر .

قال ابن قدامة : ولا بأس بتعليم القبر بحجر أو خشبة ، قال أحمد : لا بأس أن يعلم الرجل القبر علامةً يعرفه بها ، وقد علم النبي ﷺ قبر عثمان بن مظعون .

(ويكره المشي بالنعل بين القبور إلا لخوف شوك ونحوه) .

أي : يكره المشي بين القبور بالنعال .

وهذا المذهب .

وذهب ابن حزم إلى تحريم ذلك .

لحديث بشير بن الخصاصية . قَالَ (بَيْنَمَا أَنَا أَمَاشِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ: لَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا ثَلَاثًا ثُمَّ مَرَّ بِقُبُورِ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ: لَقَدْ أَدْرَكَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا وَحَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَظْرَةٌ ، فَإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ ، فَقَالَ: يَا صَاحِبَ السَّبِيَّتَيْنِ ، وَيَحْكَ أَلْقِ سَبِيَّتَيْكَ فَتَنْظُرَ الرَّجُلُ فَلَمَّا عَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَعَهُمَا فَرَمَى بِهِمَا) رواه أبو داود . (قال النووي : إسناده حسن) .

فهذا أمر من النبي ﷺ وأقل أحوال الأمر الندب ، وهو يتضمن النهي عن المشي بين القبور بالنعال ، وأقل ما يحمل عليه النهي الكراهة .

قال ابن قدامة : هَذَا مُسْتَحَبٌّ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ السَّابِقَ .

ب- وَلَا نَّ خَلْعَ النَّعْلَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ ، وَزِيُّ أَهْلِ التَّوَّاضِعِ ، وَاحْتِرَامِ أَمْوَاتِ الْمُسْلِمِينَ . (المغني) .

فائدة : ١

فإن قيل : ما الجواب عن حديث أنس . قال : قَالَ ﷺ (الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتُوِّبَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ أَنَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ ...) متفق عليه .

الجواب من وجوه :

أولاً : أن هذا الحديث فيه إخبار من النبي ﷺ بالواقع وهو سماع الميت قرع نعال الحي ، وهذا الإخبار لا يدل على الإذن في قرع القبور والمشى بينها بالنعال ، إذ الإخبار عن وقوع الشيء لا يدل على جوازه ولا تحريمه .

ثانياً : أنه يحتمل أن المراد سماع الميت قرع نعال أصحابه بعد أن يجاوزوا المقبرة ويتعدوا عن القبور .
ثالثاً : أن ما ذكره النبي ﷺ في هذا الحديث تمثيل لسرعة سؤال الرجل في قبره ، وليس فيه تعرض للحكم .

فائدة : ٢

استثنى فقهاء الحنابلة من هذا الحكم بعض الصور :

الأولى : أن يكون للماشي بين القبور عذر يمنعه من خلع نعليه، بحيث يتأذى من المشي بدونهما، كأن يكون في المقبرة شوك، أو نجاسة، أو حرارة في الأرض.

الثانية : أن يكون النزح للملبوس يشق كالخفاف .

(وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَكَثُرَ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ) .

أي : يحرم في القبر دفن اثنين فأكثر .

وهذا قول جمهور العلماء .

لأن هذا خلاف عمل المسلمين .

قال النووي في المجموع : لا يجوز أن يدفن رجلان ولا امرأتان في قبر واحد من غير ضرورة .

وذهب بعض العلماء : إلى أنه مكروه .

وهذا اختيار ابن تيمية .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : والراجح عندي - والله أعلم - القول الوسط ، وهو الكراهة ، كما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، إلا إذا كان الأول قد دفن واستقر في قبره ، فإنه أحق به ، وحينئذٍ فلا يُدخل عليه ثان ، اللهم إلا للضرورة القصوى .
وقيل : لا يكره ، وإنما هو ترك للأفضل ، فحسب .

والراجح التحريم .

• قوله (إِلَّا لِلضَّرُورَةِ) أي : فيجوز ، ككثرة الموتى ، أو قلة من يدفن .

لحديث جابر . قَالَ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمَ أَكْثَرُ أَخَذَا لِلْقُرْآنِ؟ ، فَيَقْدِمُهُ فِي اللَّحْدِ، وَمَمْ يُعَسَّلُوا، وَمَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

ب- وعن أبي قتادة أنه قال : (أتى عمرو بن الجموح إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله، أرأيت إن قاتلت في سبيل الله، حتى أقتل ، أمشي برجلي هذه صحيحة في الجنة ؟ وكانت رجله عرجاء ، فقال رسول الله ﷺ : نعم ، فقتلوا يوم أحد هو وابن أخيه ومولى لهم ، ... فأمر رسول الله ﷺ بهما ومولاهما ، فجعلوا في قبر واحد) . رواه أحمد بسند حسن كما قال الحافظ .
وفي حديث جابر في قصة استشهاد أبيه في آخرها : (... فكان أول قتيل ، ودفن معه آخر في قبر ...) .

فائدة : ١

قوله (في ثوب واحد) اختلف العلماء في معناها على قولين :

قيل : أنه يشق الثوب بين الاثنين فيكفن هذا في بعضه وهذا في بعضه ، لئلا يمس بشرة كل إنسان بشرة الآخر ، وهذا اختيار ابن تيمية .

ولأن ذلك ادعى إلى ستر العورة .

قال ابن تيمية : معنى الحديث أنه كان يقسم الثوب الواحد بين الجماعة ، فيكفن كل واحد ببعضه للضرورة ، وإن لم يستر إلا بعض بدنه ، يدل عليه تمام الحديث (أنه كان يسأل عن أكثرهم قرآناً فيقدمه في اللحد) فلو أنهم في ثوب واحد جملة لسأل

عن أفضلهم قبل ذلك كي لا يؤدي إلى نقض الكفن وإعادته .
وقيل : يجمعهم في ثوب واحد ملتصقين .
أ- لأن هذا هو ظاهر اللفظ .

ب- ويؤيده قول جابر (فكفن أبي وعمي في نمرة واحدة) .

فائدة : ٢

اختلف العلماء في الذكر والأنثى ، هل يدفنان جميعاً ؟

فقيل : لا مانع من دفنهما إذا كان الرجل أحد محارمها .

وقيل : لا تدفن مطلقاً .

قال الحافظ ابن حجر : روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وائلة بن الأسقع (أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد ، فيقدم الرجل وتجعل المرأة وراءه) .

وكان يجعل بينهما حائلاً من تراب ولا سيما إذا كان أجنبيين .

فائدة : ٣

قوله (أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ) جاء عند الترمذي (أيهم أكثر حفظاً للقرآن) .

ففيه أن الذي يقدم في اللحد أفضلهم وأكثرهم أخذاً للقرآن ، يعني يكون إلى جهة القبلة .

وفيه فضيلة ظاهرة لقارئ القرآن .

قال الحافظ : ويلحق به أهل الفقه والزهد وسائر وجوه الفضل .

وقد قال ﷺ : (إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين) . رواه مسلم

فصاحب القرآن له منزلة عالية :

في الدين :

(إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين) رواه مسلم .

وفي الآخرة :

قال ﷺ : (يقال لقارئ القرآن اقرأ وارتيق ورتل ، فإن منزلتك عند آخر آية تقرأها) رواه أبو داود .

(وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْكَبِيرِ) .

أي : لا تكره أن يقرأ الإنسان القرآن عند القبر .

أ- لفعل ابن عمر أنه كان يقرأ عند القبر بعد الدفن أول البقرة وخاتمتها . رواه البيهقي .

ب- ولحديث ابن عباس (مرّ رسول الله ﷺ بقبرين فقال : إنهما ليعذبان ، وما يعذبان بأكبر ... الحديث : فدعا بعسيب

رطب فشقه باثنين ثم غرس على هذا واحداً ، وعلى هذا واحداً ، ثم قال : لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا) متفق عليه .

قال النووي : استحبّ العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يُرْحَى التَّخْفِيفُ بِتَسْبِيحِ الْحَرِيدِ قِتْلَاوَةَ الْقُرْآنِ

أَوْلَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (شرح مسلم) .

وذهب بعض العلماء : إلى أن قراءة القرآن عند القبر مكروهة .

أ- لقوله ﷺ (لا تجعلوا بيوتكم مقابر ، فإن الشيطان يفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة) رواه مسلم .

قال القاضي أبو يعلى : فلولا أن المقبرة لا يقرأ فيها لم يشبه البيت الذي لا يقرأ فيه بالمقبرة .

ب- أن القراءة عند القبر عمل مبتدع ، لم يفعله النبي ﷺ ، ولم يكن عليه فعل الصحابة ، ولم يكن معروفاً عند السلف الصالح . وهذا الراجح .

قال الشيخ ابن باز: ليس لقراءة القرآن على الميت أو على القبر أصل صحيح، بل ذلك غير مشروع، بل من البدع. اهـ.
وقال الشيخ ابن عثيمين: قراءة القرآن الكريم على القبور بدعة، ولم ترد عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه... والواجب على المسلمين أن يقتدوا بمن سلف من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان حتى يكونوا على الخير والهدى. اهـ.

وقال الشيخ الألباني في أحكام الجنائز: قراءة القرآن عند زيارة القبور مما لا أصل له في السنة. اهـ.

(وَأَيُّ تَرْبِيعٍ هَذَا، وَبِحَمَلٍ تَرَى إِلَيْهَا السَّلَامُ وَبِئْسَ نَفْسُهُ ذَلِكَ) .

المراد بالقرية ما يُتقرب به إلى الله تعالى من الطاعات مثل الدعاء ، والاستغفار ، والصدقة ، والصلاة ، والصوم ، والحج ، وقراءة القرآن وغير ذلك ، فلا فرق بين القرية البدنية والمالية .

قوله (فعلها) أي : فعلها شخص مسلم سواء كان من أقارب الميت أو من غيرهم .

قوله (نفعه) أي : يصل ثوابها إليه بكرم الله ورحمته .

وهذا أحد الأقوال في المسألة : وهو أن جميع القرب تُهدى للأموات ويصل ثوابها إليهم .

وهذا مذهب الحنابلة .

واستدلوا بالقياس على ما ثبت في الشرع .

والقول الثاني في المسألة : أنه لا يهدى للأموات إلا ما دل الدليل على جواز إهدائه ، لأن وصول الثواب إلى الأموات من

الأمر التوقيفية التي لا مجال للرأي فيها ، وإنما يعمل فيها بما يقتضيه الدليل .

وقد ورد النص في أمور ينتفع بها الميت :

منها : الدعاء ، وهذا بالإجماع .

قال تعالى (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) .

وقال ﷺ (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : ... وذكر منها أو ولد صالح يدعو له) رواه مسلم .

وصلاة الجنائز ، فإن أهم ما فيها الدعاء للميت .

والأدعية التي سبقت التي تقال في صلاة الجنائز للميت .

وكذا الدعاء له بعد الدفن ، كما في سنن أبي داود من حديث عثمان قال (كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه

فقال : استغفروا لأخيكم ، واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل) .

وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم .

ومنها : الصدقة .

لحديث عائشة قالت (أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن أمتي افتلتت نفسها ، وأظنها لو تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن

تصدقتُ عنها ، قال : نعم) متفق عليه .

وعن عبد الله بن عباس (أن سعد بن عبادة توفيت أمه وهو غائب عنها ، فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن أمتي توفيت

وأنا غائب عنها ، فهل ينفعها إن تصدقتُ عنها ، قال : نعم) رواه البخاري .

ومنها : الصوم .

لحديث عائشة . قالت : قال رسول الله ﷺ (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) متفق عليه .

ومنها : الحج .

لحديث ابن عباس (أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها؟ قال : نعم ، حجي عنها ، أ رأيت لو كان على أمك دينٌ أ كنتِ قاضيته؟ اقضوا الله ، فالله أحق بالوفاء) رواه البخاري .

ومنها : الدين .

فقد أجمع المسلمون على أن قضاء الدين من ذمة الميت يسقطه ، ولو كان من أجنبي ، ومن غير تركته .

وقد دل على ذلك حديث أبي هريرة . عن النبي ﷺ أنه قال (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعليّ قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته) متفق عليه .

الخلاصة :

اختلف العلماء في جواز إهداء الثواب للموتى وهل يصلهم ذلك على قولين:

القول الأول : أن كل عمل صالح يهدى للميت فإنه يصله ، ومن ذلك قراءة القرآن والصوم والصلاة وغيرها من العبادات.

القول الثاني : أنه لا يصل إلى الميت شيء من الأعمال الصالحة إلا ما دل الدليل على أنه يصل .

وهذا هو القول الراجح .

والدليل عليه قوله تعالى (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) .

وقوله ﷺ: (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له).

وقد مات عم النبي ﷺ حمزة ، وزوجته خديجة ، وثلاث من بناته ، ولم يرد أنه قرأ عن واحد منهم القرآن ، أو ضحى أو صام أو صلى عنهم ، ولم ينقل شيء من ذلك عن أحد من الصحابة ، ولو كان مشروعاً لسبقونا إليه .

أما ما دل الدليل على استثنائه ووصول ثوابه إلى الميت فهو : الحج ، والعمرة ، والصوم الواجب ، والصدقة ، والدعاء .

قال ابن كثير رحمه الله عند تفسير قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ومن هذه الآية استنبط الشافعي ومن تبعه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى ؛ لأنه ليس من عملهم ولا كسبهم ، ولهذا لم يندب إليه رسول الله ﷺ أمته ولا حثهم عليه ، ولا أرشدهم إليه بنص ولا إجماع ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة ، ولو كان خيراً لسبقونا إليه وباب القربات يقتصر فيه على النصوص ، ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء ، فأما الدعاء والصدقة ، فذاك مجمع على وصولها ومنصوص من الشارع عليها " ١. هـ (تفسير ابن كثير ٤ / ٢٥٨)

(وَسُنَّ أَنْ يُصَلِّحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا يَبِيتُ بِهِ إِلَيْهِمْ) .

لحديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما قال: - لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ - حِينَ قُتِلَ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (اصْنَعُوا لِأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا ، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْعَلُهُمْ) رواه أبو داود .

(اصنعوا لآل جعفر طعاماً) خطاب منه ﷺ لأهله أن يصنعوا لآل جعفر طعاماً ، والمراد بال جعفر : زوجته أسماء بنت عميس وأولاده .

فالحديث دليل على استحباب صنع الطعام لأهل الميت في يوم مصيبتهم .

قال الإمام الشافعي : وَأَجِبْ لِجِيرَانِ الْمَيِّتِ ، أَوْ ذِي قَرَابَتِهِ : أَنْ يَعْمَلُوا لِأَهْلِ الْمَيِّتِ فِي يَوْمِ يَمُوتُ وَلَيْلَتِهِ : طَعَامًا يُشْبِعُهُمْ ، فَإِنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ ، وَدَكَّرَ كَرِيمٌ ، وَهُوَ مِنْ فِعْلِ أَهْلِ الْحَيْرِ قَبْلَنَا وَبَعْدَنَا . (الأم) .

وقال الشوكاني رحمه الله : فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الْقِيَامِ بِمُؤَنَةِ أَهْلِ الْمَيِّتِ بِمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّعَامِ ؛ لِاشْتِعَالِهِمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِمَا ذَهَبَهُمْ

مِنْ الْمُصِيبَةِ . (نيل الأوطار) .

فائدة :

الحكمة من هذا الأمر :

أن أهل الميت مشغولون بمصيبتهم فلا يقدرّون على صنع طعامهم .

قال ابن قدامة : يُسْتَحَبُّ إِصْلَاحُ طَعَامِ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ ، يَبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ ، إِعَانَةً لَهُمْ ، وَجَبْرًا لِقُلُوبِهِمْ ؛ فَإِنَّهُمْ رُبَّمَا اسْتَعَلُّوا بِمُصِيبَتِهِمْ ، وَبِمَنْ يَأْتِي إِلَيْهِمْ ، عَنْ إِصْلَاحِ طَعَامِ لَأَنْفُسِهِمْ .

وقال العيني : يستفاد من الحديث استحباب صنعة الطعام لأهل الميت ، سواء كان الميت حاضراً ، أو جاء خبر موته ، وذلك لاشتغال أهله بخبره ، أو بحاله ، ولذلك علل التلخيص بقوله : (فإنه قد أتاهم أمرٌ يشغلهم) أي : فإن الشأن : قد أتاهم أمر ، أي : شأن وحالة ، شغلهم عن صنعة الطعام وغيره . (شرح سنن أبي داود) .

فائدة : ٢

حكم صنع أهل الميت الطعام للناس :

بدعة ، بل عده بعض العلماء من النياحة .

قال الشيخ ابن باز : الأفضل أن يصنع الجيران والأقارب الطعام في بيوتهم ثم يهدوه إلى أهل الميت ؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه لما بلغه موت ابن عمه جعفر بن أبي طالب ﷺ في غزوة مؤتة أمر أهله أن يصنعوا لأهل جعفر طعاماً وقال : (لأنهم قد أتاهم ما يشغلهم) .

وأما كون أهل الميت يصنعون طعاماً للناس من أجل الميت فهذا لا يجوز وهو من عمل الجاهلية سواء كان ذلك يوم الموت أو في اليوم الرابع أو العاشر أو على رأس السنة ، كل ذلك لا يجوز لما ثبت عن جرير بن عبد الله البجلي - أحد أصحاب النبي ﷺ - أنه قال (كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصناعة الطعام بعد الدفن من النياحة) أما إن نزل بأهل الميت ضيوف زمن العزاء فلا بأس أن يصنعوا لهم الطعام من أجل الضيافة ، كما أنه لا حرج على أهل الميت أن يدعوا من شأوا من الجيران والأقارب ليتناولوا معهم ما أهدي لهم من الطعام ، والله ولي التوفيق .

هـ

(تَسْنَنُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ) .

أي : أن زيارة القبور للرجال سنة .

وهذا مذهب جماهير العلماء ، بل نقل بعضهم الإجماع كالنووي .

قال النووي رحمه الله : اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يستحب للرجال زيارة القبور ، وهو قول العلماء كافة؛ نقل العبدري فيه إجماع المسلمين ، ودليله مع الإجماع الأحاديث الصحيحة المشهورة ، وكانت زيارتها منهيها عنها أولاً ثم نسخ . (المجموع) وقال رحمه الله : أجمعوا على أن زيارتها سنة للرجال .

وقال ابن عبد البر رحمه الله : في هذا الحديث من الفقه : إباحة الخروج إلى المقابر وزيارة القبور وهذا أمر مجتمع عليه للرجال ، ومختلف فيه للنساء وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجرأ فإنها تذكر الآخرة) .

(التمهيد)

أ- عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (كُنْتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا) رَوَاهُ مُسْلِمٌ . زَادَ التِّرْمِذِيُّ : (فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ) ، وَزَادَ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ (وَتُرْهَدُ فِي الدُّنْيَا) .

ب- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ فَقَالَ « اسْتَأذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَعْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَاسْتَأذَنْتُهُ فِي أَنْ أُزَوِّرَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُدَكِّرُ الْمَوْتَ) رواه مسلم .

فائدة : ١

سبب النهي عن الزيارة في أول الأمر :

قال النووي : وكان النهي أولاً لقرب عهدهم من الجاهلية ، فرمما كانوا يتكلمون بكلام الجاهلية الباطل ، فلما استقرت قواعد الإسلام ، وتمهدت أحكامه ، واشتهرت معاملته ، أبيح لهم الزيارة ، واحتاط ﷺ بقوله : (ولا تقولوا هجراً) .

وقال ابن القيم : وكان رسول الله ﷺ قد نحى الرجال عن زيارة القبور سداً للذريعة ، فلما تمكن التوحيد في قلوبهم أذن لهم في زيارتها على الوجه الذي شرعه ، ونهاهم أن يقولوا هجراً ، فمن زارها على غير الوجه المشروع الذي يجهه الله ورسوله فإن زيارته غير مأذون فيها ، ومن أعظم الهجر : الشرك عندها قولاً وفعلاً .

فائدة : ٢

صفة الزيارة الشرعية :

قال ابن القيم : زيارة الموحدين : فمقصودها ثلاثة أشياء :

أحدها : تذكر الآخرة والاعتبار والاتعاظ وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك بقوله : (زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة) .

الثاني : الإحسان إلى الميت وأن لا يطول عهده به فيهجره ويتناساه ، كما إذا ترك زيارة الحي مدة طويلة تناساه فإذا زار الحي فرح بزيارته وسر بذلك فالميت أولى ، لأنه قد صار في دار قد هجر أهلها إخوانهم وأهلهم ومعارفهم ، فإذا زاره وأهدى إليه هدية : من دعاء أو صدقة أو أهدى قرية ازداد بذلك سروره وفرحه كما يسر الحي بمن يزوره ويهدي له ، ولهذا شرع النبي ﷺ للزائرين أن يدعوا لأهل القبور بالمغفرة والرحمة وسؤال العافية فقط ، ولم يشرع أن يدعواهم ولا أن يدعوا بهم ولا يصلي عندهم .

الثالث : إحسان الزائر إلى نفسه باتباع السنة والوقوف عند ما شرعه الرسول ﷺ فيحسن إلى نفسه وإلى المزور .

فائدة : ٣

الحكمة من زيارة القبور :

بين الحديث الحكمة من زيارة القبور ، وهي :

العبرة والاتعاظ ، لقوله : (تذكر الآخرة) (تذكر الموت) (وترهد في الدنيا) .

وانتفاع الميت بالدعاء والاستغفار له .

فائدة : ٤

ليس لزيارة القبور وقت معين .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الأفضل في زيارة القبور أن يكون يوم الجمعة .

واستدل هؤلاء بحديث (من زار قبر والديه أو أحدهما في كل جمعة مرة غفر له وكتب باراً) . وهو حديث ضعيف .

وقالوا : إن الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة .

لكن الصحيح أن زيارة القبور ليس لها وقت معين لا يوم ولا وقت ، بل ظاهر الحديث التي فيها الأمر بزيارة القبور ، لم تحدد زمناً ولا وقتاً .

وأما الحديث فضعيف لا يصح ، ومثل هذا الحديث لا يصلح الاعتماد عليه ولا العمل به مطلقاً .

وأما قولهم إن الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ، فهذا القول لا دليل عليه سوى بعض الأخبار والمنامات ، ومن المقرر عند أهل

العلم أن الاحتجاج بالمنامات لا يصح لإثبات الأحكام الشرعية .

فائدة : ٥

يشترط لجواز زيارة القبور: ألا يسافر إليها، لقوله ﷺ (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى) متفق عليه.

قال علماء اللجنة الدائمة:

"تشرع زيارة القبور للرجال دون النساء إذا كانت في البلد - أي : بدون شد رحل - للعبرة والدعاء لهم إذا كانوا مسلمين ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : (كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكركم الآخرة) " انتهى .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز للإنسان أن يشد الرحل لزيارة قبر من القبور أياً كان صاحب هذا القبر .

فائدة : ٦

يجوز للمسلم زيارة مقابر الكفار للعبرة والاتعاظ .

ويدل لذلك :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَعْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أُزُورَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُدَكِّرُ الْمَوْتَ) رواه مسلم .

قال النووي : فيه جواز زيارة المشركين في الحياة، وقبورهم بعد الوفاة؛ لأنه إذا حازت زيارتهم بعد الوفاة ففي الحياة أولى، وفيه : النهي عن الاستغفار للكفار . قال القاضي عياض رحمه الله : سبب زيارته ﷺ قبرها أنه قصد قوة المؤعدة والذكرى بمشاهدة قبرها ، ويُؤيده قوله ﷺ في آخر الحديث : (فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُدَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ) . (شرح مسلم) .

لكن لا يجوز عند زيارة قبور الكفار السلام عليهم ولا الاستغفار لهم .

(وَأَنْ يَهْوَلَ لِمَنْ زَارَهَا أَوْ مَرَّ بِهَا مَا وَرَدَ) .

أي : ويسن أن يقول من زار القبور أو مر بها أن يقول ما ورد في ذلك .

ومما ورد :

أ- عن سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ: - السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ) رواه مسلم .

ب- وعن عائشة : قَالَتْ قُلْتُ كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ (قُولِي السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ) رواه مسلم .

ج- وعنها قَالَتْ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا كَانَ لَيْلَتَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْبَقِيعِ فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَأَتَاكُمْ مَا تُوعَدُونَ عَدًّا مُؤَجَّلُونَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ الْبَقِيعِ الْعَرَفَدِ) . رواه مسلم

د- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ) . رواه مسلم

فائدة : : ١

يسن أيضاً السلام على أهل القبور عند المرور بهم .

لحديث ابن عباس . قال (مرَّ رسول الله ﷺ بقبور المدينة ، فأقبل عليهم بوجهه فقال : السلام عليكم يا أهل القبور ، يغفر الله لنا ولكم ، أنتم سلفنا ونحن بالأثر) رواه الترمذي .

فائدة : ٢

الأفضل لزائر المقابر أن يكون حال الزيارة قائماً ، فيسلم وهو قائم ، ويدعو وهو قائم .

وهذا قول الحنفية ، والشافعية ، والصحيح من مذهب الحنابلة .

أ- ففي حديث عائشة الطويل قالت (...) ثم انطلقت على إثره حتى جاء البقيع، فقام فأطال القيام، ثم رفع يديه ثلاث مرات... الحديث) رواه مسلم .

ب- ولأن القيام عند القبر قد روي عن جماعة من السلف .

فائدة : ٣

المستحب في حال زيارة المقابر والسلام على أهلها أن يقبل الزائر على أهل المقبرة بوجهه فيسلم عليهم ويدعو بما ورد . وهذا قول جمهور العلماء .

ويدل عليه : حديث ابن عباس السابق (مرّ رسول الله ﷺ بقبور المدينة ، فأقبل عليهم بوجهه ...) .

(وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ) .

أي : وتكره زيارة القبور للنساء .

وهذا مذهب الحنابلة .

لحديث أم عطية (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا) متفق عليه .

قالوا : والزيارة من جنس الاتباع ، فيكون كلاهما مكروهاً غير محرم .

وذهب بعض العلماء : إلى إباحة ذلك للنساء .

وهذا مذهب الجمهور .

قال النووي : بالجواز قطع الجمهور .

أ- لحديث أنس قال : (أتى النبي ﷺ على امرأة تبكي عند قبر ، فقال لها : اتقي الله واصبري ...) .

قال الحافظ : وموضع الدلالة من الحديث أنه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر ، وتقريره حجة .

ب- ولحديث بريدة السابق (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) .

وجه الدلالة : أن الخطاب عام ، فيدخل فيه النساء .

قال الحافظ : هو قول الأكثر ، ومحلّه إذا أمنت الفتنة .

ج- وبحديث عائشة الطويل، وفيه (قالت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال: قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين...). رواه

مسلم

قالوا : وتعليم النبي ﷺ لعائشة هذا الدعاء يدل على جواز زيارة المقابر للنساء .

د- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ : (أَنَّ عَائِشَةَ أَقْبَلَتْ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْمَقَابِرِ ، فَقُلْتُ لَهَا : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتِ ؟ قَالَتْ :

مِنْ قَبْرِ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، فَقُلْتُ لَهَا : أَلَيْسَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، كَانَ قَدْ نَهَى ،

ثُمَّ أُمِرَ بِزِيَارَتِهَا) رواه الحاكم .

وذهب بعضهم : إلى تحريم ذلك .

وهذا اختيار ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم .

أ- لحديث أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ لعن زورات القبور) رواه الترمذي .

ب- ولحديث ابن عباس قال (لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور) رواه الترمذي .

ج-ولحديث حسان بن ثابت قال (لعن رسول الله ﷺ زوارات القبور) رواه ابن ماجه .

د- وعن عبد الله بن عمرو قال (بينما نحن نسير مع رسول الله ﷺ إذ بصر بامرأة لا نظن أنه عرفها، فلما توسط الطريق وقف حتى انتهت إليه، فإذا فاطمة بنت رسول الله ﷺ قال لها: ما أخرجكِ من بيتك يا فاطمة؟ قالت: أتيت أهل هذا البيت فترحمت إليهم وعزيتهم بميتهم، فقال: لعلك بلغت معهم الكدى؟ قالت: معاذ الله أن أكون بلغتها وقد سمعتك تذكر في ذلك ما تذكر؟ فقال: لو بلغتها معهم ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك) رواه أبو داود، والكدى هي القبور هكذا فسرها بعض الرواة .
وهذا الحديث يدل دلالة صريحة على أن المرأة لا يجوز لها أن تخرج إلى القبور ، وقد كان ذلك مستقراً عند الصحابة ، يدل عليه قول فاطمة : معاذ الله أن أكون بلغتها وقد سمعتك تذكر في ذلك ما تذكر ، تعني من النهي عن ذلك .

وهذا القول هو الراجح .

فائدة : ١

الإجابة عن أدلة من قال بالإباحة :

أ-أما حديث أنس أن النبي ﷺ مرّ بامرأة تبكي عند قبر فقال : اتقي الله واصبري ... (فيجواب عنه :

أولاً : أن النبي ﷺ لم يقرّ المرأة على فعلها ، بل أمرها بتقوى الله التي هي فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه ، ومن جملتها النهي عن زيارة القبور ، ففي هذا إنكار قعودها عند القبر ، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال .

قال ابن القيم : احتج به على جواز زيارة النساء للقبور ، فإنه ﷺ لم ينكر عليها الزيارة وإنما أمرها بالصبر ، ولو كانت حراماً لبيّن لها حكمها ، وأجيب عن هذا بأنه ﷺ قد أمرها بتقوى الله والصبر ، وهذا إنكار منه لحالها من الزيارة والبكاء .

ثانياً : أن هذه القضية لا يعلم هل كانت قبل أحاديث المنع من زيارة النساء للقبور أو لا ؟ وهي إما أن تكون دالة على الجواز فلا دلالة على تأخرها عن أحاديث المنع ، أو تكون دالة على المنع بأمرها بتقوى الله فلا دلالة فيها ، وعلى الجواز على التقديرين لا تعارض أحاديث المنع ، ولا يمكن دعوى نسخها بها .

ب- أما قول النبي ﷺ : (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) فيجواب عنه :

أنه خطاب للرجال دون النساء ، فإن اللفظ لفظ مذكر وهو مختص بالذكر بأصل الوضع فلا يدخل فيه النساء ، وهذا هو المذهب الصحيح المختار في الأصول .

وعلى هذا فالإذن لا يتناول النساء فلا يدخلن في الحكم الناسخ .

ج- أما حديث عائشة : (قولي : السلام على أهل الديار ...) فيجواب عنه :

أولاً : بأن الحديث لا دلالة فيه على جواز زيارة القبور للنساء ، لأن الحديث إنما سيق لتعليم السلام على أهل القبور دون إباحة الزيارة للنساء ، وقد تمر المرأة على أهل القبور في مسير لها من غير قصد الزيارة فتحتاج إلى التسليم عليهم ، فلا يلزم من تعليمه لمن إباحة الزيارة قصداً .

ثانياً : أن هذا التعليم من النبي ﷺ لعائشة يحتمل أن يكون قبل النهي الأكيد والوعيد الشديد لزوارات القبور .

د- وأما حديث عائشة في زيارة قبر أخيها ، فيجواب عنه :

أولاً : أنها لم تخرج إليه للزيارة ، وإنما خرجت للحج فمرت بقبره فوفقت عليه للدعاء له .

ثانياً : أنه على فرض أنها قصدت الزيارة ، فهو اجتهاد منها رضي الله عنها لا يعارض الأخبار الثابتة التي وردت في نهي النساء عن زيارة القبور .

قال ابن القيم رحمه الله : ... وَعَائِشَةُ إِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ لِلْحَجِّ، فَمَرَّتْ عَلَى قَبْرِ أَخِيهَا فِي طَرِيقِهَا، فَوَقَّفَتْ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ،

إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي فَصْدِهِنَّ الْخُرُوجَ لِزِيَارَةِ الْقُبُورِ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا عَدَلَتْ إِلَيْهِ وَقَصَدَتْ زِيَارَتَهُ، فَهِيَ قَدْ قَالَتْ "لَوْ شَهِدْتُكَ لَمَا زُرْتُكَ"، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمُسْتَعَرِّ الْمَعْلُومِ عِنْدَهَا : أَنَّ النِّسَاءَ لَا يُسْرَعُ هُنَّ زِيَارَةَ الْقُبُورِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهَا ذَلِكَ مَعْنَى . وَأَمَّا رِوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ، وَقَوْلُهَا "نَهَى عَنْهَا ثُمَّ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا" : ... لَوْ صَحَّ؛ فَهِيَ تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ غَيْرُهَا مِنْ دُخُولِ النِّسَاءِ، وَالْحُجَّةُ فِي قَوْلِ الْمَعْصُومِ، لَا فِي تَأْوِيلِ الرَّاويِ، وَتَأْوِيلُهُ إِنَّمَا يَكُونُ مَقْبُولًا، حَيْثُ لَا يُعَارِضُهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ، وَهَذَا قَدْ عَارَضَهُ أَحَادِيثُ الْمَنْعِ .
(تحذيب السنن) .

فائدة : ٢

جواب من قال بالجواز عن حديث لعن زائرات القبور .

أ- أن اللعن إنما هو للمكثرات من الزيارة بدلالة قوله (زائرات) ، وهذا لا يتناول الزائرة من غير إكثار للزيارة .

قال القرطبي : هذا اللعن إنما هو للمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصفة من المبالغة ، ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج ، وما ينشأ منهن من الصياح ونحو ذلك .

وقال الشوكاني بعد سياق كلام القرطبي: وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر .

لكن يجاب عن هذا :

أولاً : أنه قد ورد في حديث ابن عباس لفظ (زائرات) ، وفي هذا اللفظ زيادة علم ، حيث إنه يصدق على الزائرة مرة واحدة فيؤخذ به .

ثانياً : أن لفظ (الزائرات) قد يكون لتعدددهن ، كما يقال : فتحت الأبواب ، إذا لك باب فتح يخصه .

ب- وأجابوا أيضاً : أن هذه الأحاديث التي فيها لعن زائرات القبور محمولة على ما إذا كانت زيارتهن لتجديد الحزن والتعديد والبكاء والنوح ، وأما إذا كانت الزيارة للاعتبار من غير نوح ولا تعديد فلا يحرم عليهن ذلك .

لكن يجاب عن هذا :

أولاً : أن هذا التأويل أو الحمل للحديث لا دليل عليه .

ثانياً : أن زيارة النساء إذا كانت مظنة وسبباً للأمر المحرمة - والحكمة هنا غير مضبوطة - فإنه لا يمكن أن يجد المقدار الذي يفضي إلى ذلك ، ولا التمييز بين نوع ونوع ، ومن أصول الشريعة ، أن الحكمة إذا كانت خفية ، أو غير منتشرة ، علق الحكم بمظنتها فيحرم هذا الباب سداً للذريعة .

ج- وأجابوا أيضاً : بأن هذه الأحاديث ضعيفة الإسناد .

ويجاب عن هذا :

أولاً : أن كل من تكلم فيه من رجال الإسناد قد عدله طائفة من العلماء ، وإذا كان الجرح والمعدل من الأئمة ، لم يقبل الجرح إلا مفسراً ، فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق .

ثانياً : أن حديث مثل هؤلاء يدخل في الحسن الذي يحتج به جمهور العلماء فإذا صححه من صححه كالتزمذي وغيره ولم يكن فيه من الجرح إلا ما ذكر كان أقل أحواله أن يكون من الحسن .

ثالثاً : أن يقال قد روي من وجهين مختلفين: أحدهما عن ابن عباس والآخر عن أبي هريرة ورجال هذا ليس رجال هذا فلم يأخذه أحدهما عن الآخر وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب وإنما التضعيف من جهة سوء الحفظ ومثل هذا حجة بلا ريب .

فائدة : ٣

أنه لا فرق في التحريم بين زيارة قبره ﷺ أو قبر غيره على الصحيح من أقوال أهل العلم .

لأن بعض العلماء قال: يجوز للنساء زيارة قبره ﷺ .

فائدة : ٤

حكمة الشرع في التفريق في بعض الأحكام بين النساء والرجال .

(ويحرم إسرأج المقابر) .

أي : يحرم اتخاذ السرج على المقابر .

وقد ذكر ابن تيمية اتفاق العلماء على تحريم اتخاذ السرج على القبور فقال : وكذلك إيقاد المصابيح في هذه المشاهد مطلقاً لا يجوز بلا خلاف أعلمه للنهي الوارد .

ويدل على التحريم :

أ- حديث ابن عباس قال (لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج) . رواه الترمذي

ب- أن في إسرأج المقابر تعظيماً لها ، بل إفراط في التعظيم ، يشبه تعظيم الأصنام .

ج- أن في إسرأج القبور تشبهاً بالمجوس الذين يعبدون النار .

د- أن في هذا الفعل إضاعة للمال في غير فائدة .

قال ابن قدامة : وَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ السَّرْجِ عَلَى الْقُبُورِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ (لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ ، الْمُتَّخِذَاتِ عَلَيْهِنَّ الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَلَوْ أُبِيحَ لَمْ يَلْعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ فَعَلِهِ ، وَلَإِنَّ فِيهِ تَضْيِيعًا لِلْمَالِ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَإِفْرَاطًا فِي تَعْظِيمِ الْقُبُورِ أَشْبَهَ تَعْظِيمِ الْأَصْنَامِ .

(وتسنن تحريم إسرأج المقابر بالميت) .

أي : يستحب تعزية المصاب بالميت .

قال ابن قدامة : لا نعلم في ذلك خلافاً .

والأدلة على مشروعيتها :

قوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) .

وثبتت التعزية من فعله ﷺ :

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ قَالَ كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ إِخْدَى بِنَاتِهِ تَدْعُوهُ وَتُخَبِّرُهُ أَنَّ صَبِيًّا لَهَا - أَوْ ابْنًا لَهَا - فِي الْمَوْتِ فَقَالَ لِلرَّسُولِ : ازْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبَرَهَا أَنَّ لِلَّهِ مَا أَحَدٌ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى فَمُرَّهَا فَلْتَصَبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ « فَعَادَ الرَّسُولُ فَقَالَ إِنَّهَا قَدْ أَقْسَمَتْ لَتَأْتِيَنَّهَا . قَالَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُمْ فَرَفَعَ إِلَيْهِ الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ تَقَعَّقُ كَأَنَّهَا فِي شَتَّةٍ فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ) . متفق عليه

وعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصْرُهُ فَأَعْمَضَهُ ثُمَّ قَالَ (إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ » . فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ « لَا تَدْعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَيَّ مَا تَقُولُونَ » . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَاخْلُقْهُ فِي عَقْبِهِ فِي الْعَابِرِينَ وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ وَأَسْخِ لَهُ فِي قَبْرِهِ . وَتَوَزَّرَ لَهُ فِيهِ) رواه مسلم .

فائدة : ١

أحسن ما يعزى به ما ورد عن رسول الله ﷺ .

أ- ما جاء في حديث أسامة بن زيد السابق (إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى فَلْتَصَبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ...).

قال النووي : وهذا الحديث أحسن ما يعزى به .

ب- ومنها : (اتقي الله واصبري) متفق عليه .

ج- ومنها : (اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين ، وأخلفه في عقبه في الغابرين ، واغفر لنا وله يا رب العالمين ، وأفسح له في قبره ونور له فيه) رواه مسلم .

وإن قال : عظم الله أجركم ، أو أحسن الله مصابكم ، فكله جائز .

فليس للتعزية دعاء محدد ، فلو عزاه بأي صيغة جاز .

قال ابن قدامة : لا نعلم في التعزية شيئاً محدوداً .

وقال النووي : فأما لفظ التعزية فلا حرج فيها ، فبأي لفظ عزاه حصلت .

وقال الشوكاني : فكل ما يجلب للمصاب صبراً يقال له تعزية بأي لفظ كان ، ويحصل به للمعزي الأجر المذكور في الأحاديث .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : " وليس فيها لفظ مخصوص ، بل يعزى المسلم أخاه بما تيسر من الألفاظ المناسبة مثل أن يقول : (أحسن الله عزاءك وجبر مصيبتك وغفر لميتك) إذا كان الميت مسلماً .

وقال الشيخ الألباني : ويعزيهم بما يظن أنه يسليهم، ويكف من حزنهم، ويحملهم على الرضا والصبر، مما يثبت عنه ﷺ، إن كان يعلمه ويستحضره، وإلا فبما تيسر له من الكلام الحسن الذي يحقق الغرض ولا يخالف الشرع .

فائدة : ٢

وقوله (ويعزى المصاب) قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : ولم يقل تعزية القريب ... فكل مصاب ولو بعيداً يعزى ، وكل من لم يصب ولو قريباً فإنه لا يعزى ، من أصيب فعزه ، ومن لم يصب فلا تعزه .

فائدة : ٣

ليس للتعزية وقت محدد، بل يعزى المصاب ما دام أن المصيبة قائمة، لأن التعزية للتقوية والتسلية، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا .

وذهب بعض العلماء إلى أن مدة التعزية ثلاثة أيام وهو قول ضعيف، وحديث لا عزاء فوق ثلاث، لا أصل له، قاله الألباني .

قال النووي : وحكى إمام الحرمين -وجهاً- أنه لا أمد للتعزية، بل يبقى بعد ثلاثة أيام وإن طال الزمان، لأن الغرض الدعاء، والحمل على الصبر، والنهي عن الجزع، وذلك يحصل مع طول الزمان، وبهذا الوجه قطع أبو العباس بن القاص في التلخيص .
(المجموع)

وقال الشيخ ابن باز : وليس لها وقت مخصوص ولا أيام مخصوصة بل هي مشروعة من حين موت الميت قبل الصلاة وبعدها وقبل الدفن وبعده والمبادرة بها أفضل في حال شدة المصيبة وتجوز بعد ثلاث من موت الميت لعدم الدليل على التحديد .

وقال الشيخ الألباني : ولا تحد التعزية بثلاثة أيام لا يتجاوزها، بل متى رأى الفائدة في التعزية أتى بها .

فائدة : ٤

تشرع التعزية من حين الموت -قبل الدفن وبعده- ولا تحد بوقت، بل تبقى سنة التعزية إلى أن يذهب عن المصاب أثر المصيبة .

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : هل تجوز التعزية قبل الدفن؟

فأجاب : نعم، تجوز قبل الدفن وبعده، لأن وقتها من حين ما يموت الميت إلى أن تنسى المصيبة، وقد ثبت أن النبي ﷺ عزى ابنة له حين أرسلت تحبره أن صبيها لها في الموت، فقال النبي ﷺ (ارجع إليها، فأخبرها أن الله ما أخذ، وله ما أعطى، وكل شيء عنده

بأجل مسمى، فمرها فلتصبر ولتحتسب) .

وسئل عما يقوله بعض الناس إنه لا تجوز التعزية قبل دفن الميت؟

فأجاب : هذا ليس بصحيح، التعزية متى حصلت المصيبة، أي الموت فإنها مشروعة . (مجموع الفتاوى) .

والأفضل عند جمهور العلماء أن تكون بعد الدفن.

جاء في (الموسوعة الفقهية) ذهب جمهور الفقهاء: إلى أن الأفضل في التعزية أن تكون بعد الدفن .

لأن أهل الميت قبل الدفن مشغولون بتجهيزه؛ ولأن وحشتهم بعد دفنه لفراقه أكثر، فكان ذلك الوقت أولى بالتعزية.

وقال جمهور الشافعية: إلا أن يظهر من أهل الميت شدة جزع قبل الدفن، فتعجل التعزية، ليذهب جزعهم أو يخف.. انتهى.

ويقدوا التعزية بثلاثة أيام. واستدلوا لذلك بإذن الشارع في الإحداد في الثلاث فقط ، بقوله ﷺ : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم

الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج : أربعة أشهر وعشراً) وتكره بعدها. (الموسوعة) .

فائدة : ٥

الاجتماع للتعزية .

المقصود من الاجتماع للتعزية : أن يجلس أهل الميت ويجتمعوا في مكان معين ، بحيث يقصدهم فيه من أراد العزاء ، سواء

اجتمعوا في بيت أهل الميت ، أو في تلك السرادقات التي يقيمونها لهذا الشأن وغيره.

وهذه المسألة من مسائل الخلاف المعتبر بين أهل العلم ، واختلف العلماء فيها على قولين :

القول الأول : لا يرى الاجتماع لأجل العزاء ، وأن هذا الاجتماع مكروه .

وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، وكثير من المالكية ، وصرح بعضهم بالتحريم .

وأقوى ما استدلوا به القائلون بالكراهة أمران :

أ- أثر جرير بن عبد الله قال (كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَصَنِيعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ ذَنْبِهِ : مِنَ النَّيَاحَةِ) .

ب- أن هذا الأمر لم يفعله النبي ﷺ ولا أحد من أصحابه ، فهو من المحدثات ، وفيه مخالفة لهدي السلف الصالح ، الذين لم

يجلسوا ويجتمعوا للعزاء .

قال النووي : أمَّا الْجُلُوسُ لِلتَّعْزِيَةِ ، فَنَصَّ الشَّافِعِيُّ وَالْمُصَنِّفُ وَسَائِرُ الْأَصْحَابِ عَلَى كَرَاهَتِهِ ... قَالُوا : بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرِفُوا فِي

حَوَائِجِهِمْ ، فَمَنْ صَادَفَهُمْ عَزَّاهُمْ ، وَلَا فَرَقَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي كَرَاهَةِ الْجُلُوسِ لَهَا . (المجموع) .

وقال المرادوي : "وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا ، هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ .

وبهذا القول يفتي الشيخ ابن عثيمين رحمه الله حيث يقول : بالنسبة لأهل الميت لا يشرع لهم الاجتماع في البيت وتلقي المعزين ؛

لأن هذا عداه بعض السلف من النياحة ، وإنما يعلقون البيت ، ومن صادفهم في السوق أو في المسجد عزَّاهم .

القول الثاني : جواز ذلك إذا خلا المجلس من المنكرات والبدع ، ومن تجديد الحزن وإدامته ، ومن تكلفة المؤنة على أهل الميت

وهو قول بعض الحنفية ، وبعض المالكية ، وبعض الحنابلة .

واختار هذا القول من العلماء المعاصرين : الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله .

أ- لحديث عائشة رُوج النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا فَاجْتَمَعَ لِذَلِكَ النِّسَاءُ ، ثُمَّ تَفَرَّقْنَ إِلَّا أَهْلَهَا وَخَاصَّتَهَا ،

أَمَرَتْ بِرُومَةٍ مِنْ تَلْبِينَةٍ فَطُبِحَتْ ، ثُمَّ صُنِعَ تَرِيدٌ فَصُبَّتِ التَّلْبِينَةُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَتْ : كُلْنَ مِنْهَا ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ

(التَّلْبِينَةُ مُجَمَّةٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزْنِ) . رواه البخاري ومسلم .

فهذا الحديث فيه الدلالة الواضحة على أنهم كانوا لا يرون في الاجتماع بأساً، سواء اجتماع أهل الميت، أو اجتماع غيرهم معهم.

ب- وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ (لَمَا مَاتَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ اجْتَمَعَنَ نِسْوَةُ بَنِي الْمُغِيرَةِ يَبْكِينَ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لِعُمَرَ: أُرْسِلْ إِلَيْهِنَّ فَأَنْهَهُنَّ، لَا يَبْتُغِعَنَّ عَنْهُنَّ شَيْءٌ تَكْرَهُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَمَا عَلَيْهِنَّ أَنْ يُهْرَفَنَّ مِنْ دُمُوعِهِنَّ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ، مَا لَمْ يَكُنْ نَفْعًا، أَوْ لَفَلَقَةً). رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح.

وَالنَّفْعُ: التَّرَابُ عَلَى الرَّأْسِ، وَاللَّفَلَقَةُ: الصَّوْتُ، أَي مَا لَمْ يَرْفَعَنَّ أَصْوَاتَهُنَّ أَوْ يَضَعَنَّ التَّرَابَ عَلَى رُؤُوسِهِنَّ.

وَأَجَابَ هَؤُلَاءِ عَنْ أَثَرِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِجَوَابَيْنِ:

الأول: أن الراجح فيه أنه ضعيف.

فقد أعله الإمام أحمد، والدراقطني.

الثاني: على القول بصحته فالمقصود منه: الاجتماع الذي يكون فيه صنع للطعام من أهل الميت لإكرام من يأتهم ومن يجتمع عندهم.

ولذلك نص في الأثر على الأمرين: (كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ، وَصَنِيعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ دَفْنِهِ: مِنَ النَّيَاحَةِ)، فاجتماع هذين الوصفين معاً، هو الذي يعد من النياحة.

قال الشوكاني: يَعْني أَنَّهُمْ كَانُوا يَعُدُّونَ الْاجْتِمَاعَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ وَأَكْلَ الطَّعَامِ عِنْدَهُمْ نَوْعًا مِنَ النَّيَاحَةِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّثْقِيلِ عَلَيْهِمْ وَشَعْلِهِمْ مَعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ شُعْلَةِ الْخَاطِرِ بِمَوْتِ الْمَيِّتِ وَمَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِأَنْ يَصْنَعُوا لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا فَخَالَفُوا ذَلِكَ وَكَلَّفُوهُمْ صَنْعَةَ الطَّعَامِ لِغَيْرِهِمْ.

وقال الشيخ ابن باز: المقصود أن كونهم يجمعونهم ليقروا ويأكلوا هذا لا أصل له، بل هي من البدع، أما لو زارهم إنسان يسلم عليهم، ويدعو لهم ويعزيهم، وقرأ في المجلس قراءة عارضة ليست مقصودة، لأنهم مجتمعون فقرأ آية أو آيات لفائدة الجميع ونصيحة الجميع فلا بأس، أما أن أهل الميت يجمعون الناس أو يجمعون جماعة معنية ليقروا أو يطعموهم أو يعطوهم فلوساً، فهذا بدعة لا أصل له. (نور على الدرب).

وأما القول بأن الاجتماع للعزاء لم يفعله النبي ﷺ وأصحابه، فهو من البدع المحدثه.

فيجاب عنه: بأن الاجتماع للعزاء من العادات، وليس من العبادات، والبدع لا تكون في العادات، بل الأصل في العادات: الإباحة، ثم إن التعزية أمر مقصود شرعاً، ولا وسيلة لتحصيلها في مثل هذه الأزمنة إلا باستقبال المعزين، والجلوس لذلك، فإن ذلك مما يعينهم على أداء السنة. (بحث في الإسلام س ج).

(وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ هَلْكَ الْأَكْبِتِ مِنْ هَيْرِ نِيَابِهِمْ).

وقد جاءت النصوص الكثيرة على جوازه من غير نياحة.

أ- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ شَهِدْنَا بِنْتاً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ - قَالَ فَرَأَيْتُمْ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ قَالَ - فَقَالَ « هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ ». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَنَا . قَالَ « فَأَنْزِلْ ». قَالَ فَتَزَلَّ فِي قَبْرِهَا (رواه البخاري .

ب- وبكى ﷺ لما مات ابن ابنته .

كما في حديث أسامة بن زيد . قَالَ (أُرْسِلَتْ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ ابْنِي قَدْ اخْتَضِرَ فَاشْهَدْنَا ، فَأُرْسِلَ يُقْرَأُ السَّلَامَ ، وَيُقُولُ : (إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى فَلْتَضَيِّرْ وَلْتَحْتَسِبْ) فَأُرْسِلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ لِأَيْنَيْهَا . فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَرَجَالٌ مَعَهُ، فَرَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّيِّ، فَأُقْعِدَهُ فِي حِجْرِهِ وَنَفْسُهُ تَمْتَعُ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟ فَقَالَ: (هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ)) متفق عليه .

ج- وبكى لما زار سعد بن عبادة .

كما في حديث عبد الله بن عمر قال (اشتكى سعد بن عبادة شكوى له فأتى رسول الله ﷺ يعوده مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود فلما دخل عليه وجدته في غشية فقال «أقد قضى» . قالوا لا يا رسول الله . فبكى رسول الله ﷺ فلما رأى القوم بكاء رسول الله ﷺ بكوا فقال « ألا تسمعون إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم) متفق عليه .

د- وبكى لما مات ابنه إبراهيم .

كما في حديث أنس بن مالك . قال (دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف القين - وكان ظمراً لإبراهيم عليه السلام فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم فقبله وشمه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك، وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عيننا رسول الله ﷺ تدرقان . فقال له عبد الرحمن بن عوف ﷺ وأنت يا رسول الله ﷺ فقال «يا ابن عوف إنها رحمة» . ثم أتبعها بأخرى فقال ﷺ (إن العين تدمع ، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا، وإننا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون) رواه البخاري .

هـ- بكاهه ﷺ لما نعى جعفر وأصحابه . متفق عليه.

(ويحرم النذب، والنياحة، وشق الثوب، وكظم الخدم، ونحوه) .

النذب : هو تعداد محاسن الميت بحرف النذبة وهو «وا» فيقول: واسيداه، وامن يأتي لنا بالطعام والشراب، وامن يخرج بنا إلى النزهة، وامن يفعل كذا وكذا.

والنياحة : رفع الصوت بتعداد مآثر الميت، وهو من خصال أهل الجاهلية.

وقد جاءت النصوص الكثيرة بتحريم النياحة .

أ- عن أبي مالك الأشعري. أن النبي ﷺ قال (أزيع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركونهن الفخر في الأخصاب والطعن في الأنساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة) . وقال «النائحة إذا لم تثب قبل موتها تمام يوم القيامة وعليها سربال من فطران ودرع من حرب) رواه مسلم.

ب- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ (انتنان في الناس هما يهم كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت) رواه مسلم

ج- وعن أم عطية رضي الله عنها قالت: (أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا نوح) متفق عليه .

د- وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال (لعن رسول الله ﷺ النائحة ، والمستمعة) أخرجه أبو داود

هـ- وعن عمر ﷺ عن النبي ﷺ قال (الميت يعذب في قبره بما ينع عليه) متفق عليه .

و- وعن أبي أمامة . أن رسول الله ﷺ (لعن الخامشة وجهها ، والشاقة جيبها ، والداعية بالويل والثبور) رواه ابن حبان .

ومن الأمور الحرمية : شق الجيب ، وضرب الخدود .

عن أبي موسى عبد الله بن قيس ﷺ (أن رسول الله ﷺ بريء من الصالقة والحالقة والشاقة) متفق عليه .

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال (ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية). متفق عليه (الصالقة) بالصاد المهملة والقاف ، أي: التي ترفع صوتها بالبكاء (والحالقة) التي تخلق رأسها عند المصيبة (والشاقة) التي تشق ثوبها، وفي لفظ مسلم " أنا بريء ممن حلق وخلق وخرق " أي: حلق شعره وخلق صوته - أي رفعه - وخرق ثوبه .

● خص بمثل هذه الأعمال النساء لضعفهن ، إلا أن الرجال مثلهن إذا ناحوا على الميت .

فائدة : ١

حرمت النياحة لأمر :

أولاً : ينافي الصبر .

ثانياً : فيه اعتراض على قدر الله .

ثالثاً : لا يقدم شيئاً ولا يؤخره .

رابعاً : أنه جزع وتسخط بقضاء الله .

خامساً : أنه يهيج الحاضرين .

فائدة : ٢

الإنسان تجاه المصيبة له أحوال :

الأول : الصبر .

وهذا واجب .

قال شيخ الإسلام : والصبر واجب باتفاق العلماء .

وقال ابن القيم : والصبر واجب بإجماع الأمة، وهو نصف الإيمان، فإن الإيمان نصفان: نصف صبر، ونصف شكر .

الثاني : الرضا .

وهو أعلى من الصبر ، وهو أن يكون الأمران عنده سواء .

وهذا مستحب لا واجب على القول الصحيح .

الثالث : الشكر .

وهو أعلى المراتب ، وهو أن يشكر الله على ما أصابه من مصيبة .

الرابع : التسخط .

وهو إما أن يكون بالقلب ، كأن يسخط على ربه ويغضب على ما قدر الله له، وقد يكون باللسان، كالدعاء بالويل والثبور .

قال ابن القيم : والمصائب التي تحل بالعبد، وليس له حيلة في دفعها، كموت من يعزُّ عليه، وسرقة ماله، ومرضه، ونحو ذلك،

فإن للعبد فيها أربع مقامات :

أحدها : مقام العجز، وهو مقام الجزع والشكوى والسخط، وهذا ما لا يفعله إلا أقل الناس عقلاً وديناً ومروءة.

المقام الثاني : مقام الصبر إما لله ، وإما للمروءة الإنسانية.

المقام الثالث : مقام الرضى ، وهو أعلى من مقام الصبر، وفي وجوبه نزاع، والصبر متفق على وجوبه.

المقام الرابع : مقام الشكر، وهو أعلى من مقام الرضى؛ فإنه يشهد البلية نعمة، فيشكر المبتلي عليها .

فائدة : ٣

عن نافع عن عبد الله (أن حَفْصَةَ بَكَتْ عَلَى عُمَرَ فَقَالَ مَهْلًا يَا بُنَيَّةُ أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) متفق عليه .

وعن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ (الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ) متفق عليه .

قوله ﷺ (الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ) .

المراد النياحة .

قال النووي : وأجمعوا كلهم على اختلاف مذاهبهم على أن المراد بالبكاء هنا البكاء بصوت لا مجرد دمع العين .

اختلف العلماء في الجمع بين هذا الحديث ، وبين قوله تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) على أقوال :

القول الأول : حمل الأحاديث الواردة في المسألة على ظاهرها وتأويل الآية .

وهذا قول ابن عمر ، واختاره الشوكاني ، والشيخ ابن باز .

قالوا : بأن الله تعالى له أن يتصرف في خلقه كما يشاء ، ولا يُسأل عما يفعل سبحانه .

وقالوا عن الآية : بأنها عامة ، والحديث مخصص لعمومها .

قال الشوكاني : وأنت خبير بأن الآية عامة لأن الوزر المذكور فيها واقع في سياق النفي والأحاديث المذكورة في الباب مشتملة على وزر خاص ، وتخصيص العمومات القرآنية بالأحاديث الأحادية هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور ، فلا وجه لما وقع من رد الأحاديث بهذا العموم ، ولا ملجئ إلى تجشم المضايق لطلب التأويلات المستبعدة باعتبار الآية .

القول الثاني : أن اللام في قوله ﷺ (إن الميت) هي لمعهود معين ، وهي يهودية مر بها النبي ﷺ فقال الحديث ، والراوي سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه الآخر .

وهذا هو الظاهر من رواية عمرة وعروة عن عائشة .

عن عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ (إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا فَقَالَ : إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا) متفق عليه .

وعَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ (ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ ، فَقَالَتْ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِحُطْيَتِهِ وَذَنْبِهِ ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ) متفق عليه .

القول الثالث : أن التعذيب المذكور في الحديث مختص بالكافر .

وهذا قول عائشة في رواه ابن عباس عنها .

الحديث وفيه (... قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ﷺ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ - رضي الله عنها - فَقَالَتْ رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ ، وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ . وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وَقَالَتْ حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) متفق عليه .

القول الرابع : أن الحديث محمول على ما إذا كان النوح من سنة الميت وسنة أهله ، ولم يمه أهله عنه في حياته ، فإنه يعذب من أجل ذلك .

وهذا مذهب البخاري ، وقد ترجم له في صحيحه بقوله : (باب قول النبي ﷺ : يعذب الميت ببكاء أهله عليه) إذا كان النوح من سنته .

القول الخامس : إن هذا محمول على من أوصى بأن يبكي عليه ، ويناح بعد موته ، فنفذت وصيته ، فهذا يعذب ببكاء أهله عليه ونوحهم ، لأنه بسببه ومنسوب إليه . ونسبه النووي للجمهور .

وهو اختيار الطحاوي، والخطابي، والبغوي، وأبي عبد الله القرطبي، والنووي، والذهبي، والشاطبي، والسندي، والآلوسي، والألباني.

القول السادس : إنهم كانوا ينوحون على الميت ويندبون بتعديد شمائله ومحاسنه في زعمهم، وتلك الشمائل قبائح في الشرع يعذب بها كما كانوا يقولون: يا مؤيد النسوان، ومؤتم الولدان، ومخرب العمران .

القول السابع : أن الحديث محمول على ما إذا أهمل الميت نهي أهله عن النوح عليه قبل موته، مع أنه يعلم أنهم سينوحون عليه، لأن إهماله لهم تفريط منه، ومخالفة لقوله تعالى (قوا أنفسكم) .

القول الثامن : معناه أنه يعذب بسماعه بكاء أهله ويرق لهم .

وذهب إلى هذا محمد بن جرير ، واختاره ابن تيمية والشيخ ابن عثيمين .

قال الشيخ ابن عثيمين : معناه أن الميت إذا بكى أهله عليه فإنه يعلم بذلك ويتألم ، وليس المعنى أن الله يعاقبه بذلك لأن الله تعالى يقول : (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) والعذاب لا يلزم أن يكون عقوبة ألم تر إلى قول النبي ﷺ : (إن السفر قطعة من العذاب) والسفر ليس بعقوبة ، لكن يتأذى به الإنسان ويتعب ، وهكذا الميت إذا بكى أهله عليه فإنه يتألم ويتعب من ذلك ، وإن كان هذا ليس بعقوبة من الله عز وجل له ، وهذا التفسير للحديث تفسير واضح صريح ، ولا يرد عليه إشكال ، ولا يحتاج أن يقال : هذا فيمن أوصى بالنياحه ، أو فيمن كان عادة أهله النياحة ولم ينههم عند موته ، بل نقول : إن الإنسان يعذب بالشيء ولا يتضرر به " انتهى . "مجموع فتاوى ابن عثيمين" (٤٠٨/١٧)